



سَلْطَنَةُ عُثْمَانَ
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيَّةِ وَالشَّاعَرَةِ

كِتَاب
مَعَالِمِ الدِّينِ

تَأَلَّفَ
الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ
عَبْدُ الْغَرِيبِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْبَانِي الْمَصْرَعِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

كتاب معجم الميراث

تأليف
العلامة الشيخ عبد الغزي بن إبراهيم الثميني المصعبي

الجزء الثاني

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المرصد الخامس

في الكلام وفيه مقاصد

الأول : أعلم أن الكلام يضاف تارة الى الله تعالى ، على معنى نفى الخرس ، فيكون صفة ذات على ما مر في الصفات ، وتارة يضاف اليه على معنى أنه فعل له ، فيكون فعلا من أفعاله سبحانه ، فمعنى كونه متكلماً على الأول ، أنه ليس بأخرس ، وعلى الثاني ، أن خالق الكلام وقد أسأفنا أن الدليل على ثبوت كونه متكلماً اجماع الانبياء ، واجماع المسلمين ، فان تواتر عنهم أنهم كانوا يثبتون له الكلام ، ويقولون أن الله تعالى أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا واستخبر عن كذا وكل ذلك من أقسام الكلام فثبت المدعى .

فان قيل : صدق رسول الله ، موقوف على تصديق الله اياه ، اذ لا طريق الى معرفته سواه ، وتصديق الله اياه اخبار عن كونه صادقا ، وهذا الاخبار كلام خاص له تعالى ، فاذا قد توقف صدق الرسول على كلامه تعالى ، فاثبات الكلام لله سبحانه به دور ، قلنا لا نسلم أن تصديق له كلام ، بل هو اظهار للمعجزة على وفق دعواه ، فانه يدل على صدقه ثبت الكلام بأن تكون المعجزة من جنس الكلام ، كالقرآن الذى يعلم أولا أنه معجزة خارجة عن طوق البشر ، ثم يعلم به صدق الدعوى ، أو لم يثبت كما اذا كانت المعجزة شيئا آخر ، أن ها هنا قياسين متعارضين ، أحدهما أن كلام الله تعالى صفة له ، وكل ما هو صفة له فهو قديم ، فكلامه تعالى قديم وثانيهما ، أن كلامه مؤلف من أجزاء مترتبة متعاقبة في الوجود ، وكل ما هو كذلك فهو حادث ، فكلامه تعالى حادث ، فافترق

الموحدون لذلك ولما استراه الى فرق أربع ، فرقتان منهم ذهبوا الى صحة القياس الاول ، وقدحت واحدة منهما في صفراء ، وقدحت الاخرى في كبراه ، وفرقتان آخرتان ذهبوا الى صحة الثاني ، وقدحوا في احدى مقدمتى الاول •

فقالته الحنابلة ، كلامه تعالى حروف وأصوات ، تقوم بذاته تعالى ، وأنه قديم وقد بالغوا في قدمه ، حتى قال بعضهم جهلا الجلد والقلائد قديمان ، فكيف بالمصحف ؟ فهؤلاء صححوا القياس الاول ، ومنعوا كبرى الثانية ، وهذا باطل بالضرورة ، فان حصول كل حرف من الحروف التى تركب منها كلامه على زعمهم مشروط بانقضاء الآخر منها ، فيكون للحرف المشروط أولا ، فلا يكون قديما ، وكذا يكون للحرف الآخر انقضاء فلا يكون هو أيضا قديما ، بل حادثا فكذا المجموع المركب منها ، والكرامية وافقوا الحنابلة في أن كلامه حروف واصوات ، وسلموا أنه حادث لكن زعموا أنها قائمة بذاته تعالى ، لتجوزهم قيام الحوادث بذاته تعالى عن ذلك ، فقد قالوا بصحة القياس الثانى ، وقدموا في كبرى الاول •

قلنا نحن والمعتزلة ومن وافقنا في ذلك كما ستقف عليه ، كلامه تعالى حروف وأصوات ، كما ذهبت اليه الفرقتان المذكورتان ، لكنها ليست قائمة بذاته تعالى بل يخلقها الله سبحانه في غيره كاللوح المحفوظ ، أو جبرائيل ، وهو حادث كما ذهبت الكرامية ، خلافا فاللحنابلة •

فنحن أيضا صححنا القياس الثانى ، لكن قدحنا في صفري الاول ، وهى أن كلامه تعالى لا بمعنى نفى الخرس صفة له ، وهذا الذى قلناه لا تنكره الاشاعرة ، بل يقولون به ، ويسمون كلاما لفظيا ونظما مخيلا ،

بمعنى أن صورته تكون في الخيال يعترفون بحدوثه ، وعدم قيامه بذاته تعالى ، لكنهم يثبتون أمرا زائدا وراء ذلك ، وهو المعنى القائم بالنفس ، ويزعمون أنه غير العبارات الدالة عليه ، إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والامكنة والاقوام ، واستدلوا على ثبوته بوجهين ، أحدهما أن المتكلم من قام به الكلام لا مر أوجده في محل آخر ، للقطع بأن موجد الحركة في الجسم لا يسمى بذلك متحركا ، وأن الله تعالى لا يسمى بخلق الأصواب مصوتا ، وأنا إذ اسمعنا قائلا يقول أنا قائم نسبيه متكلم ، وإن لم نعلم أنه الموجد لهذا الكلام ، بل وأنا عامنا أن موجد هو الله تعالى ، فتعين أن الكلام صفة له قائمة بذاته تعالى ، وحينئذ يتعين أن يكون هو المعنى النفسى لحدوث اللفظي كما مر ، إذ لا ثالث يطلق عليه اسم الكلام .

والجواب ، تمنع أن المتكلم من قام به الكلام ، لا من أوجده ، إذا سم الفاعل لمن تثبت له الفعل مطلقا ، سواء قام به كقائم أو لا كتكلم وخالق ورازق وقاتل وشارب ، إذ قد يشق للمحل اسم وإن لم يقم مبدأ الاشتقاق به ، كالملكى والحداد ، واللابن ، والتامر ، ونحوها فإن قيل : إن الضرب والخلق والرزق والقنل ونحوها من الأفعال القائمة بالمفعول ، هي الأثر بل التأثير ، قلت وإن سلمنا أنها التأثير فلا نقول في الخلق ، أنه قديم ، لقوله تعالى « هذا خلق الله » ، سلمنا أنه غير قائم بالخلق ، ولكن إذا كان حقيقيا ، لزم عليه قدم العالم ، وإن كان اعتباريا فلا قدم ، والحدث كفة في المحدث ، وكذا الخلق وقيل هو نفس الوجود لا صفة زائدة ، والخلق هو اليجاد ، وعلى كل تقدير ، فاما صفة وأما وجود وأما تعلق ، وهو اعتبارى نفسى اضافى على ما مر ، وعليه فلا يقوم مأخذ الاشتقاق بشيء ، وعلى الأولين فهو قائم بالخلق .

قال المحقق السماخي ، حجتنا أن الخلق لو لم يكن مثلاً بمعنى المخلوق ، أعني الاثر الحاصل من الخالق ، لكان هو التأثير فان جعل قديماً ، لزم قدم العالم ، اذ لا يتصور تأثير ولا أثر ، وان جعل حادثاً لزم التسلسل •

أجاب الاشاعرة ، بأن الخلق نسبة وهو التعلق ، فاذا نسبت الى القدرة فهو ايجابها له ، واذا نسبت الى ذى القدرة فهو خلقه ، فالخالق كون الذات تعلقت قدرتها ، وهذه نسبة قائمة بالخالق ، وباعتبارها اشتق له ، فيصح ما ذكروا من الدليل ، على وجوب القيام ، واذا نسبت الى المخلوق فهو صدوره عن الخالق ، قلت هذا هروب من الواضح الى المشكل ، لأن اطلاق الخالق على التعلق ممنوع ، ان أرادوا حقيقة ، وان كان مجازاً من - اطلاق الملزوم على اللازم ، فلا يشتق منه ، ثم ان هذه النسبة لا تخلوا من أن تكون قائمة بالثلاثة ، أو بالخالق وحده ، فيلزم على المعنى الأول أن يقوم المعنى الواحد بالقديم والمحدث ، وهو باطل وأيضاً ان قدرته قديماً ، لزم قيام المعنى القديم بالمحدث ، وان جعلته محدثاً لزم قيامه بالقديم ، وكلاهما باطل ، ولزم على الثانى قدم العالم أو التسلسل على ما مر •

وأيضاً قالوا فى الخلق ، اذا نسب الى ذى القدرة ، وهو كون الذات تعلقت قدرتها ، فجعله صفة للقدرة لا لذى القدرة ، فكيف تقوم الصفة بغير محلها وذاتها ، وأيضاً ان الخلق من صفات الافعال وصفات الافعال محدثه ، فكيف تقوم بالقديم ؟ فان قلت انها قائمة بالقدرة ، والقدرة قائمة بذى القدرة ، والقائم بالقائم بالشئ قائم بذلك الشئ ، قلت يلزم عليه المحذوران ، قدم العالم أو التسلسل ، وأيضاً القدرة معنى وهم منعوا قيام المعنى بالمعنى ، فصح ان الخلق بمعنى المخلوق ، والفعل قائم

بغير الفاعل ، وقد يرد عليهم بمذهبهم واعتقادهم ، أن صفات المعانى قائمة بالذات طلبا للانصاف ، ومذهبنا واعتقادنا تنزيه البارئ تعالى أن يكون محلا لشيء كما مر ، وأن يكون له مغاير فى الأزل •

والجواب ، عن قولهم أن الله لا يسمى بخلق الأصوات مصوتا ، ما مر فى عدم اطلاق الشرع عليه ، وهو اما لايهام قيام الصوت به ، واما لعدم التوقيف على ما هو مذهبهم ، وثانيها أن كل من يورد صفة أمر أو نهى أو نداء أو اخبار أو غير ذلك يجد فى نفسه معان ، ثم يعبر عنها بالالفاظ التى تسمى بالكلام الحسى ، وربما دل عليها أيضا بالكتابة والاشارة ، فتلك المعانى التى يجدها فى نفسه لا تختلف باختلاف العبارات ، بحسب الأوضاع والاصلاحات ، ويقصد المتكلم حصولها فى نفس السامع يجرى على موجبها ، وهى ما يسمى بكلام النفس •

والجواب أن تلك المعانى التى يجد فى نفسه ، هى العلم ، ولا يرد أن الشخص قد يخبر عما لا يعلم ، بل يعلم خلافه أو يشك فيه ، اذ لا تلازم بين الاخبار وما فى النفس ، ولو سلم فذلك فى الشاهد ، فيكون اثباته فى الغائب من باب القياس ، وقد مر بطلانه وحينئذ لا يرد كلام الأخطل :

ان الكلام لفى الفؤاد وانما
جعل اللسان على الفؤاد دليلا

قال الامام أبو يعقوب ما حاصله ، وكفاهم أن بنوا أصلهم فى ذلك على كلام من لا يوثق به ، ولو عكس عليه بعض نظائره ، قوله لكان له ذلك ، قلت ولو سلم ، لكان ذلك فى الشاهد على ما مر ، فاذا عرفت ما قررناه لك ، فاعلم انما نلقوه فى كلام الله تعالى وهو خلق الاصوات والحروف الدالة على المعانى المقصودة ، وكونها حادثة غير قائمة بذاته ،

لا تنكره الاشاعرة كما مر ، بل يقولون به ولا نزاع بيننا وبينهم في ذلك
أنفا ، وما يقولون هم من الكلام النفسى المعايير لسائر الصفات ، فنحن
ننكره ، فصار محل النزاع بيننا وبينهم في نفى المعنى النفسى واثباته ،
فاذا الأدلة الدالة على حدوث الالفاظ ، انما تفيدنا بالنسبة الى الحنايلة
المقائلين بقدوم الالفاظ ، وأما بالنسبة اليهم فيكون نصبا للدليل في غير
محل النزاع •

واستدل المعتزلة على نفى الكلام النفسى ، بأن الامر والخبر في
الأزل ، ولا مأمور ولا سامع فيه سفسه ، فكيف يتصور ثبوته لما بهارىء
سبحانه ؟ وأجيب بأن السفسه المدعى انما هو في اللفظ ، وأما — كلام
النفسى فلا سفسه فيه ، كطلب التعلم من أين سيولد ، ورد بأن ما يجده
أحدنا في باطنه هو العزم على الطلب وتخيله ، وهو ممكن وليس بسفسه ،
وأما نفس الطلب فلا شك في كونه سفسها ، بل قيل هو غير ممكن ، لأن
وجود الطلب بدون من يطلب منه شيء محال ، ولهذا زيادة تحقيق ،
فاطلبه في المطولات عند تقسيم الاشعرية الكلام النفسى في الأزل الى أمر
ونهى وغيرهما ، واضطرابهم واختلافهم فيه تقسيم التعلق الى معنوى
وتنجيزى ، واكتفاء بعضهم في مسمى الامر ونحوه بالتعلق المعنوى ،
وعدم اكتفاء بعض بذلك ، وانما أوجب تلك الحيرة القول بالكلام النفسى
الذى اختصت به الاشاعرة ، والاستدلال المذكور بما يأتى على أصول
أصحابنا حيث منعوا أمرا ونهى في الازل ، وأجازوا فيه أمرا وناهيا ،
واستدلال النافون للكلام النفسى بوجوه •

الاول : أن القرآن ذكر ، والذكر محدث ، فيكون القرآن محدثا ،
دليل الصغرى « وأنه للذكر » الآية •

الثانى : قوله تعالى « واذا قال ربك للملائكة » واذا ظرف زمان ماض ،

فيكون قوله الواقع في هذا الظرف مختصا بزمان معين ، والمختص بزمان محدث ، فينتج قوله الواقع في ذلك الظرف محدث •

الثالث : قوله « كتاب أحكمت آياته ثم فصلت » ، فانه يدل على أن القرآن مركب ، وكل مركب حادث •

الرابع : قوله « حتى يسمع كلام الله » ، والمسموع لا يكون الا حروفا وأصواتا وذلك حادث •

الخامس : أن القرآن معجز اجماعا ، فيجب مقارنته للدعوى ، حتى يكون تصديقا للمدعى في دعواه ، فيكون حادثا مع حدوثها •

السادس : أن القرآن موصوف بأنه منزل ، وتنزيل ومجموع ، وما هو كذلك حادث ضرورة ، استحالة الاثقال بالانزال والتنزيل على القديم •

السابع : قوله عليه السلام في دعائه « يا رب القرآن العظيم ورب طه ويسى » والقرآن مربوط كلا وبعضا ، والمربوب محدث اتفاقا •

الثامن : أنه تعالى أخبر بلفظ الماضي ، نحو « انا نزلناه » و « انا ارسلنا » ولا شك أنه لا انزال ولا ارسال في الازل ، فلو كان كلامه قديما لكان كاذبا ، لأن اخبار بالوقوع في الماضي ، ولا يتصور ما هو ماض بالقياس الى الازل •

التاسع : النسخ حق باجماع الامة ، وواقع في القرآن ، وهو رفع وانتهاء على ما حقق في محله ، ولا شيء منها يتصور في القديم اذ ما ثبت قدمه استحالة عدمه ، وأنت خير تأن هذه الادلة كلها انما تدل على حدوث اللفظ ، وهو غير المتنازع فيه وقد طال النزاع بين الفريقين ، والالزام من الجانبين ، ولا بد لنا أن نشير إلى بعض من ذلك ان شاء الله •

« المقصد الثانى »

اختلف القائلون بالكلام النفسى ، فقال فريق منهم :
ان الكلام حقيقة فى اللسانى ، مجاز فى النفسانى ، وقال فريق منهم :
بالعكس والتحقيق عندهم ، ان كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام
النفسى القديم ، ومعنى الاضافة كونه صفة لله تعالى ، وبين اللفظى
الحادث المؤلف فى السور والآيات ، ومعنى الاضافة أنه مخلوق لله تعالى ،
ليس من تأليف المخلوقين فى تقسيمات لهم ، لا طائل تحتها قد كنت
قررتها ، ثم بد الى أن الاعراض عنها أفضل ، فبسطت عما كنت كتبت ،
فنقول لا يخفى أن الأصل عدم الاشتراك ، وان جعل القرآن صفة لله
تعالى يحتاج الى برهان عقلى أو نقلى ، ولا ثبوت لواحد منهما ، فان
قيل دل البرهان العقلى على ثبوته من حيث أنه كمال له ، والا كان ناقصا
والنقلى أيضا من حيث أنه قد ثبت بالاجماع أنه متكلم ، وأن القرآن
كلامه ، قلنا أما الاول ، وهو كونه كمالا له ، فهو حاصل بمجرد نفى
الخرس عنه تعالى ، كسائر الصفات التى هى كمالات له ، من حيث أنها
توجب نفى اضدادها عنه تعالى من غير اثبات معنى زائد على ذلك ،
والا لكان محلا للمعانى كما مر .

وأما الثانى : وهو ثبوته بالاجماع انه متكلم ، فذلك مما
لا ينكر ، وانما أنكرنا كونه نفسيا ، وهو محل النزاع ،
والخضم يقر بثبوت اطلاق القرآن على النظم المؤلف المنزل بالكتاب
والسنة والاجماع ، أما الكتاب والسنة فظاهران وأما الاجماع فقد ذكره
كثير من الاشاعرة الذين هم حجة على أحزابهم .

قال عياض ، أجمع المسلمين ، أن القرآن المتلو في جميع الانظار المكتوب في المصاحف بأيدي المسلمين من أول « الحمد لله رب العالمين » الى آخر « قل أعوذ برب الناس » ، انه كلام الله ووحيه المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، وأن جميع ما فيه حق .

وقال ابن حزم مثله ، وقال غيرهما لا خلاف بين الفرق المنتمية الى الاسلام من أهل السنة ، والمعتزلة ، والخوارج ، والمرجعية ، والزيدية ، وغيرهم في وجوب الأخذ بما في القرآن ، وأنه هو المتلو عندنا نفسه ، وانما خالف في ذلك غلاة الروافض ، وهم في ذلك مشركون عند جميع أهل الاسلام .

قال ابن الحاجب ، القرآن هو الكلام المنزل للاعجاز بسورة منه ، وأو أطلق على غيره لبطل الاجماع وانتقض الحد ، ولا يشرك من خرقة واللازم باطل ، ثم بعد هذا لا يبقى لاثبات كلام الله النفسى دليل لا عقلى ولا نقلى ، اللهم الا بقياس الغائب على الشاهد ، بعد تسليم أنه ثابت فيه ، وقد عرفت ما فيه ، والقول بأن الكلام في الازل ينقسم الى الامر والنهى والخبر والاستخبار ، اعتراف بفساد قول الاشعرى ومن تبعه ، وتصحيح «ذهب ابن سعيد كما صيأتى ، وهو أقرب من غيره ، وبيان الصحة أن هذه الاقسام حادثة ، لتعلقها بالحادث ، ثم ان الكلام لا يوجد بدونها ، اذ هى والجنس لا يوجد الا في ضمن أنواعه اتفاقا ، فيكون الكلام محدوثا لحدوث هذه الاقسام .

فان قلت ، هذه عوارضه لا أنواعه ، قلت : يلزم عليه أن يكون

الامر والنهى والخبر والاستخبار ، ليست بكلام ، لأن العارض خارج عن الماهية ، وهذا باطل ، وعلى الوجهين فهو تصحيح لخلق القرآن ، اذ هو هذه الاقسام اتفاقا ، وما قيل أن الكلام القديم يصير أحد هذه الاقسام عند التعلق ، يؤول الى أنه يصير فى الأزل محدثا عند التعلق ، فيتحول من القدم الى الحدوث ، وهو عكس ما قاله بعضهم من أن الحروف حين الوضع محدثة ، ثم تصير قديمة ، وقول من قال منهم أن اسم الله المكتوب هو الله بعينه ، وما أثبت ذلك من الاقوال المؤذنة بأن قائلها جاهل ، كما ستقف على تخليطهم ، ومن ذلك أن ابن سعيد يمنع أن يصف خلاف البارى سبحانه بتلك الاقسام ، وان الأكثرين يصفونه بها ، ولا يخفى ما بين المثلث والثاني من التناقى ، وأنه ينافى قصر الحق فى واحد ، وأيضا نقول ان الكتب المنزلة كالقرآن والتوراة وغيرها ، لو لم تكن مخلوقة لم تدخل تحت تدبير الله تعالى وقدرته وانزاله وحفظه ، ولم يجز لنا تدبره ، واللازم باطل ، ودعواهم أن ذلك للالفاظ لا للمعانى سفسطة غير مسموعة ، لأن نظم الالفاظ تابع لنظم المعانى .

فان الشيخ عبد القاهر يطلق على ترتيب المعانى الاول على ترتيب الالفاظ على حذوها ، اسم النظم ، ويقول ، ليست الفضيلة فى الالفاظ المنطوقة ، ولا فى المعانى الثوانى ، التى هى الاعراض وقال : لما كانت المعانى تليق بالالفاظ ، ولم يكن لترتيب المعانى سبيل الا بترتيب الالفاظ فى النطق ، تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعانى بترتيب الالفاظ ، ثم بالالفاظ بحذف الترتيب ، وقال ، أيضا ، اذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ، ولكن معنى اللفظ الذى يدل له على المعنى الثانى .

فاذا فهمت هذا ، فاعلم ، أن القول بتجريد القرآن من المعانى وخلوه عنها ، باطل شنيع ، فان جميع المعانى ، انما تسمع بالالفاظ الدالة عليها ، فان وصلت معانيها القديمة على زعمهم مع سماع اللفظ الينا ، حل القديم بالمحدث ، وان خلا اللفظ من المعانى البتة ، حين السماع ، كان القرآن خاليا من المعانى ، وان وصلت مع سماعه معان محدثه فهو الحق ، لأن بها وقع اعجاز وأورث اللفظ فضيلة كما مر ، وفيه التدبر « أفلا يتدبرون القرآن » والله الموفق للصواب •

« المقصد الثالث »

كلام الاشاعرة في القرآن

قال الأشاعرة ، القرآن مكتوب في صحائفنا ، محفوظ في قلوبنا مقروء بألسنتنا مسموع بأذاننا ، ومع ذلك نيس حالا في المصاحف ، ولا في القلوب ، ولا في الالسن ، ولا في الآذان ، بل هو معنى قديم قائم بذاته تعالى ، يلفظ ويسمع باللفظ الدال عليه ، ويحفظ بالنظم الخيل ، ويكتب بنقوش وصور وأشكال للحروف الدالة عليه ، كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم مذكور حقيقة صوتا وحرفا ، لو كان من قال نار أحرقت فاه ، لما تلفظ باسم النار مخلوق ، وتحقيق ذلك أن للشيء ، وجودا في الاعيان ، ووجودا في الاذهان ، ووجودا في العبارة ، ووجودا في الكتابة ، فهذه أربع وجودات لشيء ، فالكتابة تدل على ما في العبارة وهى على ما في الاذهان ، وهو على ما في الاعيان ، فحيث يوصف القرآن بما هو من لوازم القديم ، كما في قولهم القرآن غير مخلوق ، فالمراد حقيقته الموجودة في الخارج ، وحيث يوصف بما هو من لوازم المخلوقات ، يراد به الالفاظ المنطوقة المسموعة ، كما في قولنا قرأت نصف القرآن ، أو الخيلة ، كما في قولنا : حفظت القرآن ، أو الاشكال المنقوشة ، كما في قولنا : يحرم على المحدث مس القرآن •

ولما كان دليل الاحكام الشرعية ، هو اللفظ دون المعنى القديم ، عرفه أئمة الاصول بالمكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر ، وجعلوه اسما للنظم والمعنى معنا ، أى للنظم من حيث الدلالة على المعنى ، لا لمجرد المعنى ، قالوا : وأما الكلام القديم الذى هو صفة لله تعالى ، فذهب

الاشعرى ، الى أنه يجوز أن يسمع صفته لاصفيائه ، وهو اختيار أبى منصور الماثريدى ، بمعنى قوله أن يسمع ما يدل عليه ، كما يقال سمعت علم فلان ، فموسى عليه السلام سمع صوتا دالا على كلام الله تعالى ، ولكن لما كان بلا واسطة الملك والكتاب خصه باسم الكليم ، هذا كلامهم ، ولا يخفى ما فيه من التنافى حيث أثبتوه مكتوبا فى المصاحف محفوظا فى القلوب ، وليس حالا فى شئ من ذلك ، ليت شعرى المقنع بقول مولانا من كونه « فى صدور الذين أوتوا العلم » أم قول الاشعرية القائلين ، انه ليس حالا فى شئ من ذلك ، وفيه من التجاسر على حرمة القرآن العظيم ، من كون حلوله فى القلوب مجازا لا حقيقة ، ومن كونه مخيلا النظم لا محقق العلم ، لان المجاز يفارق الحقيقة ، بل يعاندها ويضادها ، والمخيل يفارق العلم والعقل ، فهما أوجه لأنهما أبدا صادقان ومختصان بالعقل ، وأكثر الخيالات كاذبة ، وتكون فى ذوى العقل وغـيرهم ويفارق الرأى والحس ، لأن الحس خاص بالماس الحاضر المحقق ، والخيال قد يكون السليم والغائب وأكثر الخيال باطل ، والحس ضرورى ، والخيال مكتسب ، والحس خاص بالشئ الصحيح ، والخيال خاص بالضعيف ، ويشاركه العلم والعقل فى بعض هذه الفروق ، وأما الرأى ، فلا يصدر الا عن تمييز وبصيرة وان كان حصل بخلاف الخيال ، وابعث التخييل كثيرة .

وبالجملة ، فحمل لفظ القرآن عليه مما لا يليق بتعظيم نظم « ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين » ، وأما أن للشئ وجودات أربعة ، فهو حق وصواب ، وأما أن الكتابة تدل على العبارة ، فممنوع ، لأن النقوش والكتابة ، انما تدل على المعانى الاولى المقصودة بتوسط الانفاذ والعبارات ، وكذا الالفاظ تدل على المعانى ، الاول ، ثم المعانى المقصودة ،

أى التى قصد اثباتها أو نفيها ، ثم القول بأن ما فى الازدهان يدل على ما فى الاعيان ، وانما يفسر بحقيقته الموجودة فى الخارج القائمة بذاته تعالى لا يخفى ما فيه ، فانا اذا سمعنا أن زيدا قائم ، فهمنا منه نسبة القائم الى زيد مؤكدة ، أو فهمنا تأكيد النسبة بينهما ، وتلك النسبة ثابتة فقد فهمنا تأكيد ثبوت النسبة ، ولا بد من وجود قيام زيد فى الخارج ، أو عدم قيامه ، فان طابق ذهن الخارج كان صدقا ، والا كان كذبا ، وما فى الخارج ليس مدلول ما فى الذهن ، بل مدلول ما فى اللفظ أيضا ، فانا نفهم مما أخبر الله سبحانه من قول « أن فرعون علا فى الارض » ، تأكيد ثبوت النسبة ، الطغيان الى فرعون فى الارض ، أرض مملكته ، ومجاورة الحد فى الظلم فيها ، وله خارج وهو ظلم فرعون وطغيانه فى أرض مصر فى ذلك الوقت .

فان أرادوا ، أن هذا الخارج قام بذات البارئ ، فظاهر البطلان ، وان أرادوا خارجا آخر ، دل عليه هذا الكلام ، فهم باثباته ، وان أرادوا خارجا عن أذهاننا ، لا ما لا يرى فى الاعيان فغير مفهوم من كلامهم ، بل كلامهم نص على أن المراد بالخارج هو الموجود فى الاعيان ، وأنه القائم بذاته تعالى عن ذلك وهو واضح الاستحالة ، والذى فسر أئمة الاصول القرآن به ، هو ملتزمنا وما وراء ذلك ، فالحاقل به لا يساعد عليه ، لأن مرجعه اما الى العلم أو الارادة .

وبيان ذلك أن ما فى النفس ، أما العلم سواء تعلق بمفرد ويسمى معرفة وتصورا ، ويدخل فيه الشك والوهم ، لأن تصور النسبة بغير حكم ، اما تعلق بمركب ويسمى تصديقا واعتقادا ، ويدخل فيه الظن والاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، ويدخل فى التصور العلم بالالفاظ ، أى

حفظها ، وانها وصفت لكذا من المعانى والفكر ، وهو ترتيب المعانى فى النفس على وجه مخصوص ، والقدرة عليه تسمى القوة المفكرة ، أو ارادة شئ من الافعال فى النفس ، الا هذه الوجوه ، ومن ادعى غير هذا فعليه بيانه ، وما ذهب اليه الاشعرى من جواز سماع الكلام القديم ، فهو بين الاستحالة ضرورة أنه المعنى ، ولا سماع لمجرد المعنى ، وانما هو من ضروريات الصوت ، والا كان سماع علمه أيضا ، واللازم باطل ، ولذلك أوله بعضهم بما يدل عليه ، والحق أن سماع موسى عليه السلام ، كسماع الملائكة الكرام ، كيف شاء الله تعالى أن يسمع ، والتدقيق فى مثل هذه المضايق مما لا ينبغي ، اذ الروح فى أجسادنا لا تطبق الخوض فيها جهلا ، فكيف فى صفات الواحد الازلى الذى ليس كمثله شئ ؟ وما أوتينا من العلم الا قليلا ، فلو لم يأذن الشرع لنا أن نصفه بالصفات العلية ما فعلناه •

« المتصد الرابع »

اختلاف العلماء في القرآن

اختلف العلماء في القرآن ، فقال النظام ، ومن وافقه هــو الشئ المقطع ، وهو من الله ، والقراءة فعل القارئ وحركته وهى غير القرآن ، جسم ، والله جعله ، وبالله كان أبو الهذيل وأتباعه من المعتزلة وبشر المريسي ، ومن وافقه من المرجئة ، القرآن عرض من الاعراض خلق الله سبحانه ، وهو المسموع ولكنه محكى لا منزل •

ابن يزيد وأتباعه ، من النكار ، القرآن مخلوق والله أحدثه والقراءة حركات اللسان وهو خلق الله ، وأفعالنا والقرآن هو المقطع وليس لنا بفعل •

هشام ابن الحكم ومن وافقه هو ، على وجهين ، الأول : المسموع ، وهو الصوت المقطع ، وهو رسم القرآن ، وهو مخلوق وفعل الله سبحانه ، والثانى : العلم والحركة منه ، لا هو ولا غيره •

جهم ابن صفوان وشيعته ، القرآن وحركاته أجسام ، وهى أفعال الله سبحانه •

ثمامة ابن الاثرس ومن قال مثل قوله : أن كان القرآن من الطبيعة فلا خالق ولا مخلوق ، وان ابتدأه الله ، فهو مخلوق معمر صاحب المعانى القرآن خلق الجواهر •

يحيى ابن معين ومن قال بقوله من أئمة الحديث ، القرآن كلام الله ، وكتابه وهو محدث ، والله قائله وجاعله ، وأنه كان بالله ولا نقول مخلوق •

وكيع القرآن بعض الله ، لا يجوز أن يقال مخلوق أو غير مخلوق .

سليمان ابن جرير الزيدى ومن وافقه ، ما كان من القرآن من علم الله ، فلا نقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وما كان منه من أمر ونهى فهو مخلوق ، ونسبه ابن الحسين أيضا الى ابن حنبل ، والذي اشتهر عنه هو والمتقدمون من الاشعرية ، القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، فيبيد وهو الحروف ، والاصوات ، والالفاظ ، وهى قديمة أزلية .

قال الشماخى ، وذكر فى كتاب لبعض الاشاعرة ، أن القرآن من الله وما كان من الله فليس بمخلوق ، وهكذا قال مالك والفقهاء من قبله ومن بعده ، قال ، وفيه أيضا من قال لفظى ، فالقرآن مخلوق ، فهو مبتدع ، كذا قال ابن حنبل وهو تأليف ابن الاسلامية ، ومن زعم أن القرآن كلام الله والفاظنا مخلوقة ، فهو مبتدع ، قال ، لفظ الاشاعرة أن المسموع من أصوات القرآن والنعيمات ، هى كلام الله تعالى ، لفظ الظاهرية ، منهم أن المسموع منه صوت الله تعالى عن ذلك ، بعضا منهم أيضا اذا كتب الله جسم رسوما ورقوما وأسطرا وكلاما ، فهم بعينها كلام الله القديم ، فقد كان جسما حادثا ثم انقلب قديما على ما مر .

وقالوا ، ان المرئى من الاسطر هو الكلام القديم الذى هو حروف عرف ، وفى الكتاب المذكور أن موسى عليه السلام سمع من الله الكلام ، بصوت وقع فى مسامعه منه تعالى ، لا من غيره ، فمن قال غير هذا أو شك فيه فقد كفر ، ثم قال فيه ، هذا مذهب جمهور أهل السنة ، ومعظمهم بعض الحنابلة ، أن الله تكلم لا بحروف ، فكلامه قديم فلا شك أن الحروف قديم ، سواء وقعت فى كلام الله تعالى ، أو فى كلام الآدميين .

فحكما في جميع المقولات ، حكم واحد فلا تندرج تحت الخاق ،
والابداع ، بل انها من قبيل الكلام المنسوب الى صفة البارئ ، وهو
ما ذكر أن يتكلم بالصفة ، ويقول هذه الحروف من غير احتجاج الى
الآلات والمخارج ، ونسب الغزالي هذه المقالة الى عقلاء الحنابلة ، ثم
قال ، وقال قوم من أهل السلامة ، أن الحروف اذا وقعت في القرآن
تكون قديمة ، ثم قال أيضا ، وقال قوم أن الحروف محدثة ، ثم قال ،
فهذا كلام الذين هم معظم أهل السلام ، عتبة المنكب كلام الله لم يزل
وكلام غيره ، وأن الله صورة كصورة الانسان ، بعض أهل السنة ، القرآن
وهو كلام يقع على خمس مسميات ، المسموع ، وما خط في المصحف ، والمستقر
في صدور الحافظين ، والمعاني المفهومة من القرآن ، وعام الله سبحانه ،
أما الثلاثة الاولى فمخلوقة ، وكذا الرابع ، الا اسم الله تعالى ، وأما
الخامس فغير مخلوق ، فمن قال في القرآن غير مخلوق صدق ، ومن قال
مخلوق كذب ، كاثوات حمر فيها واحد أبيض ، فمن قال حمر كذب
ومن قال غير حمر صدق للابيض الذي معها ، ونسب لابن حنبل والمشهور
عنه ما تقدم •

بعض الاشاعرة ، اذا كتبت الحروف بالرقم المرثى فهو الله تعالى
بذاته وعينه ، ويصممون على ذلك ، وهو عندهم المعبود الذي يصمد
اليه •

وخالف الاشعري أهل هذه المقالات الاحدى عشرة ، وهى أقوال أكثر
المتقدمين السنة فقال ، هو صفة واحدة قائمة بذات الله تعالى ، ومع كونه
واحدا هو توراه ، وزبور ، وانجيل ، وفرقان ، وأمر ، ونهى ،
وخبر ، واستخبار ، وهو زائد على الذات •

وخالفه عبد الله بن سعيد الديوبسى وقال ، ان كلام صفة الله تعالى ، وهو واحد أزلى ، وهذه الاقسام محدثة ، وقال الفخر : ترجع الى الاخبار ، لان الامر عبارة عن الاعلام بحصول الثواب والعقاب والنهى كذلك ، والاستفهام اعلام مخصوص ، وخالف بعض بأن تلك الاقسام أنواع الكلام ، وهى جزئيات تظهر حقيقة ، وقال بعض الاشاعرة ، أن القائم بذات الله تعالى ، والمعنى وليس الله تعالى الذات بمرتبة الاجزاء ، حتى يلزم الحدوث ، ونسب الى العضد •

وقال بعض الكلام الأزلى ، معنى قائم بالذات ، لا اللفظ ، ولا مجموعهما ، وقال جماعة منهم أن الكلام صفة لذات الله تعالى ، لا تفارقه بوجه ، ولا فى وقت ، فاذا أراد أن يتكلم يوحى معانى كلامه الى أنبيائه ، ويلقى فى قلوبهم نورا الهيا بواسطة نور القدس ، حتى يعبر الشارع عن كلام الله تعالى بلسانه لقوله تعالى « نزل به الروح الأمين على قلبك » الى قوله « بلسان عربى مبين » ، فالحروف يقع فى كلام الله تعالى عند عبارة النبى عليه السلام ، فقد علمت أن القرآن المسموع ، عبارة النبى عليه السلام ، كذا قال الغزالى فى كتاب المعارف ، وهو قول الشافعية ، وقال ، ان صفات الذات غير الذات ، فذلك ثمان عشرة مقالة للسنية •

والتاسع عشرة مقالة الكرامية ، أن القرآن خالق الله فى ذاته كما مر ، والمتمة عشرين مقالة الغزالى ، وهو أن ليس كلام البارئ شيئا ، سوى افاضة مكنونات علمه على من أراد اكرامه من عباده ، وقال عيسى بن عمر وثامبذه أحمد بن الحسين ومن تبعهما من الاباضية ، القرآن

مخلوق ، وأن القرآن شيء واحد ، لانهما يعبران عن معانى مختلفة ، من أمر الله ونهيه ووعدده ووعيده •

قال الغزالي ، وأما قول الله ، فليس الا افاضة المعانى على العقول تحسب قوتها وعلى قدرتها ، وقال أيضا فيكون علمه تعالى كلاما ، وافاضة قولاً ، وقال أيضا وأما كلام الباري تعالى ، فليس الا افاضة مكنونات علمه على من يريد اكرامه من خلقه ، فالافاضة فعل ، وكل فعل مخلوق ، وأما اثبات الكلام النفسى بعدم التغيير عند تغيير العبارة ممنوع ، لان ما فى النفس محصور كما مر فى العلم والارادة والفكر ، والقول بأن القرآن كلام نفسى ، والنفسى نسبة قسائمة بذات الباري تعالى ظاهر الفساد عقلا ونقلا ، لأن النسبة بلا خلاف مفتقرة ، وكل مفتقر ممكن فالنسبة ممكنة ، وكل ممكن حادث ، وانما نقلت هذه الاقوال للعلم باضطرابها ، وعدم انضباطها ، وذلك دليل عدم الاصابة ، حاشى قول الغزالي والله الموفق للصواب •

المرصد السادس

في الرؤية

وفيه مقصدان • الأول ، في الاستدلال على امتناع رؤيته تعالى مطلقا من جهة العقل ، وهذا المرصد عندنا من جملة المتنوعات في حقه تعالى ، وذلك أن أصحابنا والأكثرين من علماء الامة على امتناعها عقلا ونقلا ، وذهب الاكثر من الاشاعرة الى جوازها عقلا ونقلا ، وقال أصحابنا من قال انه يرى في الدنيا فقد أشرك ، ومن قال انه يرى في الآخرة فقد نافق ، وأستدل كل على ما ادعاه بالعقل والنقل ، وسيتضح لك ان شاء الله ضعف مدعاهم من الجواز بالعقل والنقل ، ومن ثم وافق بعض المحققين منهم الجمهور في الامتناع ، ، كالفخر والغزالي وغيرهما ، وهؤلاء من أعظم أئمتهم ، وقد اختلف الفائلون برؤيته تعالى ، فقال أبو حنيفة ، يرى بحاسة سادسة غير الحواس الخمس ، التي هي معقولة للخلق وتلك الحاسة هي القلب يعرف سبحانه وتعالى ، بزدياد الآيات معرفة أوضح وأبين من معرفة الدنيا ، وقال الاكثرون ، منهم يرى بعين الرأس ، وهو يحاسبهم بلا حجاب وبلا ترجمان ، برؤية منكشفة لا لبس فيها •

وقال الفخر والغزالي ، واللفظ له الرؤية أن يحصل للبشر ادراك بالنسبة الى ذات الله سبحانه وتعالى ، كنسبة الابصار الى المبصرات في قوة الجلاء والظهور ، ولا نقول محلها العين ولا غير العين ، وقال الفخر هذا هو المراد من قولنا ، تصح رؤية الله تعالى •

وقال الغزالي أيضا ، لم يفهم الخصم ما يريد بالرؤية ، وظن

انا نريد بها حالة تساوى الحالة التى يدركها الرأى عند النظر الى
الأجسام والالوان ، هيات ، نحن نعتز باستحالة ذلك فى حقه تعالى ،
 وقال أيضا أما المحل يعنى العين فليس بركن فى صحة الرؤية ، ثم قال ،
 العين محل وآلة لا تراد تعينها ، بل حيث حلت الحالة صح الاسم ،
 ثم قال ، وراء رتبة تخيل الصور رتبة أخرى ، ثم تسمى بالنسبة الى
 الخيال برؤية ، فكذا ما نعلمه ولا نخيله وهو ذات الله تعالى وصفاته ،
 ، وهل يخيل العقل أن يكون لهذا الادراك مزيد استكمال ، نسبة اليه
 نسبة الابصار الى التخيل ، تسمية بالنسبة الى العلم رؤية ، وفى جميع
 ما ذكره كما ترى نفى للرؤية المعتادة ، بل استحالتها ، وتصريح بأن
 ذلك ازدياد علم لا احساس بالعين ، وما ذكر كما قال الشماخى ، لا ينكره
 نافي الرؤية ، الا أنه يسميه رؤية ، بل علما يقينيا ، والخلاف كما قال
 لفظى .

احتج المثبت لها على صحتها بقوله تعالى « رب أرنى أنظر اليك » ،
 وعلى وقوعها بقوله تعالى « وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة » وبقوله
 صلى الله عليه وسلم « انكم سترون ربكم » ، الحديث ووجه الاحتجاج
 فى الآيه الاولى ، من وجهين الاول : أن الرؤية الارادة لو لم تكن ممكنة
 لما سألها موسى عليه السلام ، والتالى باطل .

وبيان الملازمة ، ان سؤال المستحيل ، اما عن جهل باستحالاته ،
 أو عن علم ، وكلاهما لا يليق بمنصب النبوة ، أما الاولى : فلان من
 حق النبى أن لا يجهل ما يستحيل فى حق الله تعالى ، وأما الثانى فلان
 مع علمه بذلك عبث ، وهو عنه منتف ، والثانى : انه علق فيها الرؤية
 الى استقرار الجبل وهو ممكن فى نفسه ، والمتعلق الى الممكن ممكن ،

والا للزم صدق الملزوم بدون اللزوم وأنه محال ، ووجه الاحتجاج في الآية الثانية ، أن النظر الموصول بالى رؤية ولاسيما أنه أسند الى الوجه الذى هو محل العين الباصرة ، وأنه قيل بيومئذ ، ووجه الاحتجاج بالحديث أن فيه تشبيه الرؤية بالرؤية ، لا لرئى بالمرئى وبدون جهة جسيمة ولوازمها ، اذ كل ذلك مستحيل في حقه تعالى .

قالوا : وهذه الادلة السمعية ، ونحوها ، وان كان كل واحد منها ظاهراً ، ، ليس بنص ، فهى لكثرتها وتواطئها على معنى واحد تفيد القطع بالرؤية ، وأجاب النافى لها عن الوجه الاول من وجهى الاحتجاج بالآية الاولى ، بأن معين الشرطين فيه جواز سؤال الأخص ، وهو الرؤية ، عند فرض جواز سؤال الاعم ، وهو العلم لأن الرؤية بالعين جزئية من جزئيات العلم ، وجواز سؤال الاخص عند فرض جواز سؤال الاعم غير مسلم ، فان وجود الاعم لا يستدعى وجود الاخص ، كما هو ظاهر ، على أن الاخص ها هنا وهو الارادة متمتع اتفاقاً ، فان المثبت يقول ، أن الله تعالى يخلق لهم قدرة في ابصارهم ، فيرونها ، تعالى عن ذلك بها ، لا انه تعالى يريهم ذاته ، فيرونها عند الملازمة في قوله ، لو لم تكن ممكنة لما سأله موسى عليه السلام ، بأن لا ملازمة بين أن تكون متمتعة ، وبين سؤاله لها ، لجواز أن يكون عالماً بامتناعها ومع ذلك سألها ، بأن يكون انما سألها ليكتب قومه ويلقمهم الحجر ، وقد بين الله سبحانه ذلك في غير موضع من كتابه نحو ، « واذ قلتم يا موسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة » أى عياناً « فأخذتهم الصاعقة » ، الآية وفي تأكيد نفىها بما يفيد كونه مؤيداً بقوله « لن ترانى » دليل أنه عليه السلام كثيراً ما يراد دهم القول ، بأن رؤيته تعالى متمتعة ، لأن لن نفى سيفعل ، فأبوا الا

التعنت وطلب ما هو محال بعد إقامة الحجة عليهم ، ووضح البرهان وهذا بين عند من عرف مواقع كلام العرب •

« فقد سألوا موسى أكبر من ذلك » الآية ولو طلبوا مباحا مما سماهم ظالمين ، ولما اخذتهم الصاعقة أسمعهم الله تعالى النص ، على استحالة ذلك فقال « لن ترانى » ليزول عنهم ما دخلهم من الشك ، وحيث أيس فى نفسه من رؤيته تعالى ، لم يبق لهم لمع فيها لانفسهم بالطريق الأولى ، ولو لم يكن ذلك منهم تعنتا وتمردا على الفساد ، اذ لو لم يكونوا كذلك لكفاهم أن يقول لهم موسى عليه السلام ، الرؤية ممتنعة ، أو الرب تعالى رؤيته لا تصح ، أو ممتنع ، وليس بمردئ ، لكنهم لما كانوا على طرق الفساد والعتو والفساد ، أكد لهم بأبلغ وجه ، ويدل على أنه إنما سألها لأجل قومه ، وأضاف السؤال الى نفسه ، ليمنع فيعلمون امتناعها بالنسبة اليهم بالأحرى قوله « اهلكنا » الآية •

وعن الوجه الثانى : بأن الملزوم وهو استقرار الجبل ، وإن كان امكانه ، لا ينافى أن يكون لازمة ممتنعا بالغير ، كتعلق علمه تعالى بعدم وقوعه ، كما يشهد به عدم استقرار الجبل ، فيكون تأويل قوله تعالى « رب أرنى أنظر اليك » أرنى آية من آياتك ، أو علما من أعلامك ، ثم قالوا ، تعاقب الرؤية باستقرار الجبل الممكن فى نفسه يؤذن بامكانها كما مر ، قلنا إن أرادوا امكانا نسبيا فمسلم وغير بعيد ، وإن أرادوا امكانا حقيقيا فهو ممنوع ، على أن نتيجة مفهوم الشرط فى قوله « فان استقر مكانه فسوف ترانى » صريحة فى نفيها فى المستقبل مطلقا ، أعنى فى الدنيا والآخرة ، ومن ادعى التخصيص بالدنيا فعليه بيانه ، فان قلت المفهوم وهو وإن لم يستقر مكانه فلا ترانى غير منتج عند علماء الميزان ،

قات معنى نفى انتاجه نفى لزومه ولا مزية في أن نفى الاخص وهو اللزوم
لا يستلزم في الاعم وهو الانتاج ، فثبت انتاجه والا لزم العبث في
كلامه تعالى ، والتالى باطل •

وعن الاية الثانية : يمنع التزام كون النظر الموصول بالى هو الرؤية ،
واذا كان مبنى الاحتجاج استعمال الكل ، وهو الوجوه في البعض ،
وهو العين فلا مانع من أن يكون الجواب استعمال البعض ، وهو
الوجوه في الكل وهو الذات ، والجملة ، وأن الاية من قبل ما يقال ها أنا
أنظر الى فلان عندما يصنع - بى فيما يتوقعه منه أو يرجوه ، والقول
بأن سوق الاية لبشارة المؤمنين بما هو هناك من النعيم لا يلائم ، بل
ينافى حمل النظر على الانتظار ، لتباعد ما هو نعمة ، وما هو سلب نعمة
وأن الانتظار موت أحمر ، وأنه بالغم والحزن والقلق وضيق الصدر
أجدر ، ومرجع التأويل الى أنه ، قال ، « يومئذ ناظرة » بعد الانتظار
بأسرة ، وذلك من القبح بمكان •

قال الشماخي ، نبو ظاهر عن مظان استعمال العرب بغير سلطان
ولا هدى ولا كتاب منير ، فان الاية نزلت في حال يوم القيمة ، فالمؤمنون
ناظرة وجوههم بالبشارات ، والكفار بأسرة وجوههم بتحقيق الوعيد ،
فالأولون منتظرون دخول الجنة ، والكافرون يتوقعون أن ينبذوا في الحطمة ،
هذا وأهل الاعراف لم يدخلوها وهم يطمعون ، وأهل الجنة في نعيم
ينظرون ، وأيضا فإن في ذلك تجاسرا ، بأن يكون المؤمنون ناظرة
وجوههم ، نعم الانتظار بأسرة ، وأن يكون انتظار نعمته سلب النعمة ،
وسبب الغم وضيق الصدر والموت الاحمر والحزن الاكبر والقلق الاخر

وبالبؤس أجدر ، ويدل على أن النظر في الآية ، بمعنى الانتظار تقديم « الى ربها » ، أى لا تنتظر الا الله ، على معنى أنه لا يفيد الحصر والاختصاص ، ولو كان من نظر العين لا نحصر نظرهم في ذات الله تعالى عن ذلك ، ومعلوم أنهم ينظرون الى أشياء كثيرة لانهم الامنون ، الذين « لا يحزنهم الفزع الاكبر وهم من فزع يومئذ آمنون » « لا خوف عليهم ولا هم يحزنون » ويدل عليه ذكر تظن في مقابلة ناظرة أى تتوقع أن يفعل بها فعل شديد فظيع يقصم فقار الظهور ، كما ترتجى الوجوه الناظرة الى ربها أن يفعل فيها كل خير ، وأيضا فاعل تظن هو الوجوه ، ومعلوم أن الوجوه لا تظن ، وانما تظن القلوب ، فنكون الوجوه عبارة عن الجملة في الاول ، والثانى للمعادلة ، والموازنة بينهما •

والقول ، بأن النظر الموصول بالى بمعنى الانتظار مما لم يثبت عن الثقات ، قصور عن تتبع كلام البلغاء ، قال تعالى « فنظرة الى ميسرة » وقال الشاعر :

واذا نظرت اليك من ملك

والبحر دونك زدتنى نعمة

كلا الخلائق ينظرون سجاله

نظير الحجيج الى طلوع هلال

وجوه يوم بدر ناظرات

الى الرحمن يأتى بالفسلاح

وعن على بن أبى طالب : ناظرة ، أى تنتظر متى يأذن لهم ربهم

في دخول الجنة ، ومثله عن محمد المنكر ، وقال : ما رأيت أحدا له عقل يقول ، أن الله يراه أحد من خلقه » وقال الذين لا يرجون لقاءنا لولا أنزل علينا الملائكة أو نرى ربنا » ، الآية ، وروى مثله عن مالك ، وقال به ابن عباس ، وجابر بن زيد ، وعائشة ومجاهد ، وإبراهيم النخعي ، والحسن ، ومكحول ، وعطاء بن ياسر ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والضحاك ، وأبو صالح ، وعكرمة ، وغيرهم ممن يطول تعدادهم ، وقالوا ، معنى الآية أن أنفس المؤمنين يوم القيامة مع نصرة أجسامهم مرتجبة منتظرة مجيء الثواب الذي تأمله من عند الله ، لا من عند غيره ولا ترتجى شيئا غيره ، والمجرمون مع بسور وجوههم تنتوقع شدة العذاب ، وما يقسم لفظاعته قفار ظهورهم ، والمناسبة والموافقة ظاهرة بما ذكرنا ، وعن الحديث بمنع التزام المعنى الحقيقي ، لجواز أن يكون من استعمال الرؤية في لازم معناها ، أى ازدياد العلم ، وإطلاق اللفظ وإرادة لازم معناه سائق شائع ، أو من استعمال المشترك في أحد معنيه فان الرؤية مشتركة بين ادراك البصيرة وادراك الباصرة ، والقرنية صرفتها عن الباصرة ، فتحققت البصيرة ، أى المعرفة وفي بعض الروايات « سترون ربكم عيانا » أى يقينا يقوم مقام العيان ، وعلى كل تقدير ، فالتأويل واجب حضرا من التشبيه .

والقول ، بأن الحديث من قبل تشبيه الرؤية بالرؤية ، لا الكيفية بالكيفية ، ، ولا المرئى بالمرئى ، لا محصل له ، إذ لا فائدة في تشبيه رؤية العين برؤية العين نفسها ، وإنما نختلف باعتبار التعلق ، فيكون حال رؤية الله تعالى عن ذلك ، كحال رؤية البدر ، فيلزم التشبيه ، وأيضا فالغرض ، أما حال المشبه أو مقدار حاله أو تقدير حاله في ذهن السامع ،

فتلزم الكيفية على جميعها ، ولا يتأتى بيان الامكان ، اذ الشمس أقوى ضياء منه ، واذا حمل على المعرفة استقام الكلام وزال الكف ، وصح المعنى ، وهو أنهم يعرفونه معرفة جلية لا لبس فيها هي وفي الجلاء والظهور كأبصاركم القمر اذا امتلا واستوى ، وفي القول بأنه لا الكيفية بايكيفية اثبات الكيفية لله تعالى عن ذلك ، ولكنها لا تشبه كيفية القمر ، والحمل على ما اخترناه نفى للتجسم وحمل الرؤية عليه كثير « ألم تر الى ربك كيف مد الظل » « ألم تر الى الذي حاج ابراهيم » « ألم تر الى الذين خرجوا » « أو لم ير الانسان » « فقد رأيتموه وأنتم تنظرون » ومثله في انقرآن كثير وفي الشعر كذلك قال الكميت :

رأيت الله اذ سمي نزارا

وأسكنها بمكة قاطنينـا

وقال آخر : رأيت الله أكبر كل شيء • آخر • رأيت الله أنهك قوم عاد

الى غير ذلك ، والقول بأن تلك الادلة لكثرتها تفيد القطع بالرؤية ممنوع ، وانما ذلك أن او كانت بحيث يكون تأويل كل منها على خلاف الاصل ، فكيف وتأويلها واجب ، والا لاستلزم ظاهر كل منها محالا في حقه تعالى وأيضا ، فانها لم تبلغ في كثرتها مبلغ ما يفيد ذلك ، والادعية الماثورة عندهم في ذلك المعنى ممنوعة من تلقاء بدعتهم وضلالتهم •

واحتج الثانی بقوله تعالى « لا تدركه الأبصار » على نفى الوقوع وعلى الامتناع ، وتوجه الآية على الاول ، أن الرؤية ادراك البصر ولا شيء من ادراك البصر يتعلق به تعالى ، فينتج لا شيء من الرؤية يتعلق

به تعالى ، فان الادراك المضاف الى الابصار انما هو الرؤية ، فمعنى قولك أدركته ببصرى ، معنى رأيته ، ولا فرق الا فى اللفظ .

ودليل الصغرى ، أن الرؤية هى الادراك ، لأنه لا يصح ثبوت الرؤية مع نفى الادراك .

ودليل الكبرى ، عموم نفى الادراك فى الآية عن كل بصر لان الجمع المحلى بالالف واللام يقتضى استغراق الافراد ، ويلزم من عمومه فى الأزمان كما عليه المحققون من أئمة الاصول ، من أن العموم فى الأشخاص يستلزم العموم فى الاحوال ، والبقاء والازمان ، فيلزم على هذا أن يراه مؤمن ولا كافر فى الدنيا ولا فى الآخرة ، وتوجيهها على الثانى ، وهو امتناع رؤيته تعالى ، فان الآية ذكرت فى معرض المدح بها ، فيكون نفى الادراك بالنسبة اليه سبحانه كاملا ، فثبوته فى حقه نقص ، وهو فى حقه تعالى محال .

واعترض المثبت من وجوه الاول : أن الادراك هو الرؤية على نعت الاحاطة جوانب المرئى حقيقة النيل والوصول ، والرؤية المكيفة بكيفية الاحاطة أخص مطلقا من الرؤية المطلقة ، ونفى الاخص لا يستلزم نفى العام ، الثانى : بعد تسليم كون الاستغراق ، وقد دخل عليها النفى ، فيكون لسلب العموم ، ورفع الايجاب الكلى وتلك سالبة جزئية وهى لا تنافى الموجبة الجزئية ، التى هى المدعى ، وحاصله أن تدركه الابصار ، مرجبة كلية ، لأن موضوعها جمع محلى باللام الاستغراقية ، وقد دخل عليها النفى فيرفعها ، ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية ، وبالجملة فيحتمل اسناد النفى الى الكل ، بأن يلاحظ أولا دخول النفى ثم ورود العموم

عليه ، فتكون سالبة كلية ونفى الاسناد الى الكل ، بأن يعتبر العموم
أولا ، ثم ورود النفي عليه فتكون سالبة جزئية ، ومع احتمال المعنى
لم تنبثق فيه حجة •

الثالث : الدال على الاستغراق للأفراد : مطلق في الزمان ، فتكون
القضية سالبة مطلقة لا دائمة ، والمعنى لا تدركه الابصار ما دامت في
الدنيا لا دائما ولا دائما اشارة الى مطلقة عامة موجبة ، أى تدركه
الابصار في دار البقاء •

الرابع : أن الآية تدل على أن الابصار لا تراه ، ولا يلزم منه أن
المبصرين لا يرونه •

والجواب النافي عن الاعتراض الاول يمنع كون الادراك ملزوما
بالاحاطة بجوانب المرئى ، لأن الوصول الى الشئ لا يقتضى الاحاطة به
من جميع وجوهه ، لصدقه عند تعذر ذلك ، كما ادركنا للأجرام العظيمة ،
فان الرؤية انما تتعلق بجانب الانس من المرئى لا الوحشى ، وعن الثانى
بأن مبنى الاعتراض فيه ما عليه علماء الميزان ، من أن النفي في ذلك
مقدر الدخول على العموم ، وهو غير ملترم ، فان مبنى الاحتجاج في
الآية ما ورد على أساليب التنزيل الحكيم ، من أن النفي في ذلك مقدر
الدخول على الجميع بشهادة قوله تعالى « لا يجب كل مختار فخور » ، لا
يجب الظالمين ، لا يجب الخائنين ، اذ لا يسوغ لعاقل أن يقول : أن الله
تعالى يجب بعض من ذكر حتى تكون سالبة جزئية •

الثالث بأن مبنى القول في ذلك أن الدال على استغراق الافراد

مطلقا في الازمان ما عليه بعض أئمة الاصول كالامدى ، والقرافى ، والاصفهانى ، وهو بمعزل عن التحقيق ، والتحقيق في ذلك ما عليه المحققون منهم كالفخر ، وابن دقيق العيد ، والسبكي ، وابنه ، وكثير من المتأخرين ، من أن استغراق الازمان لازم لدلول الدال على استغراق الافراد ، ويشهد له بالتحقيق كما قال انشماخى منتصرا لذلك ، افادة قضية التركيب اتفاقا كما اعترف به المثبت آنفا .

فان قلت ، اذا كان ذلك كذلك ؟ فما فائدة توجيه صدر القضية بالدوام أو بالضرورة ، قلت : فائدتها التصريح بما يعلم التراما ، والتفرقة بين حاله في الانفكاك وعدمه ، ثم يلزم المثبت القول بأن تراه أبصار الكفرة ، فان الجزء الثانى من القضية المركبة مع وجود كونه مضالفا للاول في الكيف ، موافق له في الكم أبدا ، كما علم في محله فيكون لا دائما مدعاه في قضية النزاع موجبة كاية لا تقرر ، من أن الجزء الاول سالبة كلية ، بناء على ما عليه القرآن العظيم ، وقد كان يمنع أن تراه أبصار الكفرة .

وعن الرابع ، يمنع أن يراه المبصرون ، لما شاع من استعمال ادراك البصر في الادراك به ، ولأن جميع الاشياء كذلك لان المراتب منها انما يدركها المبصرون ، لا أبصارهم ، فلا تمدح في ذلك بل لا فائدة فيه ، وبأنه تعالى ما ذكر سؤال الرؤية في موضع من كتابه الا ويستعظمه ، ومما يدل على القطع بالنفى والتمويل على ما تقدم من التأويل ، أن النزاع في الرؤية بحاسة البصر ، وهى كما سيأتى ، تستدعى انحياز المرائى وتكليفه وتحديدده ، والكل محال ، في حقه تعالى ، ورؤيته تعالى على ما قل بلا كيف مما لا حقيقة له ولا تحقق .

ثم ما قيل ، في نفى الانحياز والتحديد على في عن الرؤية ، أنه تعالى يرى لا في مكان ولا في جهة ، وثبوت مسافة بين رأى ذاته تعالى ان أريد به خروجه عن الامكنة حال رؤيته كما هو المتبادر من وقوع الفكرة في سياق النفي ، أى يرى خارجا من جميع الامكنة ، فهو مع كونه محالا في حقه تعالى نوع تجديد ، اذ مما يلزم على ذلك التقدير أن خروج الموجود عن شيء ووجوده في آخر غيره ، والا بطل الوجود فهو ظاهر وان أريد به أنه يرى ، لا في مكان واحد ، بل في جميع الامكنة ، وجميع الجهات فهو متعذر في جميع جهة واحدة ، لعدم انضباطها من حيث ابهاما ، واذا تعذر في جميع جهة واحدة ، كما لا يخفى على المنصف ، فاحرى أن يتعذر في جميع الجهات ، ثم نفى المسافة اثباتا للالصاق والالتزاق ، ولا تحقق معه للرؤية •

وأجاب المثبت ، بأنه تعالى قادر على خرق العوائد ، فان قال النافي : اما كونه تعالى قادرا على ذلك وخارق ، ويستخرج مطلقا فمما لا شك فيه ولا نزاع ، وأما القول بالتعيين في غير المعين كما هنا ، فمن الشهادة على الغيب « وما كنا للغيب حافظين » ، والقول بالتعيين بناء على ما سلف من الظواهر محجوج بما سبق من التأويل ، والصحيح المنجى من التورط في الاهلاك ولله الحمد •

« المقصد الثاني »

في الاستدلال على الامتناع بالدليل العقلي ، ومشهور أدلة المثبت من جهة العقل ، الوجود ، وهو ضعيف جدا ، كما اعترف به ، لان الوجود عين الوجود على الصحيح ، فلا يصح أن يكون علة وتقرير الاستدلال به ، أن يقال ، الباري تعالى موجود ، وكل موجود يصح أن يرى ، فالباري تعالى يصح أن يرى .

ودليل الصغرى ، ظاهر ، وأما دليل الكبرى ، وهي أن كل موجود يصح أن يرى ، فلأن صحة الرؤية موقوفة على مصحح ، والاصحح تعلقها بالمعدوم ، كالعام ، والرؤية تتعلق بالمختلفات ، بدليل تعلقها بالجواهر والعرض على زعمه ، وهما مختلفان ، فالمصحح لرؤيتها اذا لا يخلوا اما أن يكون ما به الافتراق أو ما به الاشتراك ، لا جائز أن يكون ما به الافتراق ، والا للزم الاحكام المتساوية بالنوع بالعلل المختلفة ، وأنه محال ، فتعين أن يكون المصحح أمرا واقعا به الاشتراك ، وذلك المشترك اما أن يكون أمرا ثبوتا أو عدميا ، لا جائزا أن يكون أمرا عدميا ، والا لصح رؤية المعدوم ، وامتنع رؤية الموجود ، ولأن العدمي لا يصلح ، لأن يكون علة للأمر الثبوتي ، فتعين أن يكون أمرا ثبوتيا ، والأمر الثبوتي لا يخلوا اما أن يتقيد بالوجود أولا ، فان لم يتقيد به امتنع رؤية الموجود ، وان تقيد بالوجود فلا يخلوا اما أن يتقيد بكونه صفة أو موصوفا ، لا جائز أن يتقيد بأحدهما ، والا لما رأى الآخر ، فتعين أنه لما صح رؤيته لكونه موجودا ، والباري تعالى موجود ، فصح أن يرى .

قال الفخر : وهذا عندي ضعيف لانه يقال ، الجوهر والعرض مخلوقان ، فصحة المخلوقية فيهما حكم مشترك فيهما ، فلا بد له من

علة مشتركة والمشارك اما الحدوث أو الوجود ، فبطل أن يكون هو الوجود ، فوجب كونه تعالى يصح أن يكون مزاوقا ، فانا ندرك باللمس الطويل والعريض ، وندرك الحرارة والبرودة ، فصحت الملمسية حكم مشترك ، ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه ملموسا ، والتزامه مدفوع ببديهية العقل هذا كلامه •

وأجابوا عنه بأجوبة ضعيفة واهية ، وقل اعترف المحققون منهم بعسر الجواب مع البناء على ما هو الصحيح ، من أن وجود كل شيء عينه وأنه مقول بالاشتراك اللفظي لا المعنوي ، وهذا مذهب الاشعري ومتابعيه ، خلافا للباقلاني ، ونزيد لما ذهبوا اليه من أن علة الرؤية ، هو الوجود وضوحا بيانا في ضعفه ، حتى يصير ان شاء الله أو هن من بيت العنكبوت ، فنقول ، لو جاز ذلك ، لجاز تعلق الرؤية بالاصوات والطعوم والروائح وبالرؤية نفسها وبالاعتقاد وبسائر الاعراض الموجودة المحققة ضرورة أن الكل موجود ، واللازم باطل ، فكذا المازوم •

وبيان الملازمة ، أن مصحح الرؤية على ذلك التقدير ، هو الوجود ، وأن يتصف به البارئ سبحانه وغيره من الجواهر والاعراض ، فالاتفاق في العلة دليل الاتفاق في الحكم ، ومستلزم له •

وبيان بطلان اللازم ان عاداته تعالى جرت بعدم تعلق الرؤية بكثير من الاعراض ، ان أنصفوا وتركوا السفسطة ، فان قلت الخصم لا ينكر ذلك ، ولكنه يقول : ان الله تعالى قادر أن يخرق تلك العادة ، قلنا ، هذا مسلم ، ولكنه يستلزم محالا ضرورة أنه لو جاز ذلك ، لجاز أن يتعلق بالألوان والطعوم والروائح وغير ذلك ، وأن يتعلق بها الشم والذوق واللمس أيضا ، فتكون كل حاسة تتعلق بغير ما طبقت عليه بعادته تعالى

فيلزم الانقلاب المنافى للحكمة الالهية ، فلا تستقر له عادة ، وتبطل حينئذ فائدة اختصاص كل من الحواس بما طبقت عليه ، فان قلت : ما تنكر أن يكون الله تعالى قلب حقيقة تعلق الرؤية اذ ذاك ، قلت : لا يخاو اما أن يكون ذلك القاب فى آلة الادراك ، أو فى المدرك ، والثانى محال لانه يلزم عليه الواجب تعالى عن ذلك ، والاول مسلم وغير بعيد للخصم ، اذ غايته ابطال لارؤية ، التى هى المدعى ، ومع بقاء الالة على ادراكها الثابت لها ، لا محيد فيه عن اثبات محال ، ضرورة أن تلك الالة حاسة فنقتضى محسوسا بها ، وأياما كان فاما أن ترجع الرؤية الى العلم واما أن يلزم كونه تعالى «ماثلا الحوادث ، فان الرؤية على ما سيأتى وعلى ما مر ، معناها انطباع مثل صورة المدرك فى العين وانبعث الاشعة منها ، فتفعل بالمرئى وعلى كل منهما يستلزم الجهة والمقابلة ، ويشترط لها مع ذلك عدم القرب والبعد المفرطين ، ولا تتصل تلك الاشعة الا بالاجرام التى لها جهة ومقابلة على ما مر غير مرة ، والله سبحانه منزلة عن ذلك ، ويسمى طرف الاشعة المتصاة بالمرئى قاعدة ، والمتصل منها بالناظر ، منبعث الشعاع وأن قاعدة الشعاع اذا لاقت جسما صقيلا لا تغرس فيه كالمرآة ، لم يثبت به ، بل تنعكس الى الرائى ، فىرى فيها نفسه .

والقول ، بأنه لو صح ما ذكر ، لوجب أن لا يرى الانسان الا قدر حدقته ، واللازم باطل فكذا المزوم ، قد تقدم جوابه ، بأننا نمنع الملازمة ، أو سند المنع أنه انما يرى أكثر من حدقته ، لان أجزاء الهواء مضيئة فيتصل الشعاع بها ، وهى تتصل بالسماء مثلا ، فتعين على الابصار ، فكما أن البلور اذا اتصل الشعاع به وهو جسم لطيف مضى متصل بما فيه ، فيعين على رؤية ما فيه ، ولا يرد النقص أيضا بالجواهر الفرد الذى أدعوه ، وقالوا ، لو صح ما قلتم ، للزم رؤيته اذا كان فى سمع الشعاع ، فانه

لا مانع من اتصاله به ، بدليل أنه يتصل به عند اجتماعه مع غيره ، ولا يناله من الشعاع عند الاتصال الا ما يناله عند الانفصال ، فكان يجب على زعمكم أن يرى عند الانفراد مع أنه لا يدرى لانا نقول ، قد مر أنه يشترط في المرئ أن لا يكون صغيرا جدا ، حيث يكون بحيز العدم ، والقول باله لا يناله من الشعاع عند الاتصال الا ما يناله عند الانفصال ممنوع ، مما أن قد يحصل للشيء مع غيره مالا يحصل له عند تجرده ، وذلك مما لا شبهة فيه ، ولا يرد النقض أيضا برؤية الكبير مع البعد صغيرا ، لما قدمنا ، من أن الشعاع ينفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته سطح المرئ ، فيقوم خطا مستقيما بواسطة القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم عليها من سائر الخطوط ، فزيادة البعد تمنع من رؤية طرفي المرئ ، أى يمتنع استواء نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائي ، حتى يلزم أن يرى على حاله كبيرا وذلك لان الجزء الواقع في وسط المرئ أقرب من الناظر من الجزء الواقع في طرفيه .

وبيان ذلك ، أنه اذا خرج خطان شعاعان متوهمان في مثلث ، وفرضنا أن قاعدة هذا المثلث أى الخط الذى يقوم عليه ذانك الساقان جسم المرئ البعيد ، فيكون هذان الساقان على طرفيه ، وخرج من نقطة العين خط آخر ، قسم ذلك المثلث الضعيف ، وقام وسط تلك القاعدة ، فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ، يكون كل واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا للزاوية ، وقد ثبت في الهندسة أن أوتار الزاوية القائمة ، التى فى المثلث أطول من كل واحد من الخطين المحيطين بها ، فالخطان الواقعان على الطرفين أطول من الخط الواقع على وسط الجسم المرئ ، فتكون الاجزاء اذا ليست متساوية فى القرب والبعد فلذلك أن ترى بعض الجسم دون بعض ، فيرى الكبير صغيرا وهذه صورة

المثلث ، ثم شرعوا في أجوبة لا تجدى ولا تغنى من الحق شيئا ، فلما راؤها كذلك رجعوا الى المكابرة والتعصب ، وقالوا ولو سلم ذلك كله ، فرؤية الله تعالى عن ذلك تكون بدين اتصال ، وبلا ارتسام ولا مقابلة ولا جهة ، ولا كيف ، قلنا ، هذا والله الحمد اعتراف بامتناع الرؤية المعهودة ، التى هى محل النزاع ورجوع عن القول بها الى العلم ، الذى هو محل الاتفاق ، ونفى لها كما صار اليه الامام الفخر كالغزالي ، والله درهما وقد حدى حدوها بعض المحققين من الاشاعرة ، اذا ما قررنه من البراهين القطعية ، شاهد صدق لا ترد شهادته ولا تجرح عدالته ، فان ما حققنا لرؤية البصر لازم لها ، وترتفع بارتفاعه •

ولو جاز أن يرى تعالى من غير اتصال ، لجاز أن يشم ويذاق ويلمس ، وقد التزمه البعض منهم لجاجا وتعصبا ، لجاز أن يكون جسما من غير تأليف ، اوبه بدون تحيز ، وأن يكون له وجه وكف وساعد وقدم من غير صورة أو على صورة الانسان بغير شكل ، وأن يكون طويلا وعريضا بلا نهاية ، أو بها ، وقد قال بكل ذلك كثير من المرجئة والاشعرية ، وان كانوا يقولون منهم لا محيد لهم عنهم في كثير من الاصول ، لانهم من مذاهبيهم يستقرون . ولو جاز أن يرى تعالى على ما قالوا ، لجاز أن يرى علمه وقدرته وارادته وحياته وسائر صفاته العلية عن ذلك ، ضرورة أن الكل موجود ، ولجاز عليها أن تذاق وتسمع وتشم وتلمس ، فما فضل الرؤية عليها •

هذا ما قد بان فساد له لمن أنصف وبعقله اعترف ، ومع ذلك قد قالوا به فريق من المرجئة أيضا ، ولجاز أن يرى علمنا وقدرتنا وسائر أعراضنا ، واللوازم كلها في ذلك منفية ، ولو انصفنا في القول بالرؤية وسائر الصفات ، وجعلوا عمدة ذلك كله ، أنه تبارك وتعالى لا يشبه شيئا ولا

يشبهه شيء من كل وجه ، ومن كان كذلك استحالة في حقه أن يرى ،
 لسلاموا من التورط في التشبيه ، لأنه ان لم يكن السلامة في تنزيهه تعالى
 عن كل ما يخطر في الأوهام ، وخصوصا مع صحة التأويل في كل ما
 يوهم الوقوع في التشبيه ، وفي اتصافه تعالى بالنقص ، لم تكن في اعتقاد
 ما يؤدي الى ذلك ، ويستلزمه ، ونحن نوضح ذلك ان شاء الله بما لا يبقى
 معه اشتباه لمنصف ، مما لم نره لغيرنا •

فنقول ، دليل الصغرى في قولنا : أن الله تعالى لا يشبه شيئا ولا
 يشبه شيء ، العقل والنقل ، أما العقل ، فلما مر غيره مرة ، من أنه تعالى
 مخالف لسائر الحوادث ، وقد اعترف الخصم بذلك ، وأما النقل ، فلقوله
 تعالى « ليس كمثله شيء » ، والاية نصا في المراد ، كما اعترف به أيضا •

وأما الكبرى ، وهى قولنا ، ومن هو كذلك استحالة في حقه أن يرى ،
 فلأن لو لم يكن مستحيلا رؤيته لكان اما واجبا رؤيته أو جائزا ، والاول
 محال اتفاقا ، والثانى لا يخلوا اما أن يكون لقبول ذاته تعالى عن ذلك ،
 أو لقبول جوهر البصر له ، والاول وهو أنه لقبول ذاته لا يخطر من أن
 يكون ذلك القبول حقيقيا أو اعتباريا ، وكلاهما فاسد ، أما الأول وهو
 أن يكون حقيقيا ، فلا يخلوا من أن يكون نفس ذاته تعالى ، وهو الحق
 لما مر غير مرة ، أو زائد عليها ، فالاول ، يستلزم اما قدم الابصار أو
 قيام الحوادث بذاته تعالى ، والثانى ، يوجب التسلسل في القوائيل
 والكل محال •

وأما الثانى : وهو أن يكون القبول اعتباريا ، فلأن الاعتبارى
 لا يصلح لأن يكون عاة للامر الثبوتى ، ضرورة أن الاعتباريات عندهم

من قبيل الاعدام ، وهو أنه لقبول جوهر البصر له فاسد أيضا من وجهين ، أحدهما أنه يوجب اما كونه تعالى مماثلا للحوادث ، أو خروج جوهر البصر عما طبع عليه ، فيكزن غيره من الحواس أيضا يشاركه في ذلك المعنى ، والتخصيص بالبصر تحكم ، والاستدلال بالظواهر قد مر تأويله •

والقول ، بأنه لا بعد في أن يخرق الله سبحانه في ذلك اليوم عادته ، فيخلق قوة في الابصار فتراه مع ما هي عليه من طبعها ، ظاهر الفساد ولعلّى تعالى عن ذاك علوا كبيرا ، خرق عادته في ذلك اليوم ، بأن تتبدل ثم حاشاه ذاته العلية فتكون من قبيل المرئيات ، هذا ما قد بان بطلانه لمن يعقل ، وثانيهما أنه لو كان ذلك القبول لجوهر البصر ، مع ما هو عليه من طبعه ، اصح له أن يراه في الدنيا ، وقد قيل به جهلا لازما بالذات لا يتغير ولا يرد القول المذكور أيضا ، لظهور بطلانه على كل تقدير مع الانصاف ، واذا بطل الجواز بجميع احتمالاته ، ولا سبيل الى القول بالوجوب تعين الامتناع المقتضى لتنزيهه تعالى ، وبالجملّة فاضطراب أقوال الاشاعرة في الرؤية ، دليل قاطع على عدم اصابة وجه الحق في تنزيه الباري سبحانه ، فان قلت بين لنا هذا الاضطراب حتى يثبت ما ادعيت ، قلت علينا البيان •

قال الاشعري ، ان محمدا « صلى الله عليه وسلم » رأى ربه ببصره ، وعينى رأسه ، وقال أحمد ، رآه بذلك ، ويكررها حتى انقطع نفسه تأكيدا للرؤية •

أبو بكر الرازي ، عن سهل بن سعيد ، أن الله تعالى ، أظهر من

سبعين ألف حجاب نورا قدر الدرهم ، وكل مقدار منخر ثور ، وقال قوم : خص الله محمدا عليه السلام بالرؤية من بين سائر الانبياء •

وقال الباقلاني : أن موسى عليه السلام ، رأى ربه ، ولذا خر صعقا ، وأن الجبل رآه ، ولذا صار دكا ، ومعنى تجلى ربه للجبل : ظهر له ، وقال بعضهم ، شغله بالجبل حتى تجلى ، ولولا ذلك لمات ، وهذا دليل . أن محمدا وموسى عليهما السلام والجبل رأوا ربهم •

قال الرازي : انه دنى فتدلى من ربه ، أى زاد فى القرب ، قال مكى ، والماوردي ، دنى الرب تعالى عن ذلك من محمد فتدلى اليه •

وقال النقاش مثله ، وهذا فى الدنيا وقال كثير منهم انها خاصة بالآخر ، وجائزة فى الدنيا ، ولم تقع ، وقال فريق منهم بامتناعها فى الدنيا ، وبعضهم بامتناعها مطلقا كما مر ، وفسر بعضهم اللقاء بالرؤية فى الآخرة ، وعليه فالكفار والمنافقون يرونه ، لقوله تعالى « فاعقبهم نفاقا فى قلوبهم الى يوم يلقونه » ، فأين تخصيصها بالمؤمنين ، ولا يظل بحكايات الاقدمين من المرجئة لقبحها جدا ، وأين اضطراب أشد وأعظم من هذا ، ولو حملوا الرؤية على العلم لكان خيرا لهم ، ولزال اللبس واستقام المعنى وبطل التجسيم والتشبيه ، وارتكاب التمجيل فى التأويل ، ولو اعترفوا بالعجز عن ادراكه تعالى لكان أسلم لهم ، فان أرواحنا فى أجسادنا لا مطعم لنا فى ادراكها البتة ، فكيف بذات من ليس كمثله شئ ؟ اذ لا سبيل الى معرفته الا بالآيات البينات ، فالسلامة ، انما هى فى ترك الخوض بما لا يليق فى حقه تعالى ، ونستغفر الله مما صدر منا فى غير صواب •

المعلم الرابع في النبويات

وما يتعلق بها وفيه مرادف وخاتمة : الأول : في خصوص النبويات وفيه مقاصد .

المقصد الأول : في معنى النبوة والنبى والرسالة والرسول ، أما النبوة في اللغة : فعلى وجهين ، مهموز ، وغير مهموز ، فالأول مأخوذ من النبا وهو الخبر ، ويحتمل أن يكون فعلا بمعنى مفعولا ، أى منبأ بالغيوب ، أو بمعنى فاعل أو مفعول ، أى هو منبأ بما أطلق الله عليه ، ويصح ترك الهمزة في هذين الوجهين تخفيفا ، والثانى ، مأخوذ من النبوة بفتح النون ، وهو ما ارتفع من الارض يقال نبا الشيء اذا ارتفع فالمعنى على هذا أن النبى مرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحي ، وخطاب الله تعالى ، وليست النبوة صفة ذاتية لنبى ، كما صار اليه اكرامية ، ولا مكتسبة كما صار اليه الفلاسفة ، حيث قالوا : انها ترجع الى التخلى عن الاخلاق الذميمة ، والتخلى بالاخلاق الكريمة الحميدة ، بالرياضة ، الى أن يصير الى حالة هى ، صفاء مـرآة القلب وجلائه ، بحيث ينتهى لما لا ينتهى لادراكه غيره .

ونحن نقول باكتساب هذا المعنى ، لكن لا نسميه نبوة ، والنبوة عندنا ، اصطفاء الله عبدا من عباده ، واختصاصه بسماع وحى من الله بواسطة ملك أو دونه ، ، ولا شك في عدم اكتسابها بهذا المعنى ، فلم تختلف معهم في الاكتساب وعدمه ، فليس الخلاف اذا بخلاف معنوى ، اذ من شرطه أن يرى الاثبات والنفى على شىء واحد ، وانما

هو اختلاف راجع الى التسمية . بمعنى أن النبوة اسم ، لما ذا نحن لا نسميه ما وصفوه بالنبوة ، فلذا لا نقول بالالاكتساب ، وهم لا يسمون ما وصفنا باسم النبوة ، فلذا لا يقولون بعدم الاكتساب ، بل هم نافون للوجه الذى نقوله فى النبى من مخاطبة الملك له حقيقة ، وأن ذلك موجود فى الخارج ، ويزعمون أن الصورة لخطاب النبى لا وجود لها فى الخارج ، وانما هى من أفعال الخيال ، قال : أو الذى يراه فى النوم واحد منا ، من أشخاص تحدّثه وتخطبه ، لا وجود لتلك الاشخاص فى الخارج ، وانما هى شىء تخيل فيحدث للنبى فى اليقظة ما يحدث لواحد منا فى النوم ، هذا ما ذهبوا اليه ، ولا اشكال ، بأنه كفر وتكذيب ، فاذا علمت ذلك فاعلم أن النبى رسول أيضا ، أن أمر بتبليغ ما أوحى اليه ، فالمختص بالأول والثانى رسول ، وبالأول فقط نبى ، فالرسول اذا أخص من النبى مطلقا ، فكل رسول نبى من غير عكس ، وعليه أصحابنا والاكثرون وقيل ، هما بمعنى ، وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فيجتمعان فى الرسول من البشر ، وينفرد النبى فيمن أوحى اليه من البشر ، ولم يؤمر بالتبليغ ، وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه من الملائكة ، وبعث الى غيره ، وما قيل أنهما متباينان ، وأن الرسل هم أصحاب الكتب والشرائع ، والنبيون هم الذين يحكمون بالمنزل على غيرهم ، مع أنهم يوحى اليهم فهو ظاهر الفساد ، اذ لا يلائم ما فى القرآن ، فانه قد وصف فيه « سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم » بالنبى والرسول ، وكذا قال سبحانه وتعالى فى كل من موسى واسماعيل ، على الجميع الصلاة والسلام « وكان رسولا نبيا » .

« المقصد الثانى »

فى حكم الرسالة : ذهب أصحابنا والاكثرون الى أن الرسالة ممكنة ، تفضل بها مولانا عز وجل ، على من اصطفاه من ختته ، وأوجبته المعتزلة عقلا على أصلهم فى وجوب مراعاة الصلاح والاصلاح ، وأنها تأكيد للعقل منعته البراهمة عقلا ، ولا يخفى فساد المذهبين ، على من حقق ما مضى من بطلان أصل التحسين والتقبيح ، ووجوب مراعاة ما مر ، فلا حاجة لنا الى التطويل بكثرة الأدلة والبراهين ، وها هنا مباحث شريفة عزيزة الوجود سمحنا بها فى الشرح .

تنبيه : اتفقت البراهمة على انكار ما سوى آدم من الرسل ، واختلفوا فيه ، وفى ابراهيم ، فقد قيل انهم سموا براهمية : لأنهم لا يصدقون الا بابراهيم عليه السلام ، وليس بصحيح ، وقيل : أنهم منسوبون على برهم رجل كان من المجوس فميا ذكره المؤرخون ، وقيل : أنهم جمع من الهند أصحاب برهم ، وقيل : ثلاث فرق ، فرقة جددت الرسل أصلا ، وفرقة يقولون : بنبوة آدم وحده ، وفرقة يقولون : بنبوة ابراهيم وحده .

« المقصد الثالث »

في فائدة بعثة الرسل ، وما يتعلق بها منها ، أن بعثهم
ليقطع بهم أعذار الجاحدين ، ليرشد بهم العقول الى الحق بغير
تعب ، وليفطنوها الى دقائق الانظار التي لا تهتدى العقول اليها ، لولاهم ،
ويبلغوا عن الله خطابه من الامر والنهي والاباحة ، وما يتعلق بها من
خطاب الوضوح ، وهو الحكم على أدر ، بأنه سبب أو شرط أو مانع لتلك
الاشياء المذكورة ، فالسبب ، حكم الشرع على دخول الوقت مثلا ، بأنه
سبب لوجوب الصلاة ، والامر بها ، وعدة المرأة : بأنها سبب لمنع النكاح
وانعقاد البيع : بأنه سبب لاباحة التصرف في البيع ، والشرط وهو : حرم
الشرع على الطهارة ، بأنها شرط في أداء الصلاة ، والمانع : وهو حكم
الشرع على وجود الحيض ، بأنه مانع من الاستمتاع بالزوجة ، أو
السرية أو وجود الدين ، بأنه مانع من وجوب الزكاة كما علم ذلك في
محله ، ويدخل تحت خطابه تولى ما بينه الشرع من الوعد والوعيد ،
المرتبين على الامتثال وعدمه ، وما شرعه من أحوال الآخرة ، وما خوف
به من أحوال الامم الماضية ، اذ كل هذه الامور لها تعلق بالاحكام
التكليفية ، وما ليس بطاعة ولا معصية ، كالمباح ، وخطاب الوضوح ، اذ
كل ذلك لا يعرف الا من قبل الشرع ، وها هنا فوائد جمة شريفة لبعثة
الرسل ، ذكرناها في الشرح .

« المقصد الرابع »

تفضل الله سبحانه بتأييد الرسل المعجزات الدالة على صدقهم ، وهى : فعل الله سبحانه الخارق للعادة ، المقارن لدعوى الرسالة ، متحدى به قبل وقوعه ، غير مكذب ، يعجز من يبنى معارضته عن الاتيان بمثله ، فاحترز بقولنا ، فعل الله مما لا يكون فعلا له ، كالصفة ، فلا يكون معجزة ، ودخل فى معجزاته « صلى الله عليه وسلم » تلاوة القرآن ، فهى معجزة له دون غيره ، اذا تلاه فهجائى له ، لأنه ليس بأخذ له من الملك ، ودخل فى الفعل أيضا ما لا تتعلق القدرة الحادثة به ، كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر ، وغير ذلك ، وخص بعضهم المعجزة ، بما كان من النوع الثانى ، ما لا تتعلق به القدرة الحادثة ، لا الأول : وهو ما تتعلق به ، كالتلاوة ، وعليه فتكون معجزة القرآن فى نظمه المخصوص ، واطلاع النبى « صلى الله عليه وسلم » على ذلك دون سائر الناس ، وكلا الامرين ليس هو من فعله ، ولا من كسبه ، وهذا الثانى ، أظهر ، فان قيل : قد يتحدى النبى بعدم الفعل ، كما قال عليه السلام « قد عصمنى ربى من اذاية الخلق بضرب أو قتل » وكما قال نوح : « عليه السلام » « فيكدونى جميعا » الآية .

فالجواب : أن علمه واخباره بذلك ، على وفق ما ظهر ، هو المعجزة ، وهو فعل الله خلقه له ، ولذلك زاد بعضهم وقال : المعجزة فعل أو ما يقوم مقام الفعل ، واحترز بالخارق من المعتاد ، فانه يستوى فيه الصادق والكاذب ، ومن المعتاد السحر ونحوه ، وما يوجد فى بعض الاجسام من الخواص كجذب الحديد بحجر المغناطيس ، فان المعجزة لا بد فيها أن يعرى وقوعها عن جميع الحيل المعتادة فى الكثرة أو النذور ، ولأجل أن هذا النوع النادر من المعتاد لا يدل على شئ .

وقالت البراهمة : قد استقر في أذهان العقلاء ما توصل اليه الحكماء ، من العلوم ، كالكسومات وأنواع الحيل ، لحجر الثقيل بالخفيف ، وقد اشتهر في أبرار الموجودات عجائب ، حتى أن من لم يعرف حكم حجر المغناطيس في جذب الحديد فرآه ، وتعجب من ذلك أول رؤيته ، وقضى بأنه يخالف العادات ، فما الذي يؤمنكم أن مدعى النبوة اطلع على علم من العلوم ، وظهر له من أسرار الموجودات ، ما اذا أتى به لن لا يعرف ذلك ؟ عده خارقا .

والجواب ، أنا انما نستدل بالخارق ، اذا علمنا من قبيل المعجزة ، ونحن نعلم قطعا أن احياء الموتى ، وقلب العصى حية ، وابراء الأكمة والأبرص عن غير معاناة ، ليس مما يدخل تحت الحيل ، ولا مما يتوصل اليه بغوص في هذه العلوم ، وقد تقتزن بشيء قرائن تفيد العلم ، واليقين بأن ما أتى به ليس من قبيل ما ذكرتموه ، وقد طرد الله عادته أنبيائه وأصفياه ، بأن يقطع عنهم الوهم ببعدهم عن أرباب هذه العلوم ، فشخص يخرج الى شعب بعيد ، بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة ، وآخر يخلقه أميا يمنعه من المخالطة لأرباب العلوم ، وتعلم الكتب ، قال الله تعالى « وما كنت تتلوا من قبله من كتاب » الآية ، وقرائن الصدق المقترن بالخارق مما يرفع اللبس ، والمخالطون للأنبياء الباحثون عن أحوالهم ، والشاكون في ابطال دعواهم يجدون من أحوالهم ما يخيّل نسبتهم الى ذلك ، حتى ينتهوا الى البسوح ، بأنهم في عناد وفي انكار نبوتهم وجحدهم ، هذا مع أن في نفوس الأعداء والحسدة ما يحرك الدواعي الى البحث والتفتيش ، والعادة تحيل أن يكون لشخص نسبة الى ما ذكروه ، الا ويعلم ويفرغ به ، وبهذا نعرف الفرق بين المعجزة والسحر ، وهو أن السحر له سبب عادى مرتبط به ، بخلاف المعجزة ، وبهذا عرف ابن عرقه السحر : بأنه أمر خارق للعادة مطرد الارتباط بسبب خاص به .

قال ، وزعم القرافى ، أنه غير خارق للعادة ، وغرابته انما هى :
بجهل أسبابه الأكثر الناس ، كصنعة الكيمياء بعيد ، واحترز بقوله -
مقارن لدعوى الرسالة ، مما وقع بدون دعوى أو بدعوى غير الرسالة
كدعوى الولاية على القول بجوازها ، والصحيح المنع ، والولاية هى
الكرامة ، والفرق بين المعجزة والكرامة من وجوه ذكرتها فى الشرح ،
وأما بين الكرامة وبين السحر ، فهو أن الكرامة ظهور الخارق على
يد عبد ظاهر الصلاح ، بخلاف السحر ، فإن الخارق فيه انما يظهر على
أيدى الكفرة والفساق ، وجد بعضهم الكرامة بأنها عبارة عن ظهور خارق
على يد عبد طاهر الصلاح ، ليس ينبى لا فى الحال ولا فى المال ، فخرج
بقوله على يد الى آخره ، السحر والاستدراج وهو ، خلق الخارق على
يد الاشقياء ، كالدجال وفرعون والجهلة والضالين المضلين ، وبقوله
ليس ينبى المعجزة ، وبقوله : لا فى المال .

الارهاص : وهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثه نبى قبل
بعثه ، وما هنا كلام ذكرته فى الشرح ، وبقوله : متحدى به ، قبل
وقوعه ، بأن يقول : آية صدقى كذا وكذا مما وقع بدون تحديد كالارهاص
ونحوه ، أو تحدى به ، لكن بعد وجوده ، والتحدى هو : طلب المعارضة ،
والصحيح منع تأخير المعجزة عن موته ، كما أن جواز تأخير ما يدل على
الرسالة الى الوفاة ، قد يضيع معه فائدة البعثة وهى : العلم بأحكام
الله سبحانه ، وبقوله غير مكذب ، مما اذا قال : آية صدقى أن ينطق
الله يدي فنطقت بتكذيبه ، وفى تكذيب الميت المتحدى باحيائه فى القدر
وعدمه قولان ، لبعض قومنا ، واختار بعضهم عدم القدر فى تكذيب ،
اليد ، وشبهها لعدم التحدى بتصديقها ، وإنما المتحدى به : مجرد
النطق ، وقد وقع .

« المتصد الخامس »

في دلالة المعجزة

أعلم أن دلالة المعجزة ، لا يصلح أن يكون من جملة الأدلة السمعية ، إذ يستحيل أن يثبت صحة الأدلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ، ثم اختلف في وجه دلالتها على ثلاثة أقوال ، الاول : أنها عقلية ، لأن خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعوى الشخص وتحديه مع العجز عن معارضته ، وتخصيصه بذلك يدل على إرادته تعالى تصديقه كما يدل اختصاص الفعل كالبياض مثلا بالوقت المعين ، والمحل المعين على إرادته تعالى ذلك بالضرورة ، وبالجمله فقد جعلوا التصديق في هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص ، مع جواز يعرى ذلك الخارق عن صفة التصديق ، بانعدام شرط المعجزة ، فصارت صفة التصديق للخارق والحادث كسائر صفات الافعال الحادثة .

وقد علمت : أن اتصاف الحادث بصفة ، بدلا عن نقيضها الجائز ، يدل عقلا على إرادة الفاعل : وهو البارئ تعالى بذلك ، لما تقرر أن الطبيعة والعلة لا يخصصان جائزا بالوقوع ، بدلا عن جائز يساويه ، الثاني : أن دلالتها وضعية كدلالة الالفاظ بالوضع على معانيها ، قالوا : لأن المواضعة قد تعرف بصريح يدل على التواضع ، كما لو قال شخص لآخر : ان فعلت كذا فاعلم بذلك ، قصدى في طلبك ، ففعل ما وضعه عليه ، فان من وقعت منه المواضعة يفهم طلبه ، على حسب ما وضعه عليه ، وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين ، وبفعل من الثانى ، من غير أن يسمع كلامه ، فاذا قال شخص في محفل بمجلس ملك ، وقد تآزر مجلسه بجميع ، أنا رسول الملك اليكم ، وأيتى أن يخرق الملك عادته ، وهو بمرأى من الملك ومسمع منه ، ثم قال : أيها الملك إن كنت صادقا في ذلك فاخرق عادتك ، وقم ، واقعد ، فأجابه الى

القيام والقعود ، كان ذلك كالتصريح بالمواضعة ، على أن خرق عاداته بقيامه وقعوده ، يدل على إرساله ، وظاهر كلام جماعة أن هذين القولين يرجعان الى واحد وهو أن الدلالة عقلية ، وانما اختلف في تقرير كونها عقلية والامر فيه كما قيل قريب •

الثالث : أن دلالتها عادية ، كدلالة قرائن الاحوال على خجل الخاجل ، ووجل الواجل ، وخوف الخائف ، قالوا : فان خلق الله تعالى لهذا الخارق على هذا الوجه المفروض ، تدل عاداته على صدقه بالضرورة ، فعلى الأولين يستحيل عقلا صدور المعجزة على أيدي الكاذبين ، أما على الاول فالأول يلزم عليه من نقيض الدليل العقلي ، بأن يوجد ولا يوجد مدلوله ، فيصير ذلك الدليل شبهة ، ويصير العلم الذي استلزمه جهلا مركبا ، وذلك قلب للحقائق ، ولا خفاء في استحالة ، وأما على الثاني : وهو المواضعة ، فلما يلزم عليه من الخلف ، في خبره تعالى ، لأن حكم المواضعة في الفعل حكم الكلام الصريح ، ثم لما كان هذا يتوقف على معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ، ذكروا في بيانه استحالة عليه أوجها ، أحدها : أن الله تعالى عالم بالاشياء كلها على ما هي عليه ، فيكون اخباره على وفق ذلك ، فاستحال عليه الكذب ، وهو : الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وذلك في حق مزعم علمه ما لا يتناهى محال ، ثانيها : أن كل خبر تجرد اليه ، فانه يصح من العالم به أن يخبر على وفق علمه ، فلو صح الكذب عليه تعالى ، لوجب أن لا يتصف بجائز ، وذلك يمنع أن يتصف بضده الذي هو الصدق وهو محال ، ثالثها : قد ثبت اتصافه تعالى بالكمال والصدق ، صفة كمال فضدها : نقص ، والنقص على الله تعالى محال ، فوجب كونه صادقا ، هذا بيان ما قرره القوم في وجه دلالة المعجزة ، ولم أر لأصحابنا في ذلك نصا ، غير أن شيخنا لما عرضت عليه هذا المقام استظهر الوجه الاول ، وهو : الذي وقع في نفس اختياره •

« المقصد السادس »

ان قولنا أن دلالة المعجزة عادية بحسب القرائن ، فحيث حصل العلم الضروري عنها بصدق الآتى بالمعجزة ، فانه يستحيل أن يكون كاذبا ، والا انقلب العلم الضروري جهلا ، ولم يجر سبحانه وتعالى عادته من أول الدنيا الى الان الا بعدم تمكين الكاذب من المعجزات ، واذا خيل بسحر ونحوه فضيحتة عن قريب والله الحمد على معاملته في ذلك ، ونحوه بمحض الفضل والكرم ، وأجاز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب ، لو انخرقت العادة ، ولا يحصل بها حينئذ علم بصدقه ، والا لكان الجهل علما ، وتجويزنا خرق للعادة عقلا عند حصول العلم في حق المحقق ، بمعنى أنه لو كان الواقع في حقه الكذب بدلا عن الصدق والذي علمنا وقوعه في حقه لما لازم منه محال ، لا يقدح في علمنا بصدقه ، اذلا يلزم من جواز الشيء وقوعه ، ألا ترى انا نجوز استمرار عدم العالم ، مع علمنا ضرورة بوجوده ، اذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه محال لذاته ، لأنه محتمل الوقوع ، وحاصل ذلك أنه يجوز عقلا ، على القول بأن دلالة المعجزة عادية أن تظهر على أيدي الكاذبين ، ولا يكون العلم بنبوتهم حينئذ حاصلا ، والا انقلب جهلا ، الا أنه تعالى تقضل بعدم خرق العادة في هذا الامر ، فلم يظهر سبحانه المعجزة قط على يد كاذب ، بل أجرى سبحانه عادته ، بأن يفضح كل من أراد أن يبرز بمنصب النبوة ، وهو ليس من أهلها ، هــذا فيما علم بالاستقراء من عادته تعالى فيما مضى ، وأما في المستقبل فقد كفانا الله سبحانه هــذه المؤنة بحصول العلم القطعى ، بأن النبى محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، فكل من ادعى بعده منصب النبوة فلا يقبل منه الا

الاسلام والسيف ، ولا يتلفت الى قوله ولا الى الخارق الذى يظهر على يديه ، وقد ألزم المعتزلة من يقول بأن الله سبحانه خالق لأفعال العباد ، جواز صدور المعجزة على أيدي الكاذبين ، من جهة أخرى ، وهى أن قالوا : من مذهبكم أن الله يضل من يشاء ، ولا يتعين فى حقه خوارق العادات على وقف دعوى المدعين للنبوّة ، ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات .

فأما القائلون بالقولين الاولين فى وجه دلالة المعجزة ، فأجابوا على مقتضى الوجهين ، أما على الاول فقالوا : نعم يجوز للبارى سبحانه الاضلال ، لكن لا بالمعجزة لاستحالة ذلك معها ، كما يجوز خلق السواد فى محل معين ، ولكن لامع وجود البياض فيه ، وألمعية فى النقيضين محال ، والاضلال بالدليل قلب للدليل شبهة ، وللعلم الحاصل عنه جهلا وذاك محال .

وأما على الثانى : فيجوز أن يضل لكن لا بالخلق فى العقول ، وإذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق ، فلا يصح الاضلال بما يدل على التصديق ، وإن كان بحكم المواضعة .

وأما القول الثالث : وهو أن الدلالة عادية فأمر الجواب أيضا سهل ، وهو أن آية صدق النبى حصول العلم لنا على تلك المعجزة ، فإذا حصل انتفى معه احتمال عدم الصدق ، لأن العلم لا يحتمل النقيض بوجه ، والا انقلب جهلا ، وتجزئنا عقلا ، كذب المحق الذى تيقنا صدقه ، ولا يقدح فى العلم بصدقه ، لأن معنى جواز الكذب فى حقه أن لو وقع

بدلاً عن الصدق الواقع في حقه لم يلزم منه محال ، لا أن معناه احتمال وقوع الكذب في حقه ، وكثيراً ما تعلم وقوع أشياء علماً ضرورياً ، مع تجويزنا عقلاً نقيض ذلك الواقع ، وذلك كعلمنا بوجودنا ، فإنه لا شك فيه عاقل ، وإن كنا نجوز عدمنا ، بمعنى أنه لو استمر عدمنا ولم توجد أصلاً يلزم منه محال ، لا بمعنى أن عدمنا محتمل الحصول حال علمنا بوجودنا •

« المقصد السابع »

في وجوب تصديق الرسل عليهم السلام

إذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام ، بدلالة المعجزة ، وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله سبحانه ، إذ يستحيل منهم الكذب عقلا ، والمعاصي شرعا ، لأننا مأمورون بالاعتداء بهم ، فلو جازت عليهم المعصية لكنا مأمورين بها « قل ان الله لا يأمر بالفحشاء » وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه منهم والمباح ، على الوجه الذى يقع من غيرهم ، وبيان ذلك : أن عصمة الانبياء عليهم السلام اما قبل النبوة ، أو بعدها ، أما حكمهم قبلها ، فذهب أكثر الاشاعرة وكثير من المعتزلة ، الى أنهم لا يمتنع عقلا على الانبياء قبل البعثة صدور المعصية منهم مطلقا ، وذهب أصحابنا الى عصمتهم من الكبيرة على كل حال دون الصغائر ، ولا يقرون عليها بعد النبوة ، وذهب بعض الاشاعرة الى امتناع المعصية منهم مطلقا ، قال : فان المعاصي انما تكون بعد تقرير الشرع ، اذ لا يعلم كون الفعل معصية الا من الشرع ، وقال بعضهم : الامتناع منها بالسمع اذ لا مجال للفعل ، لكن دل السمع بعد وروده على أنهم كانوا معصومين قبل البعثة ، وذهب الرافضة الى امتناع ذلك كله عليهم عقلا ، ووافقهم أكثر المعتزلة في امتناع وقوع الكبائر منهم قبل البعثة ، ومعتمد الفريقين التقييح العقلى ، لأن صدور المعصية منهم ما يحقرهم في النفوس ، وينفر الطباع عن اتباعهم وهو خلاف ما تقتضيه الحكمة ، بعثة الرسل ، فيكون قبيحا عقلا ، وأما بعد النبوة ، فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكذب فى الاحكام ، لأن المعجزة دلت على صدقهم فيما يبلغونه عن الله سبحانه ، فلو جاز تعدد الكذب عليهم لبطلت دلالة المعجزة على الصدق ، وأما جواز صدور الكذب منهم

في الاحكام غلطا أو نسيانا ، فمنعه الاكثرون لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة ، وجوزه بعضهم وقال : المعجزة انما دلت على صدقهم فيما يصدر منهم قصدا واعتقادا •

وقال بعضهم : لا خلاف في امتناعه سهوا أو غلطا ، لكن عند بعض ، بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى : « صدق عبي » ، وعند بعض ، بدليل الشرع ، وأما غير ما ذكر من المعاصي القولية والفعلية ، فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكبائر والصغائر الخسة ، خلافا لبعض الخوارج ، وأما اتيان ذلك نسيانا أو غلطا ، فقيل اتفقوا على امتناعه ، فقيل بدليل السمع ، وهو الاجماع ، وقيل به وبدليل العقل أيضا ، وأما الصغائر التي لاخسة فيها ، فجوّزها الاكثرون عمدا وسهوا ، ومنها الاقلون ، وقالوا : لاختلاف الناس في الصغائر ، ولما ذهبوا اليه جماعة من أنسـه ليس فيما يعصى الله به صغيرا ، ولأن الله تعالى أمرنا باتباعهم في الاقوال والافعال ، فيجب الاقتداء بهم ، فلو جازت منهم المعصية لكنا مأمورين باتباعهم فيها •

وبهذا كما قلنا : تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم ، فالحق أن أفعالهم دائرة بين الوجوب والتدب والاباحة ، وليس وقوع المباح منهم بحسب مقتضى الشهوة ، كوقوعه من غيرهم ، فانهم لعظم معرفتهم بالله كان وخوفهم منه ، واطلاعهم على ما لم يطلع عليه غيرهم ، لا يصدر منهم المباح ، الا على وجه بصير في حقهم طاعة وقربة لقصدهم ، اما تشريعه أو التقوى به على طاعة الله تعالى ، ونحو ذلك مما يليق بمقاماتهم الرفيعة ، واذا كان أهل المراقبة من أولياء الله تعالى بلغوا في الخوف منه تعالى ، برسوخ المعرفة ما منعهم أن تصدر منهم حركة أو سكون في غير رضاه تعالى ، فكيف بأنبيائه ورسله صلاة وسلاما عليهم أجمعين •

تنبيه : يجوز أن يبعث الله رسولين بشريعتين الى أمتين ، كإبراهيم ولوط ، وبشريعة الى أمة كموسى وهارون ، أو رسولا بشريعة يختلف فيها حكم القبائل ، كشرط ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحرم واديهما على من يرعاه سواهم ، وكشرط على أهل دومة الجندل حين شرط الضاحية من البعل ، وقوله لا تقتل قريش صبرا بعد اليوم ، أو كحكم الأماكن كالحرمين وغيرهما ، أو الأصناف كبعض أحكام السودان والحرمان ، وأن يبعث رسولا بالخط ، فقليل بعث به نبيا ، أو بالرؤيا ، كبعض الأنبياء ، وبالصواع كما حكى عن يوسف عليه السلام ، أو التكليم بغير واسطة كموسى عليه السلام ، أو بالالهام كالخضر ، أو بالفراسة ، أو منطق الطير ، أو الحشرات ، أو بعلم ضرورى ، أو اكتسابى ، أو رسولا الى غير العقلاء منهم ، أو من العقلاء ، وجزاء غير العقلاء فى الدنيا لأنها لم تكن مكلفة ، لأن شرط التكليف العقل ، وقد عدم فيها ، لكن يرسل الله اليها بمصالحها كقول النملة : « يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم » الآية أو بعبادته كقوله تعالى « يا جبال أوبى معه » الآية « والله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض » الآية وغيرها ، وعقوبتها فى الدنيا ، اما طلبا لتأديبها أو لمصالحها ، نحو « وتفقذ الطير » الآية واذا تأملت طاعتها لكبارها وسياستها لصغارها ، كالجراد والنحل ، وغيرهما من الانواع ، ظهر لك صدق ما ذكرناه جوازا عقليا ، سواء وقع أو لم يقع ، « وأوحى ربك الى النحل » أى ألهمها ، ولا يجوز عقلا ولا شرعا أن يقبض الرسول قبل أن يبلغ ، أو الامة قبل أن يأتيها الرسول ، لأن ذلك نوع من البدء وهو على الله محال ، وكذا لا يرسل رسولا بتكذيب آخر ، لأن هذا عبث وليس من أفعال الحكيم .

« المقصد الثامن »

في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

قد ادعى « سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم » النبوة والرسالة ، وظهر الخارق على وفق دعواه ، مع العجز عن معارضته ، وكل من هو كذلك فهو رسول الله ، فنبيا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم رسول الله سبحانه .

أما الصغرى : فهي معلومة بالتواتر ، الذى ينقله الموافق والمخالف ، والتواتر يفيد العلم اليقيني ضرورة على ما تقرر في أصول الفقه ، وأما دليل الكبرى فيها قد سلف في وجه دلالة المعجزة .

واعلم أن من المنكرين لنبوته صلى الله عليه وسلم ، اليهود ، وهم فرقتان : فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى عليه السلام ، وزعموا أن النسخ محال ، وتمسكوا في أحواله بالعقل ، وهو أن النسخ يستلزم البدء ، وبعضهم تمسك فيه بالنقل ، وهو أن موسى نص على أن شريعته لا تنسخ ، قال : « تمسكوا بالسبب أبدا » وفرقة : تعرف باليسوية ، أقرؤا برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ولكنهم قالوا : الى العرب خاصة .

والرد على من أحال النسخ بالبدء ، أن يقال له : ان غيت به ، أن الله سبحانه ظهر له من الحكمة ما كان خفى عليه عند شرع الحكم الأول ، ولذلك نسخه ، فلا نسلم لزوم ذلك في النسخ ، فانه لو استلزم تصرفه في أفعال عبادة بمنع ما أطلقه في وقت ، وإطلاق ما منعه في وقت

البدء لا ستلزمه تصرفه فيهم بأفعاله من نقلهم من الصحة الى المرض وبالعكس ، ومن الأغنى الى الفقر ، وبالعكس ومن الحياة الى الموت ، وإذا لم يدل الثانى ، فلا يدل الاول ، كيف ؟ ومن العلوم أن لا يتمتع الحكمة أن يأمر الحكيم مريضا باستعمال الدواء فى وقت ثم ينهيه عنه فى وقت آخر ، لعلمه بصلاحه فى الحال ، فمن الحكمة نهيمهم عن القتال فى أول الاسلام لقلتهم ، وإيجابه عليهم عند كثرتهم ، اذ قال تعالى ، « اقتتلوا المشركين » ، هذا اذا تنزلنا الى القول بمراعاة الصالح والأصلح ، والا فمعتقدنا أن الله سبحانه يفعل فى ملكه ما يشاء ويحكم ما يريد ، ثم نقول لليهود : وقوع الخارق على وفق دعوى التحدى مع العجز عن معارضة من تحدى عليه ، لا يخلوا اما أن يدل على صدق مدعى الرسالة أولا ، فان لم يدل ، ازم أن لا تقوم دلالة على صدق موسى ، وان دل وجب - تصديق محمد صلى الله عليه وسلم ، وعيسى أيضا ، وأما النسخ فهو لازم فى شرعهم أيضا ، اذ قد ثبت فى نص الشورى أن الله تعالى قال لنوح حين خرج من السفينة : « انى جاعل لك كل دابة مأكلا لك ولذريتك ، وأطلقت ذلك لكم كسائر العشب ما خلا الدم » وقد حرم بعد ذلك فى التوراة أشياء كثيرة ، وفيها أيضا أن شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الأخت ، وقد حرموا ذلك ، وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الاختين ، وقد حرموه وقد كان العمل فى السبب قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ، ثم حرمه موسى على زعمهم ، ولم يكن الختان واجبا وقد أوجبوه ، وأما دعوى أن موسى عليه السلام أعهد اليهم أن شريعته لا تنسخ ، فما لقنه لهم ابن الزواندى ، وقد كان يعلم الفرق والشبه طلبا للدنيا ، ولا يخفى كذب هذا النقل ،

اذ لو كان حقا لما ظهرت المعجزة على يد عيسى ولا يد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، كما لم تظهر ولا تظهر على يد أحد بعده ، اذ قال : « لابنى بعدى وأيضا لو كان حقا ، لكان أولى الازمنة بذكره ، والاحتجاج به الزمان الذى دعاهم فيه محمد صلى الله عليه وسلم الى الاسلام ، وقد بالغوا حينئذ فى اخفاء نوره جهدهم ، حتى غيروا صفته فى كتبهم وفى غيرها ، ولم يحتج أحد منهم بذلك مع شدة حرصهم عليه ، وتوفر الدواعى على نقله لو كان موجودا حقا •

وأما العيسوية : فاذا سلموا أنه مرسل الى العرب ، لزمهم تصديقه فى جميع ما أخبر به ، وقد أخبر أنه رسول الى كافة ، وأنه مبعوث الى الاحمر والاسود ، فاقرارهم بنبوته ، ثم تكذيبه فى أنه رسول لجميع أهل الارض ، لا يخفى تناقضه على كل عاقل •

تنبيه : بعث محمد صلى الله عليه وسلم من قريش ، وهم أولاد المنظر من كنانة ومحمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب ابن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة ابن الياس بن مضر بن نزار ابن معد بن عدنان ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « أنسبونى الى على عدنان » ، يعنى لا الى فوق الوجود الخطأ فى نسبته الى ما فوق ذلك ، لقوله « كذب الناسيون » ، وقد جمعت ذلك فى بيتين وهما :

عهدت عظيمهما - ال قلبى قرآنه
كتاب مبين كـامل لى غرائب
فهدا مصر نفسى كـرام خلاصة
مدى الفهم مذ نـال مجدا عواقبه

« المقصد التاسع »

في معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

تحدى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بمعجزات لا يحاط بها ، وقد أنهاها بعضهم الى ألف ، وبعضهم الى ثلاثة آلاف ، وبعضهم الى العجز عن الحصر ، وبعضهم الى عشرة آلاف بعضها اراهصية ظهرت قبل دعوى النبوة ، وبعضها تصديقية ظهرت بعدها ، وأفضلها وأعظمها ، القرآن العظيم الذى لم يزل يقرع أسماء البلغاء ، بتضليل كل دين غير دين الاسلام آياته ، ويحرك بطلب المعارضة على سبيل استعجيز حمية اللسان المتوقد الفطنة الاقوياء المعارضة ، نظما ونثرا ، انخاضين في كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا ، بحيث لا تقلت عن معارضتهم ، أمنع كلمة وان لم يفرض فيها تعجيزهم ، فكيف وهم يسمعون تعجيزهم صريح قوله : « فأتوا بعشر سور مثله مفتريات » ثم تنزل معهم فقال : « فأتوا بسورة من مثله » ، ثم صرح بعجز الجميع جنهم وأنسهم مفترقين ومجتمعين فقال : « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » ومع ذلك لم تتحرك أنفقتهم ، وهم المجبولون عليها ، ومن عادتهم أنهم لا يتماكون معها ضبط أنفسهم عند ورود أدنى عارض ، يقدر في مناصبهم ، وإن كان في ذلك حتف أنفسهم ، فكيف بما هو من نوع البلاغة ، انتهى هي كلامهم ، وتدب فيهم ديبيا ، حتى انهم فيها في كل واد يهيمنون ، لكن القوم أخرسهم أنهم أحسوا بأن الامر الالهى لا تمكن مقاومته ، اما لأن ليس في طوقهم وهز الاصح ، أو للصدفة ، وهما قولان للمتكلمين ، وهن لم يستحى منهم •

وافتدب لهذا الامر الانهى ككذاب اليمامة ، افتضح وأتى بمخرفة يتضحك منها الى قيام الساعة ، ولو أنهم نقل اليهم القرآن نقل غيره من الكلام ، نقل أجاد ، لا يمكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول ، كلا بل امتلأت بحملته وصخفه واشجاره أمره الارض كلها سهلها ، ووعرها بدوها وحضرها برها وبحرها مؤمنها وكافرها جنها وانسها ، وقد تطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبا من اثنتى عشرة مائة سنة ، فلا يستريب عاقل بعد هذا فى كونه من عند الله تعالى صدق به نبيه عليه السلام ، فهذا مع ما فيه من الاخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المستملة على ما لبشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والاخرية ، وتحرير الادلة ، والرد على المخالفين بالبراهين القطعية ، وسرد قصص الماضين وتركية النفوس بمواعظ تعزق أدنى بحارها جميع وعظ الواعظين ، هذا كله على يد نبي أمى لم يخط قط كتابا ولا حصلت له مخالطة لذوى علم ، كما يمكن بها تحصيل أدنى شئ من ذلك ، وعلم ذلك كله بالضرورة « وما كنت تتلوا من قبله من كتاب » الآية .

وحاصل ذلك أن لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات ، لا تحصى ، والفرق بينهما ، أن الآية تدل على صحة ما جاء به ، وإن لم يتحد بها ، وأن المعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدى ، ومعجزته العظمى التى تحدى بها على الكافة القرآن ، لأن القوم الذى نشأ فيهم الغالب عليهم فى ذلك الزمان ، الفصاحة ، والبلاغة ، فكانت من جنس ما غلب عليهم ، وذلك أبلغ فى العجز ، وأقطع للعذر ، وقد أجمع المسلمون على أنه معجز ، واختلفوا فى تعيين الوجه المعجز الذى تحدى به ، فانه اشتمل على وجوه من الاعجاز ، فقال بعض المعتزلة ، اعجازه ، أسلوبه ، ونظمه

الخاص ، وقال قوم : فصاحته ، وجزالته ، وقال قوم : مجموع ذلك وهو المختار .

وقال قوم : بالصرفة عن معارضته ، وإن كان في مقدورهم ، وبه قال النظام كالاشعري ، قال النظام : كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل بعثه عليه السلام ، فلما بعث أسلبوا — أسلموا تلك القدرة ، وقيل : بعدم مناقضته في آياته ، وتصديق بعضها بعضا ، وقيل : بموافقته لقضايا العقول ، وإنما كان المختار ما تقدم ، لأنه كان عليه السلام تحدى بسورة مثله ، وهي مشتملة على الأمرين ، وهما الجزالة والاسلوب الخاص ، وإنما يتحقق الاثنيان بمثلها عند الاثنيان بالمشتمل على الأمرين ، فإن الشاعر البليغ إذا جرد قصيدة بليغة ودعى الى المعارضة بمثلها ، فعورض بخطبة بليغة ، أو بنثر مرسل بليغ ، لم يكن الآتى بذلك معارضا لها ، ولو أتى شاعر بمثل وزن شعره عاريا عن فصاحته وجزالته لم يكن معارضا له ، وهو نظير معارضة مسيامة الكذاب له بمخرفته ، أى مضحكة كقولهم عندما سمع بسيرة الفيل ، « الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل ، له ذنب وميل وخرطوم طويل ، وإن ذلك في خلق ربنا لقليل » . وقد سبق التنبيه على ضعف القول ، بأن اعجازه بالصرف ، بأنه لو كان لنقل لوجد فانه مما تتق من الادواعى على نقله ، وأيضا فلو كان اعجازه به لكان كونه في أدنى مراتب الفصاحة أنسب لظهور اعجاز ، كيف ؟ ولا خلاف في أنه في أعلى مراتب البلاغة .

.. وأما من قال ، اعجازه في جملة بعدم التناقض فيه على طوله ، وتصديق بعضه بعضا ، فلا شبهة ، فانه ما ذكره من أعظم دليل على أنه

« من لدن حكيم عليم » وقد وصفه الله تعالى بأنه « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » ، « الآية الا أن التحدى لم يقع بذلك ، وكذا من قال : بأنبائه عن المغيبات ، فلا ريب في اشماله على ذلك أيضا ، وأنه من أصدق الايات ، الا أنه لم يقع التحدى به ، اذ لا تحقق له في كل سورة ، والتحدى وقع بمطلق سورة منه ، وان لم يشتمل على المغيبات ، ومن قال بموافقته القضايا العقول ، لا ينكر أن ذلك وصفه ، لكن التحدى لم يقع بذلك ، واذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدى به البلاغة ، وأن التحدى قد استقر باتيان سورة ، علم ضعف القول ، بأن السورة : هى المشتملة على أى التعجيز ، يعنى قدر السورة المشتملة على ذلك كسورة يونس ، وسورة هود ، لأن لفظ السورة منكر فيها مطلق ، فلا يفيد بمثلها قدرا ، والحق أن يكفى في ذلك أقصر سورة ، كالعصر ، والكوثر ، والذي ارتضاه بعضهم ، أن الاعجاز انما يتعلق بقدر ما من الكلام ، بحيث يتبين فيه تفاضل ذوى البلاغة ، ولا يتبين لك الا فيما طال من السور بعض الطول ، وقال : وهذا لا يضبط بحروف وكلام ، وانما يصار في مثله الى المتعارف بين أهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم .

وقد اعترض بعض أهل الزيغ والضلال على معجزة القرآن ، فقال : انكم زعتمت أوجه اعجازه فصاحته وجزالته ونظمه وبلاغته ، ثم اختلفتم على ما مر ، وان من يزعم أن ذلك هو النطق فقط فقد أنكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة ، وبالعكس ، ومن زعم أنه الصرف ، فقد أنكسر الوجهين ، ومن قال بغيره أنكركونه معجزا وحق المعجزة أن تكون ظاهرة للكل ، بحيث لا يتراب فيها البتة .

وجوابه ، أن عجز الخلق عن معارضته بسـورة من مثله معلوم بالضرورة ، لا ريب فيه البتة ، ولم يختلف فيه أحد ، وبهذا يعرف كونه معجزة ، والاختلاف بعد ذلك في وجه اعجازه لا يقتضى الخلاف في كونه معجزة ، ولا في عدم ظهور ذلك ، وإنما هو خلاف في تحقيق الوجه الذى جاء فيه الاعجاز ، وقد بينا عجز البلغاء عن معارضته بيانا شافية ، ومعنى البلاغة والفصاحة وما يتصف بها مقرر في محله •

« المتصد العاشر »

في الدليل على نبوته صلى الله عليه وسلم

الدال على نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،
أشياء كثيرة ، كل واحد منها يصلح لأن يكون دليلا له مستقلا ، لو انفرد ،
كيف ، وقد اجتمعت كلها فيه ، ومرجعها الى طريقتين : عقلى ، ونقلى ،
فالعقلى وجوه ، أحدها معجزة بلاغة القرآن ، ثانيها اخباره عن المغيبات
فطابقت أخباره ، فمنها ما ورد في القرآن العظيم ، ومنها ما ورد في
الاخبار ، فمن الوارد في القرآن قوله تعالى « وهم من بعد غلبهم
سيغلبون » وكان كما أخبر أن الروم غلبوا فارسا بعد غلبهم على الروم
وقوله « ان الذى فرض عليك القرآن لرادك الى معاد » أى مكة ، وقد
رده الله تعالى اليها وقوله : « قل للمخلفين من الأعراب » الآية وقد
وقع ذلك ، هذا المراد « بقوم أولى بأس شديد » عند بعضهم بنوا حنيفة ،
وقد دعى أبو بكر رضى الله تعالى عنه الى قتالهم ، وعند آخرين فارس ،
وقد عمر رضى الله تعالى عنه الى قتالهم وقوله « وعد الله الذين آمنوا
وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض » ، والمراد بهم الصحابة رضى
الله عنهم ، بدليل قوله منكم وبدليل قوله : « وليبدلنهم منه بعد خوفهم
أما » وكانوا هم الخائفين فى صدر الاسلام .

ومن الوارد فى الاخبار « قوله ، عليه السلام » الخلافة بعدى
ثلاثين سنة ، وكانت خلافة الخلفاء الراشدين فى الجملة هذا القدر ،
وقوله اقتدوا بالذين من بعدى ، يعنى أبا بكر وعمر ، وهذا اخبار عن
بقائهما بعده فكان ذلك ، وقوله لعمار بن ياسر رضى الله عنه « تقتلك

الفئة الباغية يا عمار « فقتل يوم صفين وقوله لعمره العباس حين أسره « اهد نفسك فانك ذو مال » فقال ، لا مال عندي فقال له صلى الله عليه وسلم : « أين المال الذى وضعت عنه أم الفضل » وليس معكما أحد فقلت لها ان أصبت فى سـفـرى فلعبد الله كـذا وللفضل كذا فقال لـه انعباس « والذى بعثك بالحق ما علم هذا أحد غيرك وانك لرسول الله عليك السلام » وأنسلم ومنها اخباره عن موت النجاشى حين موته ، ونحو ذلك مما هو كثير مشهور فى المطلولات •

وثالثها : أنه قد بلغ فى الحكمة النظرية كمعرفة الله تعالى وأحكامه العلمية ، وهى علم الاخلاق وسياسة البدن ، وتدبير أمر الخلق المبلغ العظيم الذى لا يمكن للعقل الوصول اليه فى مئات من السنين ، ووصل هو اليه بغتة من غير تعلم ولا مخالطة ، لمعروف بالعلم ، ورابعها : أنه قد نقل عنه آيات ومعجزات كانشقاق القمر ، وتسليم الحجر ، وانقياد الشجر ، وتسبيح الحمى ، واحياء الموتى ، وتكثير الطعام القليل ، ونبوع الماء من بين أصابعه ، وحنين الجذع ، وشكاية الناقة ، وشهادة الشاة المسموعة ، الى غير ذلك مما لا ينحصر مشهورا فى كتب الحديث ، وقد حصل بعضه بالتواتر •

وخامسها : بالاستدلال بسيرته وأوصافه التى تواتر اليـذا وهى كثيرة ، أحدها ملازمة الصدق من أول عمره الى آخره ، اذا لم يسمع منه أحد كذبة فقط ، وقد اعترف له أعداؤه بذلك ، وأيضا لو صدر منه كذب ما ولو مرة فى عمره لنبذه به أعداؤه •

ثانيها ترك الدنيا والاعراض عنها وعن زخايفها ، حتى أن قرىشا

عرضوا عليه المال والنسب والرئاسة ويترك ما يدعوههم اليه فلم يلتفت الى ذلك .

وثالثها كان في أعظم الدرجات في السخاوة ، حتى أنه سبحانه عاتبه بقوله « ولا تبسطها كل البسط » ، والشجاعة حتى أنه لم يفر قط ولا ترحزح للفرار في معركة قط .

ورابعها كان في غاية البلاغة والفصاحة ، حتى أعيا البلغاء والفصحاء من الشعراء والخطباء من العرب ولذا قال : « أوتيت جوامع الكلم » .

خامسها أنه تحمل في أداء الرسالة أنواعا من المشاق والمتاعب ، لا يثبت معها الا من هو على الحق من الله تعالى ، وهو مع ذلك مصر على دعوى الرسالة ، ولم يظهر في عزمه فتور ، ولا في اصراره قصور .

وسادسها أنه كان مع أهل الدنيا في غاية الترفع ومع الفقراء والمساكين في غاية التواضع .

وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق ، حتى أنه لا يزيد مع الغضب الا حلما .

وثامنها حسن ذاته الكريمة وما اشتمل عليه من المحاسن التي خرقت العادة فيه ولم توجد لمبشر سواه ، وما أحسن قول عبد الله بن رواحة الانصارى في ذلك يشير الى محاسنه خلقا وخلقاً :

لو لم تكن فيه آيات مبينة
لكان منظره ينبئك بالخبر

ولذا أسلم أبو ذر رضى الله عنه عند رؤيته إياه ، وقال : لما رأيت وجهه عرفت أنه ليس وجه كذاب ، لاختفاء أن في مجمرع هذه الاوصاف بل بعضها لا يكون لغير الانبياء عليهم السلام .

وأما النقلى فهو ، نصه تعالى على نبوته في الكتب الماضية ، وذكر الأنبياء له ، وايسائهم على اتباعه ، وهذا الدليل وحده كاف بدون المعجزة ، فان شهادة من يثبت نبوته لاحد بالنبوة دليل قاطع على ثبوت نبوته ، وان لم تظهر معجزة على يديه ، وقد تواتر عن الاخبار الاخبار عن كتبهم وأتباعهم بنبوته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته ، وأيضا لم يزل ولا يزال نص نبوته والحمد لله موجودا في التوراة والانجيل والذبور الى الآن ، مع مبالغتهم في تبديلها ، وذلك يدل على الإعتناء بأمره وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لا يزيل جميعه التبديل ، وقد اطلع علماؤنا على كثير من تلك النصوص فيما بأيدي اليهود والنصارى لعنهم الله من الكتب اللف ، فمنها أن في السفر الخامس من التوراة التى بأيديهم الى الآن « قال الله لموسى عليه السلام انى أقيم لبنى اسرائيل من بنى اخوتهم نبيا مثلك ، أجعل كلامى على فيه فمن عصاه انتقمته منه » فقلوه تعالى ، « بنى اخوتهم ، يدل على أن هذا النبى ليس من بنى اسرائيل فلا محالة أنه من العرب ، أو من الروم فأما الروم فلا يكن منهم نبى ، سوى أيوب عليه السلام كان قبل موسى بزمان ، فتعين أن يكون المراد بالاخوة العرب ، فالذى بشرت به التوراة اذا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال بعض علماء قرطبة ناظرنى يوما واحدا من أحبار اليهود وأهل الذكاء منهم فى هذا ، فقال : هذا كله صحيح ، لا أحد فيه اعتراضا عليه غير أنه قال تعالى « سأقيم لبنى اسرائيل نبيا » ولم يكن محمد

صلى الله عليه وسلم رسولا ، الا الى العرب ، فقات له ما على وجه الارض من يجهل أمر محمد عليه السلام ، وأنه قال : بعثت الى الاحمر والاسود/والحر والعبد والذكر والانثى ، وهذا كتابه ينطق بأنه «بعوث الى الخلق كافة» ، قلت ليس فى قوله «سأقيم لبنى اسرائيل» ، ما يقتضى انحصار بعثته لهم فقط ، اذ ليس فيه شىء من أدوات الحصر ، وانما عينوا بالذكر ، ليدفع ما يتوهمون أنه لا يبعث اليهم من ليس منهم * .

ثم قال القرطبى ، فقال : ذلك الخبر ما يمكننى ولا غيرى دفع ذلك ، وبذلك أخبرنا أسلافنا اليهود عنه انه قال ، «بعثت الى الخلق كافة الا فرق من اليهود يقال لها العيسوية» تقول بنبوته ومعجزاته كما مر ، وتذكر أنه بعث الى غير العرب ، ولسنا على شىء مما هم عليه ، ثم عطف على يهودى الى جنبه وقال له نحن قد جراً نشأتنا على اليهودية ، وتالله ما أدرى كيف يكون الخلاص من أمر هذا العربى * .

وفى التوراة أيضا «جاء الله من سيناء وأشرف من ساغير واستعلن من جبال فاران» ، مجيه سبحانه وتعالى من سيناء عبارة عن مجيء أمره وشرعه لموسى عليه السلام ، وانزاله التوراة عليه فيه ، وعليه كلم الله موسى ، فهو على حد قوله فى القرآن «وجاء ربك» الآية «واشراقه من ساغير» عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى ، واظهار دينه ، لأن ساغير من جبال الروم ، واستعلانه من جبال فاران عبارة عن انزاله القرآن ، وبعثه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين منها ، اذ لا خلاف أن فاران هى مكة ، وقد قال الله تعالى فى التوراة «أن الله أسكن هاجر وابنها اسماعيل فاران» وانظر الى تعبيره فى التوراة عن ظهور شرع

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم باستعلان المؤذن بكمال الظهور ، فهو نظير قوله في القرآن « ليظهره على الدين كله » وقال : في التوراة أيضا « لها جرحين دعته سمعت خشوعك في اسماعيل وستكون يده فوق يـد الجميع » ومعلوم أن اسماعيل وأولاده لم تكن أيديهم الا تحت يـد اسحاق ، لأن في أولاد اسحاق كانت النبوة ، فلما بعث الله نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم ، جعل يد بنى اسماعيل فوق يـد الجميع ، ورد النبوة فيهم فأغناهم وعظمهم وبارك عليهم جدا .

كما قال : في التوراة وفي الزبور الذى فى أيديهم الى الآن ، ذاكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه : وتجز من البحر الى البحر ومن منقطع الانهار الى منقطع الانهار ، وأن يحز أهل الجزائر بين يديه على ركبهم ، ويجلس أعدائه بالتراب ، وتأتيه ملوكهم بالقرايين ، وتسجد له وتدين له الامم بالطاعة والانقياد ، لانه يخلص المضطر البائس ممن هو أقوى منه ، وينقذ الضعيف الذى لا ناصر له ، ويرأف بالصغار والمساكين ، وأنه يعطى من ذهب بلا ذهب ، ويصلى عليه كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر وفي الزبور أيضا أن الله أظهر من صهيون اكليل محمود ، فصهيون أولاد اسماعيل ، والاكليل كناية عن الرئاسة بالسريانية ومحمود : هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي الزبور أيضا : ليفرح اسرائيل بخلافة ولد صهيون من أجل أن الله اصطفى لهم أمة ، وأعطاهم النصر وسدد الصالحين منهم بالكرامة ، يسبحون الله على مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة ، بأيديهم سيوف ذوات شفرين لينتقم بهم من الامم الذين لا يعبدونه ، موثقون الامم بالقيود وأشرافهم بالاغلال ، فانظر من هذه الامة التى سيوفها ذوات شفرين ينتقم الله بها ممن لا يعبدونه من الامم ، ومن المبعوث بالسيف على العموم من

الانبياء ومن الذين يكبرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم بأصوات مرتفعة بالأذان •

وفى الزبور أيضا : تقلدا أيها الجبار السيف فأر ناموسك وشرايعك مقرونة بيمينك ، وسهامك مسنونة ، والامة يخرون تحتك ، وفيه أيضا يقول الله سبحانه لداود عليه السلام ، سيولد لك ولدا دعى له أبا ويدعى لى ابنا ، فقال داود عليه السلام ، اللهم ابعث جاعل السنة كى يعلم الناس أنه بشر مولود داود ، الذى دعى ابنا لله تعالى ، هو ، عيسى ابن مريم عليه السلام ، لانه من أحفاد داود عليه السلام ، فاعتبر كيف دعا داود الله تعالى ، حين أفزع ما أخبره الله من شأنه ولده عيسى ، أن يبعث الله جاعل السنة وكاشف الغمة ، وهو ، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، ليعلم الناس أن عيسى بشر عبد الله سبحانه ، وليس بابن الله تعالى عن ذلك •

وكذا قال المسيح فى الانجيل الذى بأيدي الكفار اليوم ، اللهم ابعث البارقايط ليعلم الناس أن ابن الانسان بشر ، وقال أيضا فى الانجيل الذى فى أيديهم عن يوحنا البارقايط لا يجيئكم ما لم أذهب فاذا جاء وبخ العالم على الخطيئة ، ولا يقول من تلقاء نفسه شيئا ، ولكنه مما يسمع يكلمهم ويسوسكم ويخبركم بالحوادث والغيوب ، الى أن قال عنه : وتسيعظمنى ، ثم تمادى على وصفه بكلام بين وقال هو : يشهد لى كما شهدت له وأنا أجبيئكم بالامثال ، وهو يأتىكم بالتأويل ، وفى الانجيل أيضا ، أن المسيح قال للحواريين ، من أبغضنى فقد أبغض الرب سبحانه وتعالى ، ثم تمادى الى أن قال فلا بد أن تتم الكلمة التى فيها الناموس ، أى يختم النبوة لانهم أبغضونى مجانا ، أى من غير ذنب فلو قد جاء المنحما

وهو الذى يرسله الله اليكم ، فهو شهيد على وأنتم أيضا ، لكنكم قديما كنتم معي ، هذا قولى لكم لكى لا تشكوا اذا جاءكم والمنحمننا بلسان السريانية ، وهو بالرومية البارقليط ، وبالعربية محمد عليه السلام .

وفى الانجيل أيضا عن المسيح ، أن ضرب مثلا للدنيا فقال ، « الدنيا كمثل رجل اغترس كرما ومضى على ذلك » ، ثم ضرب مثلا للانبيا ولفسه فى كلام كثير ، ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وعليهم ، وجعله الموكل آخره بالكلام وأفصح عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، فقال ، أقول انه سيزاح عندكم ملك الله سبحانه وتعطاء الامة المطيعة العاملة ، ثم ضرب مثلا بصخرة وقال : « من سخط على هذه الصخرة سينكر ومن سقطت عليه ينشهم » يريد بذلك محمدا صلى الله عليه وسلم ، ومن ناوأه وحاربه أظهره الله عليه .

وقال أشعيا النبى عن الله سبحانه : « عبدى الذى سرت به نفسى ، أنزل عليه وحى فيظهر فى الامم عدلى ، ويوصى الامم بالوصايا لا يضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته فى الاسواق ، ويفتح العيون العور ، ويسمع الآذان الصم ويحيى القلوب الغلف ، وما أعطيه لا أعطيه أحدا غيره ، أحمد يحمد الله حمدا ، ثم أشار الى بلده مكة وقال ، أتفوح البرية وسكنها يهللون الله على كل شرف ، ويكبرونه على كل راية ، ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل الى الهوى ولا يذل الصالحين الذين هم كالقصة الضعيفة ، بل يقوى الصديقين وهو ركن للمتواضعين وهو نور الله الذى لا يطفىء ، ولا يخضم ، أى يغلب بالحجة حتى يثبت فى الارض حجتى ، وينقطع به العذر والى توراته ينقاد الحق » فانظر الى هذا التصريح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ما وجد .

وفي نسخة : « لا يؤذى الصالحين » بدل قوله « لا يذل » والمعنى واحد وفي الانجيل : أن المسيح قال : « انى لم أبعث الى جميع الاجناس ، وأنا بعثت الى الغنم الرابضة من بنى اسرائيل » •

وفي صحف حيقوق النبى جاء الله من التين ، وتقديس من جبال فاران ، وامتلأت الارض من تحميد أحمد وتقديسه ، وملك الارض بؤية الى أن قال في آخره ، وترتوى السهام بأمرك يا محمد ارتواء •

وفي صحف أشعيا : « لتفرج أرض البادية العظمى ، وانتبهج البرارى والفلوات ، لانها ستعطى لاحمد محاسن البيان ، وكمثل هذا حسن الدساكن والرياض » ، وفي صحف أشعيا أيضا « أنت أيام الافتقاد ، أى الاحسان ، وأنت أيام الكمال ، ثم قال لتعلموا يا بنى اسرائيل الجاهلين أو تسمونه ضالا وهو صاحب النبوة ، وتفقدون ذلك على كثرة ذنوبكم وعظيم فجوركم ، وفي نسخة ، أن تسمونه بدلا والظاهر الاولى لافادتها التوبيخ » ، وفي صحف أشعيا أيضا « يقول قيل لى قم فانظر فما ترى تخبر به ، قلت أرى راكبين مقبلين أحدهما على حمار والآخر على جمل ، يقول أحدهما لصاحبه ، سقطت بابل وأصنامها النخرة ، فصاحب الجمل هو نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، كما أن صاحب الحمار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك ، وانما سقطت عبادة الاصنام من دون الله ببابل ، وهدت أوثانها بنينا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته ، لا بعيسى عليه السلام ولا بغيره ، فمازالنا ماوك بابل يعبدون الاصنام ، من لدن ابراهيم عليه السلام ، الى مبعث سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأمته •

وفي صحف خرقيائيل النبى عليه السلام ، بقول الله عز وجل بعد ما ذكر معاصى بنى اسرائيل وشبههم بكرمة وقال : « لم تلبث تلك الكرمة أن قلعت بالسخطة ، ورمى بها على الارض ، وأحرقت السمائم ثمارها عنده ، فعند ذلك غرس فى البدو غرسا وفى الارض المهمله العطشى ، وخرجت من أعصانها الناضلة نارا أكلت الكرمة ، حتى لم يوجد فيها غصن قوى ولا قضيت » ، ما اعتبر هذا التصريح به وبصفاته بلده كلها ، بقوله : « الارض المهمله البدو العطشى » ، تلك صفات مكة ، لانها صحراء ولانها كانت مهمله من النبوة ، من عهد اسماعيل •

وفي صحف ذانيال عليه السلام : وقد نعت الكذابين وقال : « لا تمتد دعوتهم ولا يتم قربانهم واقسم الرب بساعده لا يظهر الباطل ، ولا تقوم لدع كذاب دعوة أكثر من ثلاثين سنة » فاعتبر من هـذا الكلام عدم طول دعوة كذاب ، وهذه دعوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم قائمة ظاهرة الى يوم القيامة ، وقال أيضا أعنى ذانيال عليه السلام ، « وقد سأله بخت نصر عن منامة رآها وطلبه أن يخبره ، ثم بتفسيرها فقال : « يا أيها الملك رأيت صنما بارعا فى الجمال أعلاه من مذهب ووسطه من فضة ، وأسفله من نحاس ، وساقه من حديد ، ورجلاه من فخاز ، فبينما أنت تنظر اليه وقد أعجبك ، اذ نزل عليه حجر من السماء فضرب رأسه فطحنه حتى أخلط ذهبه وفضته ونحاسه وحديده وفخاره ، ثم أن الحجر ربى وعظم حتى ملأ الارض ، كلها ، فقال له : بخت نصر صدقت فاخبرنى بتأويلها ، فقال ذانيال عليه السلام : أما الصنم فأمم مختلفة فى أول الزمان ، وفى وسطه وآخره ، فالرأس من ذهب : أنت أيها

الملك ، والفضة : ابنك من بعدك ، والنحاس : الروم ، والحديد : الفرس ،
والفخار : أمتان ضعيفتان تملكها امرأتان باليمن والشام ، والحجر النازل
من السماء دين نبى ، وملك أبدى ، يكون فى آخر الزمان يغلب الامم
كلها ، ثم يعظم حتى يملأ الارض كلها ، كما يملأها ذلك الحجر ، فانظر
هل كان نبى غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الامم ،
وجعل جميع أجناسها على اختلاف أديانها واختلاف لغاتها جنسا واحدا ،
وعلى لغة واحدة ، اذ كلهم يقرأون القرآن بلغة العرب ، ويدينون بدين
واحد •

ومما أكد به ربنا عز وجل بفضلہ ، زوال اللبس نبوته ، أن منع
العرب قبله من التسمى باسمه الخاص به ، الا أناسا قليلا ، تسموا
قريبا من مولده باسمه ، رجاء حصول النبوة لهم ، لما سمعوا من الاخبار ،
وهم سبعة : محمد بن عبد مسلمة الانصارى ومحمد بن أجيحة ابن الجلاح
بضم الهمزة ، وحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح
بضم الجيم واللام ، مخففة وآخرة حاء مهملة ، ومحمد بن براء البكرى
بتخفيف الراء ، ومحمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن حرمان
الجعلى ، ومحمد بن خزاعة السلمى ، ومحمد بن اليعمدي بفتح الياء
وضم الميم وفتحها ، ثم من عظيم فضل الله سبحانه فى ازالة اللبس انه
لم ينطلق لسان أحد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوة ،
وبالجملة فنصوص الكتب الماضية فى اثبات رسالة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم وبشارات الانبياء عليهم السلام ، والاخبارية ، لا تكاد تنحصر ،
ويكتفى هذا الذى أشرنا اليه منها فى هذا المختصر •

تنبيه : اختلف في أنه هل كان متعبدا ؟ قبل نبوته بشرع من قبله
أولا ؟ فأثبتته بعض ، ونفاه بعض ، ووقعت آخرون ، وعلى الاثبات فقول :
متعبد بشريعة نوح لقوله تعالى « انا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح »
وقيل : بشريعة ابراهيم لقوله تعالى « واتبع هالة ابراهيم حنيفا » وقيل
بشريعة موسى لقوله « انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بهـ! »
النبليون « الآية وقيل : بشريعة عيسى لقوله عليه السلام « انا أحق
بعيسى بن مريم لان لابنى بيتى وبينه » وقيل : بشريعة أولى العزم
لقوله تعالى « فاصبر كما صبروا أو لو العزم من الرسول » وبعد
النبوة ، فالصحيح أنه غير متعبد بشريعة أحد •

المِرْصَدُ الثَّانِي

فيما جاء به نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه مقاصد •

المقصد الأول : اذا وقفته لعلم ما ذكرناه حصل لك العلم ضرورة
بصدق رسالة نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فوجب على كل مكلف
الايمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلا ، والعلم بأنه
حق ، فمن الواجبات معرفة ، « أن الدين عند الله الاسلام » وأنه هــو
جميع ما أمر الله به عباده أن يطيعوه به من كل قول وعمل واعتقاد ،
وهي العبادات المعتبرة •

والايمان لغة : التصديق وشرعا : أن تشهد لله بالوحدانية ، ولمحمد
صلى الله عليه وسلم بالرسالة ، وأن جميع ما جاء به حق من المأمورات
ووضايف الدين كلف الله بها عباده •

والاسلام لغة : الخضوع والانتقياد ، وشرعا : اعمال الجوارح
والقلب بجميع المأمورات •

والتوحيد : لغة اثبات الوحدانية لله تعالى ، وشرعا : عاما استعمله
من الخصال ، ومعنى قولهم للدين عيون وأصول أن كل واحد من القول
والاعتقاد والعمل عين واصل •

فاذا علمت ذلك فاعلم : أن الدين والاسلام والايمان تصدق ،
تطلق هذه الامور على شيء واحد ، وهو جميع ما أمر الله به وان اختلف

مفهوماته وهى العبادات المحببة ، لقوله تعالى « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » الى قوله « وذلك دين القيمة » وقوله « ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه » والدين المعتبر يقبل اجماعاً فهو الاسلام وقوله « ورضيت لكم الاسلام ديناً » وقوله : « فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين » الى المسلمين ، فلولا اتحاد الايمان والاسلام لم يتم الاستثناء .

والتأويل مع كثرة الأدلة تعسف ، وهذا مراد من قال : هى أسماء مختصة لخصال ثلاث متألّفة ، أى مختلفة المفهوم ، متحدة المصدق ، وسيأتى لهذا مزيد ان شاء الله ، فان قلت اذا قيل باتحاد مصدوقها شرعاً ، فما معنى قوله تعالى « قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » ، قلت هو محمول على المفهوم اللغوى ، والصحيح أن الايمان : هو مجموع المعرفة والاقرار والعمل وأن المؤمن هو الموفى بدين الله سبحانه ، وأن غيره يقال له ، « آمن » وما ورد مما ظاهره أن يؤمن وليس بمؤمن ، فهو مؤول بالمقر ، وكذا لا يكون مسلماً حتى يقر بالتوحيد ويعمل بالفرائض ، لأن الاسلام لا يتم الا بقول وعمل وأما القول ، بأن يقر لله سبحانه بالوحدانية كما مر ، ويثبت له ما يجب له اثباته وما يجوز ، وينفى عنه سبحانه ما يستحيل فى حقه تعالى كما مر ، وأن يقر لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة والصدق والتبليغ كما مر ، وبأن ما جاء به حق من عند الله ، وأما العمل فهو امتثال جميع الفرائض ، مثل الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والضوء والاغتسال ، والكف عن جميع المحرمات .

تنبيه : من فارق النبى صلى الله عليه وسلم على بعض الاحكام وحدث بعده أحكام ، فالصحيح أنها لا تلزمه حتى تقوم عليه الحجة بها .

«المقصد الثانى»

قد علمت أن أول الواجبات معرفة الله سبحانه ، ومعرفة محمد صلى الله عليه وسلم ، ومعرفة أنه عبد الله سبحانه ، لا كما قالت اليهود في عزيز الانصارى في المسيح وأنه نبيه ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق أحوج أوقات الناس اليه حين انطمست آثار الهدى وامتلأت بالضلالة الدنيا ، وأظهرت اليهود التشبيه ، وقالت النصارى بالتثليث ، وادعت المجوس التثنية ، والعرب التسمية ، وانهمك سائر الخلق في ظلمة الضلالة ، فبان ما كان من الحق خافيا وأضاء ما استبهم من الامور كافيا ، فانقلب به الكفر ايماننا والظلام ضياء وانطلقت الالسن بتوحيد ربنا ورسخت معرفته في صدورنا صلى الله عليه وسلم حتى يرضى •

وقال الشيخ أبو الربيع سليمان بن يخاف رحمه الله ، أول الواجبات ما لا يسع جهله ، وقد اختلف أصحابنا فيه ، فأكثر المشاركة كما قال البدر الشماخى ، وعمروس بن فتح ، وأبو حزر والامام عبد الرحمن ، وابن زرقون ، أنه الجملة التى يدعوا اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال المتأخرون ، انه الجملة ، وأن الله خالق لجميع الاشياء ، وأن له الملائكة والنبیین والمرسلين والكتب التى أنزلت عليهم كما سيأتى ، وأن يقصد الى جبرائيل من الملائكة باسمه ويتولاه ويعلم أنه رسول رب العالمين الى محمد صلى الله عليه وسلم بالدين والقرآن ، وأن يقصد الى محمد صلى الله عليه وسلم من بين المرسلين ، أيضا بأنه أول المرسلين الى نبيه ، وإلى القرآن أيضا ، ويعلم أنه كلام رب العالمين ، على نعت ما تقدم فى ابحاثه اجمالا ، ومما لا يسع جهله أيضا معرفة الموت والبعث والحساب والجنة والنار ، وأن الجنة ثواب

الله للمطيعين له ، والنار عقابه للعاصين له ، وأن ثوابه لا يشبه ثوابا ، وعقابه لا يشبه عقابا ، ومعرفة الخلق ، وأن الله أخرجه من الدم الى الوجود ، ومعرفة تحريم دماء المسلمين بتوحيدهم لربهم ، وتحليل المشركين كشركم كما سيأتى •

وولاية المسلمين جملة ، وولاية من لا يسع جهلته ، والبراءة من الكافرين جملة ، ومعرفة الأنبياء أنهم من نسل آدم ، ومعرفة الله سبحانه أنه أمر بطاعته ، ونهى عن معصيته ، وأنه يثيب ويعاقب على ذلك ، وأن التوحيد افراد ومعرفة فرز ما بين كبائر الشرك وكبائر النفاق ، ومعرفة أن الله موال لاوليائه ومعادلا لاعدائه ، وزاد الشيخ أبو الربيع ، أنه لا يسع جهل الملك وموت محمد ومعرفة الاسلام والمسلمين والكفر والكافرين •

قال الشماخي : وفي الضياء ما ملخصه يجب على بعد عن الادراك من قبل العقل أن يعرف خالقه ، وعبودية نفسه ، وأنه لا يشبه خلقه ، كما أن فعله لا يشبه أفعاله وأنه واحد وأن له عليهم طاعته ، لرجوب طاعة العبد لسيدته ، والا استوى المالك والمملوك ، وأنه مثيب ومعاقب لئلا يفوت نفع الطاعة ، وأن الجزاء في دار أخرى ، ولا يفنى لاستحقاقه بالعمل ، وليست بدار عمل والا لجاز زوال ما استحقه من قبل ، فيستوى الاولى والاخرى ، وقرله : لاستحقاقه بالعمل ، أى تفضلا لا وجوبا كما مر ، وتجيب ولاية المطيعين وبراءة العاصيين ، لأنه ليس بمطيع لله من لا يوالى وانيه ويعادى عدوه ، وأن يعلم أن لله رسولا يبين ما يأتى وما يتبقى ، وهو محمد صلى الله عليه وسلم ، بالسمع وهو التواتر ، وأن يقبل كل ما جاء به ، ويجب عليه أن يلحق الاطفال بالاباء في الاسم والحكم ، ويجب عليه أيضا بعد الخطور بالنبال لابتداء أن يسمى أهل كل دار ظهر فيها حكم بما استحقوا من الاسماء في الظاهر ، اما أهل عدل واسلام ،

أو أهل جور وكفران ، ويتولد لهم أو يبرأ منهم ، وأن يقف فيما ورد عليه مما لا يعلم حتى يتبين له من صفة الله أو من حلال أو من حرام ، وينفى عن الله ما ليس له بصفة ، وأن يصفه بصفته ، وما لم يخطر ببالك أو لم تسأل عنه فأنت فيه معذور .

والحاصل : أن الصفة إذا وردت عليه أو خطرت بباله أو سئل عنها ، فلا بد أن يعرف الحق فيها لقيام الحجة عليه ، ويجب عليه أيضا من قبل التواتر ، معرفة محمد صلى الله عليه وسلم ، والقبلة وقبول الوقائع ، وكذا سائر الفروض والاحكام ، يجب على الناس الاقرار بها جملة ، والعبد معذور بجهالتها مفسرة ، ما لم يترك فريضة أو يقترب محرما هذا حاصل ما ذكره .

وأعلم أنه لا يسعك جهل ما أخذت من تفسير التوحيد ، وفي أذار الناشئ خلاف في المذهب كما سيأتى ، والحاصل فما ذكره صاحب العقيدة أن الاسلام وهو الايمان لا يتم الا بقول وعمل ، أما القول فبشهادة أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن ما جاء به حق من ربه ، وأما العمل فالإتيان بجميع الفرائض ، فهذه ثلاثة أقاويل ، من جاء بهن تامة لم ينقص منهن شيئا ، كمل توحيده فيما بينه وبين الخلائق ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فحتى يأتى بعشرة أقاويل ، الايمان بجميع الملائكة والانبياء والرسل ، وجميع الكتب التى أنزلت على جميعهم ، والموت والبعث ويوم القيامة والحساب والعقاب ، الجنة والنار ، وجميع ما كان وما يكون ، وما هو كائن فالله هو المكون له ، فهذه عشرة أقاويل ، من جاء بهن تامة كمل توحيده مطلقا ، ومن ترك واحدة منهن أشرك ، وكذا الشاك في شركه الى هلم جرا ، والتارك أعم من الجاهل ، والناسي والمنكر والشاك كما سيأتى .

« المقصد الثالث »

اعلم أن أحكام المنكر والمستحيل والناسي والجاهل والشاك والسامع مختلفة ، فالمنكر لجميع ما ذكر ، بطل وتفسير الترحيد مشرك ، وأما المستحيل لما حرم من الكبائر فهو مشرك ، ولا يشرك الفاعل لما دون المشرك ، واستحلال الصغير كبير ، وهذا معنى قولهم يشرك المستحيل ولا يشرك الفاعل ، ولهم في المستحيل تفسير آخر ، وهو ، أن يقول راكب المحرم من المعاصي مسلم ، يقول الزنا مثلاً حرام وممرتبه مسلم ، وأما الناسي فشدوا فيه لقوة الوعيد فيه قال تعالى « نسوا الله فنسيهم » « كذلك أتتك آياتنا فنسيتها » الآية « فلما نسوا ما ذكروا به إلى العالمين » فلما نسوا ما ذكروا به إلى « يفسقون » ونسوا حظاً مما ذكروا به » ، وغير ذلك من الآيات وقوله عليه السلام « نظرت في ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من ناسي القرآن » ولكثير منهم شركوا من نسي ملكاً أو نبياً أو رسولاً أو فريضة منصوصة أو قضية من كتاب الله مخصصة ، وكذا مما ذكرنا لا يسع جهله أصالة أو بعد قيام الحجة .

وقال المحصي : الظاهر أن المراد به الترك عن عمد ، وشدوا فيمن نسي ولياً أو عدواً أو ما يتراء به منه عليه عند بعض أو تابعة من الأموال والانفس ، ولم يعذروه ، وقالوا : أنه راجع عن علمه لأن من قواعدهم رحمهم الله ، أن الحجة إذا قامت فيما يسع صار بمنزلة ما لا يسع ، وذلك بأن يفهم من الكتاب أو من السنة أو من الاجماع ، قال ذلك الفاضل في نسيان التباعة من الأموال ان تاب توبة نصوحاً ، وأدى ما عليه من

التباعات ، ونسى بعضها ، فان ذلك يخرج من حسناته ان كانت له ، والا
فالمودات على مولاه كما في القواعد .

وقال الشيخ مصالة بن يحيى : انه ليس علينا أن يكون حفظة لا
ننسى ، وتبعه الامام أبو يعقوب على ذلك ، في قوله تعالى ، في قوله
تعالى « لا تؤاخذنا ان نسينا » الآية ولقوله عليه السلام « رفع عن أمتي
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، وقسم النسيان الى جهل وذهل ،
أما الذهل فلا بأس فيه ولا حرج ، وأما الجهل الى الجحود أقرب ،
وجعل من وسع له الجهل أولا كعمروس ففتح وعراز بن السفر ، وأبى
حرز وابن زرقون ، والامام عبد الرحمن في أمثالهم ، النسيان أوسع ،
فالجهل أصل ، والنسيان فرع ، والفرع أضعف ، وحكى الخلاف فيمن
نسى ما يسهل جهله ، أولا اذا قامت عليه الحجة به ، فالكثير المذكور
قالوا : هالك وراجع عن علمه ، وبعض وسع عليه ولم يره رجوعا عنه
الا تباعات الناس تخرج من حسناته ، وأما الجاهل ، والشاك ، فقد
تقدم حكمهما في الاختلاف فيما لا يسهل جهله ، وأما السامع فقال أصحابنا :
ان كل ما لا يتم الايمان الا به فلا يسهل الشك في تشريك دافعه ، وجاهله
أو الشاك فيه ، والا كان مشركا مثلهم ، وكذا الشاك في الشاك الى هلم
جرا .

وقال المعتزلة الى ثلاثة ، وأما ما يتم الايمان مع جهله فيسمع
السامع عدم تشريك الدافع ، والجاهل والشاك ، وذلك كصفه ، أو نبى
غير آدم ومحمد عليه السلام ، فانه لا شك انه يتم ايمان الشخص مع
جهل ذلك ، ما لم تتقم عليه الحجة فيهما ، وتخطر بباله الصفة ، أو بيان
عنها ، والحاصل كما قيل : أن الدافع مشرك فيهما ، والجاهل يصح ايمانه

فيهما ، والشاك مشرك في الصفة دون النبي ، وانما يسع السامع عدم تشريك الدافع ، اذا لم يأخذان ذلك من خصال الشرك ، وأما اذا أخذ فانه لا يعذر •

وقال الشيخ أبو الربيع ، بعد أن ذكر ما قدمنا مما لا يسع فان شك في شيء مما ذكرناه فهو كافر ، والشاك في كفره كافر ، وكذا الشاك في الشاك الى هلم جرا ، وقيل : ان الشاك في شيء من ذلك مشرك ، والشاك في الشاك كافر ، وليس بمشرك مالم يؤخذ ان جاهل ذلك مشرك ، ما خلا القول بالهين اثنين ، فانه لا يعذر في عدم الحكم عليه بالشرك ولو لم يأخذ وفيما لا يسع تفصيل ، أما الجملة فلكون رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو اليها ، وشرعها للوفود وكتب بها الى ملوك الارض ، مثل المقوقس ملك مصر ، كسرى ملك فارس ، وقيصر ملك الروم ، وهودة بن على الحنفي ، وبني الجلندا بعمان ، ومن شاكلهم •

وأما الايمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر فلقوله تعالى « آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه الى المصير » وقوله « ومن كفر بالله وملائكته وكتبه الآيات ، وعليه المعتزلة ، وبعضهم الكمات العشر لقوله عليه السلام « اللهم أنت الحق ، وقولك الحق ، ولقاك حق ، ووعدك حق ، والجنة حق ، والنار حق ، والموت حق ، والبعث حق » الحديث وفي الآخر ، ونؤمن بالقدر خيره وشره ، انه من الله عز وجل ، وأما تفسير الجملة ، وجميع ما ذكرنا قبل ، ففيه تفصيل ، فأما ما قامت به الحجة به الحجة من تفسير التوحيد ، فلا يسع جهله ، وأما ما قامت به الحجة على السامع بتكفير المنكر أو الجاهل أو غيرهما أو بتشريكهم ، فلا يسعه الوقوف والا كان مثلهم ، وهذا معنى قولهم اذا أخذ •

قال الشيخ أبو خزر ، يسع جهل جميع الحرام ما خلا الشرك ، والاستحلال لما حرم الله ، والاصرار على ما حرم الله يعنى ما لم تقم عليه الحجة أو يفارق ، قال الامام أبو يعقوب : أراد بالشرك تسوية البارئ تعالى بغيره خاصة ، فمن شك فيمن أنكر الله فهو مشرك ، وأما غير الله فحتى تقوم عليه الحجة بتشريكه أو بتفكيره ، يعنى وان لم يأخذ •

قال أبو عمر : من أنكر نبيا فقد أشرك ، وليس على السامع شيء ان لم يعرف ، والا فعليه أن يكفره ، وان لم يفعل كان مثله ، وان أخذ بتشريكه ، وان لم يفعل أشرك •

قال البدر الشماخي : وكذا الحكم في الحرف والملك ، قال : وعن ابن سجيعة ، ان أنكر نبيا أو ملكا بهذا اللفظ فلا عذر للسامع ، قال الشماخي : وفي توحيد نفوسه ، الا أن دفع دينيا لم يسع السامع جهالته كأبينا آدم ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وجملة الانبياء ، فعلى السامع أن يشركه - علم ذلك أو جهله ، والا كان مشركا ، قال : وكذلك الحكم عنده فيما لا يسع جهله مطلقا ، كما تقدم ، وعن أبي خزر ، اذا أشرك ، فكفرته أجزاك ، قال أبو نوح : الا أن أنكر الله سبحانه أو أثبت العدد ، قال أبو عمران : قال : هذا ربى فعليك تشريكه والا كنت مثله ولم تأخذ ، قال البدر الشماخي ، هذا تقوية لتفسير أبي يعقوب ، كلام أبي خزر ، وأما السامع ان أنكر ما فيه تأويل ، فقامت عليه الحجة بتضليله ، فلم يضله فهو منافق ، والحجة في تشريك الشاك في الشاك قوله تعالى : « أكفرت بالذى خلقك من تراب » الى قوله « ولا أشرك بربى أحدا » وفي تشريك مستحل الميتة قوله تعالى : « وان أطعموهم انكم لمشركون » ، ووجه الاحتجاج

في تشريك الشاك ، أن هذا المسلم لو شك في شرك هذا الشاك لا شرك ،
فلذلك قال : « ولا أشرك بربى أحدا » •

تنبيه : قال البدر الشماخي : الشك تردد النفس بين أمرين
مقابلين ، طالبة للإمارة المرئية تردها بينهما ، لا لطالبها ، والريية
توهم النفس أمرا ، ثم ينكشف والارادة توهمها أمرا ، ثم ينكشف على
خلاف ما توهم ، والتخمين توهم لا عن امارة ، والحدس
اسراع الحكم بما يخطر من غير توقف ، والوهم ما يتصور في النفس
مطلقا ، أى سواء كان له وجود أولا ، والحسبان ترجيح الحكم ، والظن
أعم منه ، وبعضهم يجعل التخمين والحدس والحسبان والظن ، بمعنى ،
وبالباقي شك وسوى الوهم •

« المقصد الرابع »

قال أبو عمر : أن جاء مشرك بالجملة التي يدعو إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجبت عليك ولايته ، واشبهات التوحيد له والشهادة عليه بالتوحيد ، وتحريم دمه سواء رتبها أو نكسها ويخرج المستجيب لها من الشرك إلى الإيمان ، ويتولى على ذلك ما لم يحدث حدثا ، ويجب له ما ذكر كله علينا بالوفاء الذي أتى به ، وهو ترك الذنوب لقوله تعالى « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » وقوله « وقولوا حطة » الآية ، فان قلت انما ذلك فيما بينه وبين خالقه ، قلت لا تجوز ولاية من ظن فيه عدم كمال إيمانه •

قال الشماخي : بعد تقرير ما ذكر ، ويقويه نصوص المشاركة ، كابن جعفر وغيره ، قال أبو عمر : وعلينا أن نعلم أن قول لا اله الا الله توحيد وفرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب ، وعلى تركه عقاب ، وأن نعلم أن خصال التوحيد التي هي غير لا اله الا الله كعرفة البعث والجنة والنار والرسول وغير ذلك فرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب وعلى تركه عقاب ، ليس علينا أن نعلم انها توحيد ما لم نأخذ ، ثم قال وعلينا أن نعلم أن الصلاة والزكاة ونحوهما مما هو دون التوحيد فرض وطاعة ، وعلى فعله ثواب ، وليس علينا أن نعلم أن على تركه عقابا ، ما لم نأخذ أيضا ، ولا يجزى في اعتقاد التوحيد من لم ينطق بالجملة أو نطق ببعضها فقط ، وقال الامام أفلح يجزيه اعتقاده فيما بينه وبين الله ، ومن جاء بما ذكرنا من الوجوه التي ذكرناها على الرأيين ، حرم دمه وماله وسبى ذريته للتوحيد الذي أتى به ، وعلمه لقوله عليه السلام « أمرت

أن أقاتلك الناس حتى يقرلوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد حقنوا منى
دمائهم وأموالهم ، وسبى ذراريهم إلا بحقها ، قيل : وما حقها يا رسول
الله ، قال : كفر بعد إيمان وزنى بعد احصان ، وقتل النفس ظلماً
وعدواناً « ولقوله تعالى « ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلم مؤمناً »
ولقوله في حقه الوداع « دماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ،
كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا ، في شهركم هذا » •

« المقصد الخامس »

قواعد الاسلام أربعة ، العلم ، والعمل ، والنية ، والورع ،
 أما العلم : فعلم ما لا يسع جهله من التوحيد ، وعلم ما لا يسع
 تركه من جميع الفرائض ، أى علم المكلف كيفية امتثال الفعل وعلم
 الامر به والالتزام ، وعلم وجوب الثواب كما مر ، وقال النكار : انا علينا
 عمل الفرائض لا علمها ، وقال أصحابنا يكفر من جيل مـا فرض الله
 سبحانه عليه حين يكفر بتركه ، بمعنى أنه حين يكفر بالترك ، يكفر
 بالجهل وهو ما اذا لم يبيق من الوقت ما يسع الفرض ، بشروطه ،
 ويقفون في الموسع ما لم يتخذة ديانته ويقطع عليه عذر من خالفه أو
 يتجاوز القول الى الفعل ، وأما العمل فيجب عليه أن يفعله كما أمر راجيا
 فيه الثواب خائفا من تركه العقاب ، وذلك في جميع الفرائض عند حضور
 السبب ووجود الشرط وانتقاء المانع ، وكفران من ضيع ولم يبيق من
 الوقت ما يسع الفرض بشروطه ، ، وأما النية فبأن يقصد بالعمل رضى
 الأمر سبحانه وامتثال أمره ، لقوله عليه السلام « انما الاعمال بالنيات
 ولكل امرئ ما نوى » ومن عمل وأهمل ، صار بمنزلة من لم يعمل ،
 وأما الورع فهو الكف عما لا يحل ، وترك جميع الشبهات والمناهى ، فاذا
 عدم حبطت الاعمال ولم ينتفع بشئ منها •

قال الشماخى : وفي الضياء كل مصر كافر ، وأن المقام على الكبائر
 والاصرار على الصغائر يصيران الاعمال هباء ، وبهما تحبط ويغضب
 الله على أهلها ويسخط ، ودلائل ذلك في الكتاب والسنة كثيرة ، وبعض
 أصحابنا يعبر عن هذه الاربعة المذكورة بقوائم الدين ، لأن الدين لا يقوم

ولا ينهض مع عدم واحدة منها ، وبقواءه عن الاستسلام لامر الله ،
والرضى بقضاء الله ، والتوكل على الله ، والتفويض الى الله ، وعبر عنها
صاحب العقيدة بأركان الاسلام ، والمناسبة في الكل ظاهرة ، فالاستسلام
هو الخضوع والانقياد الى ما أمر الله به بسرور القلب ، والرضى
بقضاء الله هو : العزم على الامتثال ما حكم الله به ، والتوكل على الله
هو : الاستيثاق بما عنده ، والاعتماد عليه ، واظهار العجز .

ومنع بعض أشياخنا أن يقال لمخلوق ، توكلت عليك ، أو فوضت
أمرى اليك ، وأجازوا انكلت عليك ، والتفويض الى الله هو رد مفاتيح
الامور كلها اليه تعالى ، وبيان كونها أركاناً شديدة ، أن الخضوع غاية
جميع الطاعات ، ومرجع العبادات ، وبه يحصل الاخلاص ، وأن الرضا
بالقضاء أصل الطاعة ، فانه القبول والعزم على امتثال ما أمر الله به ،
وسكون النفس الى قضائه وقدره ، وترك السخط له نظراً الى أن في
قضائه حكمة عظيمة ومصلحة جلية ، لكنها خفية علينا ، وقد حث الله
سبحانه العباد على الرضى به ، وفي تركه آفة عظيمة وهي اكتساب سخط
الرب عز و علا وفوات الرشد ومصلحة أمره سبحانه ، وعدم استراحة
نفس العبد ومن رضى استراح هذا وحكم الله ماض ، رضى أو سخط ،
« ان الله يحكم ما يريد » ، وفي الحديث « من لم يرض بقضائى ولم
يصبر على بلائى ولم شكر نعمائى فليخرج من فوق أرضى ومن تحت
سمائى وليطلب ربا سوائى » أنظر الى ما رجع اليه أمر ابليس ، اذ لم
يرض بقضاء ربه سبحانه ، وترك الرضى كفر ، كما سيأتى ، وان التوكل
أن يثق بما عند الله سبحانه وتوطن نفسك ، لان قوام بيتك وسد

خلقتك إنما هو من الله لا من أحد ، وإن لا يفوتك ما قسم لك : وفي تركه عوارض شاغلة عن العبادة ، وعلائق ظاهرة وباطنة ، وإن التفويض ردك الأمر الى من بيده التدبير ومفاتيح الأمور العالم بالمصالح ، فيختار لك ما هو خير لك وأصلح ، وفي تركه آفة واقتحامك فساد ، ربما أن لا اقالة منه ، وأن يوقعك اختيارك فيما الاصلاح لك فيه ، لعدم علمك بغاية الأمور وبتترك التدبير لمن علمه أصلح لك .

تنبيه : فرق بعضهم بين القضاء والقدر من وجوه أربعة ، حاصل المشهور منها أن القضاء ، عبارة عن وجود الاشياء في اللوح المحفوظ اجمالاً ، والقدر ، عن ايجادها في المواد الخارجة تفصيلاً ، ولم تحضر في الوجوه الباقية عند كتابة هذا الكتاب .

« المقصد السادس »

قواعد الكفر أربعمائة : الجهل ، والكبر ، والحمية ،
والحسد ، فالجهل هو : تصوير المعلوم على خلاف هيئته ، وقيل : هو :
انتفاء العلم المقصود ، وهذا أعم من الأول لشمونه المركب والبسيط
والاول خاص بالمركب ، وهو ضد العلم ، ولا شيء أقبح منه ، ودليل
قبحه ، ان كل أحد يتبرأ منه ، ودليل حسن العلم وشرفه : ان كلا يدعيه ،
والمراد من الجهل هنا ما لا يسع ، وهو ما أسلفناه في العلوم ، أنه يجب ،
واكبر هو أن يسهف الحق ويغتم الناس ، وبه استوجب إبليس اللعنة
والبعد عن رحمة الله ، فمكان المتكبر أسفل وان استعلا ، والمتواضع
العلو وان استقل ، والحمية هي الانفة ، تحمل صاحبها عند الغضب
والغيرة على غير أحكام الشرع ، بل على غراء انجاهية ، وعن النبي صلى
الله عليه وسلم « هلاك أمتي في العصبية » وعنه أيضا « يهلك من هذه
الامة ستة بست خصال ، الامراء بالجور ، والاغنياء بالكبر ، والعلماء
بالتحاسد ، والتجار بالخيانة ، والعرب بالعصبية ، وأهل الرساتيق
بالجهل » وعنه أيضا « من تعزا بعزاء الجاهلية أعضه بهن أبين ولا
تنكوا » أو ورد فيه قوارع ومناه ، وهى من أعظم جند الشيطان وأكبر
آفة على الانسان ، والحسد هو تمنى زوال نعمة الله على الغير ، وهو
ظلم وبغى لانه طلب المبد ما ليس من حقه ، فكيف يجوز له أن يتمنى
زوال نعمة ، علم الله موضعها وموقعها ، وأن يطلب ازالة ما اقتضت
الحكمة ثبوته واستقراره ، فطلب ذلك وتمنيه ظلم ولا ظالم في صورة
مظلوم مقهور سوى الحسود ، وأين داء أدوا منه وقد حمل إبليس اللعين
على أن وسوس لآدم وحواء ، فأكلا من الشجرة ، فأخرجا من الجنة ،
وحمل قابيل على أن قتل أخاه هابيل ، وحمل أكثر المشركين على عدم
الايمان ، وعرف بعضهم النعمة بأنها أمر ملائم تحمد عاقبته ، ومن ثم

لا نعمة لله على الكافر ، ويرد عليه « واذا أنعمنا على الانسان اعرض »
الآية .

وأركان الكفر أربعة ، الرهبة ، والرغبة ، والشهوة والغضب ،
فالرغبة المرادة هنا ، انما هي فيما لا يحل من وجوه الشر ، وأما في
الخير فمندوبة ، ومأمور بها ، ومن الرغبة فيما لا يحل منع الواجب في
المال من الحقوق ، وأخذ الرشاء ابتغاء الجاه وارضاء الناس والاستكثار
من الدنيا والمراهنة والمصانعة والعلانية ، لئلا تفسد عليك دنياك ، وأما
ابتغاء فضل الله من الوجوه الجائزة ، وتناول ملاذ المأكول والملبوس
والمنكوح والمركوب ، فليس من الرغبة في الشر ، بل في الخير ، قال
تعالى « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق »
الآية « وكلوا مما رزقكم الله » الآية « ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح وحرموا ما رزقهم الله افتراء على الله وآخرون يضربون
في الارض » والرهبة أن تصانع السلطان بما ييسخط الرحمن بتركك العدل
في الحكم ، أو غيره ، خشية أن يؤذيك ولو في مالك أو قريبك أو صديقك ،
ومنها خوف الرزق ، فيمنع حقوق الله والشهوة والغضب أصلان للرغبة
والرهبة .

وبيان ذلك : أن ثوران دم القاب وانتشاره اما لارادة الانتقام
مما هو دونك فهو غضب ، وأما الطلب للملاذ فهو شهوة وانتقاضه على
الاول جبن ورهبة وحزن ، وعلى الثاني قناعة وعفة ، وعن محمد بن
بصير احتفظوا : بهذه الاربعة من الشيطان ، تتركوه كالخابية بلا عدو ،
وازدیاد الشهوة رغبة ، فمن منع الاربعة ، استراح ، فراقه ، وأجر عظيم ،
وها هنا مسائل ذكرناها في الكتاب الاخير من النيل في الفقه .

« المقصد السابع »

قال صاحب العقيدة أسهم الاسلام ثمانية ، الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والعمرة ، والجهاد ، والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وأراد بها أجزاءه التي تركب منها بعد التوحيد الذي هو أشرفها ، وانما جعلها ثمانية ، مع أنه ورد أيضا « أن الاسلام نيف وستون جزءا ، أعلاها كلمة التوحيد وأدناها امانة الاذى من طريق » للمبالغة والشرف ، لان الاتيان بها على الوجه المأمور به يستلزم الوفاء بجميع الدين ، ولان الجهاد منها شامل لجهاد النفس ، ولان من وجدت فيه شئ له بالاسلام ، ما لم يظهر منه غيره ، فمن ترك الصلاة كفر ، ولا صلاة لمانع زكاتها « ولله على الناس حج البيت » الى « ومن كفر » الآية ونحوه العمرة ، والصوم ، مثلها اجماعا « فرح المخلفون » الآية « لعن الذين كفروا » الآية والامر مثل النهي .

والادلة : كثيرة : في كل واحد من الكتاب والسنة والاجماع ، وانما ترك التوحيد لتنزيله من الذين منزلة الذات ، وهذه الانصاء بمنزلة صفاتها ، وكمال الدين ، ثلاثة : التنزيل ، والسنة ، والرأى ، فأخرجوا من التنزيل وجوها ، واختاروا منها أربعة ، الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، ومن السنة وجوها واختاروا منها أربعة ، الاستنجاء والاختتان ، والوتر ، والرحم ، ومن الرأى : وجوها واختاروا منها أربعة ، الفقد والامامة ، والحد في الخمر ، وميراث الاجداد والجندات السدس .

وبيان ذلك : أن حكم جميع النوازل ، انما تؤخذ من الاصول الثلاثة ، فالمرح بها في التنزيل سوى مسائل التوحيد « أقيموا الصلاة

رأتوا الزكاة « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » « ولله على الناس حج البيت « فول وجهك « الآيات « فاغسلوا وجوهكم « الآية « وجاهدوا في سبيل الله « واصبروا وصابروا وربطوا « والسارق والسارقة « والزانية الزانى فاجلدوا « أوفوا بالعقود « ولا تحلوا شعائر الله « ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم « وتوبوا الى الله جميعا « واطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم « فاصدع بما تؤمر « تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر « أن أشكر أى ولوالديك « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الى المتقين « وللرجال نصيب « الآية « وآت ذا القربى حقه « الى « من الحكمة حرمت عليكم أمهاتكم « الآية « وحرمت عليكم الميتة « الآية « قل انما حرم ربى الفواحش « الآية « لا تأكلوا الربو لا تقربوا الزنا « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل « الآية « ولا يغتب بعضا بعضا « لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم « ولا تقف ما ليس لك به علم « مما يكثر فى التنزيل ، فالإيمان بهذا واجب ، بعد قيام الحجة تفصيلا ، وقيل قيامها جملة ما لم يقع التفصيل ، والشاك والمنكر مشركان ، وفى سامع الشاك فى شركهما أعنى الشاك فى الجملة أو التفصيل ان قامت عليه الحجة به تفصيلا ، خلاف تتقدم .

قال البدر الشماخى : والتحقيق أنه اذا علم ، وقامت عليه الحجة وأخذ فهو مثلها ، وأما المصرح بها فى السنة فكفل النفاس والميت ، وكفنه ودفنه والصلاة عليه ، وكالاستنجاء ، وركعتين فى السفر ، ، وزكاة الفطر ، وقتل المرتد ، وكفارة الواطىء فى نهار رمضان ، والاختتان ، وصلاة البوتر ، والمضضة والاستنشاق ، والأذان والاقامة ، وتوريت بنت الابن السدس ، مع بنت الصلب ، والجد والجدة السدس ، وكعد

ركعات الصلاة ، ومقادير الزكاة ، وأحكام تفاصيل ذلك ولا وصية لوارث ، ولا يرث القاتل المقتول ، ولا يتوارث أهل ملتين ، وميراث البننتين الثلثان ، والوصية من الثلث ، والدين مائة من الأبل ، عزل النساء حال النفاس ، وجواز ملاصقتهم وقت الحيض ، وكما وقيت الحج والعمرة ، وقصر الصلاة على فرسخين ، وجميع تفاصيل الحج وغيره من الفرائض ، وتفاصيل مسائل النكاح ، واستبراء الأماء ، وأن لا يقتل والد بولده ، وخيار المعتقة ، والولاء لمن أعتق ، ومثل ذلك كثير ، والعمل به واجب ، وتركه كفر إلا فيما اختلف في فرضه ، وكذا المنكر له بعد قيام الحجة كافر منافق أيضا .

قال المحقق الشماخي : وهذا مع قولهم من رد قول النبي مواجهة ، أي من غير تأويل ولا تحريف مشرك فيه اشكال ، وهذا في السنة المتواترة ولو معنى ، وأما السامع الشاك في كفره بعد أخذه فهو راجع عن دينه ، وأما المصرح به في الرأي فكالإمامة والفقد والجدة في الخمر ، وميراث الجدة وأخوة الأب مع عدم الأشقاء ، وعدم ارث المملوك مطلقا وعدم تورث الجدة مع الأم ، وأخوة الأب مع الأشقاء ، والأخوة مطلقا مع الأب والابن وأن سفل ، وعدم إعادة الحائض والنفساء الصلاة ، وإنما جعلنا أخوة الأب محجوبين بالأشقاء من الرأي مع ورود السنة بذلك لأنهم قالوا : راويها الحارث للأعور وقد رماه الشعبي بالكذب ، فالمنكر لما أجمعوا عليه كالمنكر للسنّة ، والسامع كالسامع والجدة كالأب عندنا في كونه يحجب الأخوة مطلقا .

المقصد الثامن

فرز الدين معرفة ثلاثة منازل : معرفة منزل المسلم الموفى لما أقر به ، والمنافق ، والمقر الخائن بما أقر به ، والمشرك الجاحد ، ومن ها هنا عرفت بطلان مذهب من نفى المنزلة بين المنزلتين ، وزعم أنه ليس الا المشرك ، والمؤمن ، وذهل عن قوله تعالى « أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا » وعن قوله « ففسق عن أمر ربه » وعن قوله « وقوم نوح من قبل انهم كانوا قوما فاسقين » لأن الفاسق عند المرجئة مؤمن ، وعند الصغيرة مشرك ، ولا حجة لهم في « وان أطمعتموهم انكم لمشركون » لما مر من التأويل باستحلال الميتة ، والمعتزلة يثبتون المنزلة : وهى الفسق ، ويتمسكون بالاجماع ، لأن الموفى مؤمن والمشرك كافر والعاصى فاسق ، ولا كافرا ولا مشركا ولا يسمونه مؤمنا للخلاف فى تسميته بذلك ، ولا كافرا ولا مشركا ولا منافقا ، الخلاف فى الكل ، وذهلوا عن قوله تعالى « ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات » وقوله « ومن يكفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون » ، واطلاق الكافر على العاصى كثير ، لكن الخلاف بيننا وبينهم انما هو لفظى لا معنوى .

المقصود التاسع

حرز الدين وحفظه فعل أربعة ولاية : من علم منه خير وبراءة ، من علم منه شر ، والوقوف فيمن جهل حاله حتى يعلم وترك المعاصي ، وهو عند التحقيق : كاف عما قبله ، فالولاية المودة والمصافاة ، والبراءة العداوة والطرح ، لأن من والى على الدين وعادى أو توقف عليه فقد حرزه وحفظه ، وكذا من ترك المعاصي بمعنى أن من عرف حيث يتولى فتولى ، وحيث يتبرأ فتبرأ ، وحيث يتوقف فتوقف ، وحيث يترك المعاصي فتركها ، فقد أحرز دينه ، والوقوف : هو عدم الحكم وإن أسقطه صاحب العقيدة عن الاعتبار ، فقال : حرز الدين ثلاثة •

المقصد العاشر

تحديد الدين ، وتمييزه : معرفة ما لا يسع جهله طرفة عين ، وهو التوحيد والشرك ، وما في معناهما مما مر ، وفعل ما لا يسع تركه ، وهو جميع الفرائض المضيقة كدخول رمضان على المكلف الحاضر ، وآخر الوقت للصلاة على المكلف ، وهو مما لا يسع جهله أيضا كما مر ، وترك ما لا يسع فعله ، وهو جميع المعاصي ، ويدخل فيه أيضا ما لا يسع جهله كمعرفة عين الشرك ، وما يسع جهله الى الافتراق أو قيام الحجة ، وهو بقية المعاصي ، وهذه الثلاثة ، تميز الدين وتجمعه من جميع جهاته .

المقصد الحادى عشر

مسالك الدين وطرقه أربعة : الظهور ، والدفاع ، والثراء ،
والكتمان ، فالظهور : وهو الاصل ، والمأمورية اذا استجمعت شروطه ،
وعليه توفى « سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » وسلكه الخليفتان من
بعده ، أبى بكر ، وعليه ما تا ، وكذلك عبد الله بن يحيى الكندى ، والجلند
ابن مسعود ، الامام وارث بن كعب غرق فى سيل — هو وجماعة من
المسلمين نحو سبعين ، وغسان بن عبد الله ، وعبد الملك بن حميد ،
والهنا بن جيفر ، والصلت بن مالك ، واختلف فى امامة عزان بن تميم !
وكذا غيره من أئمة أهل المشرق ، كالملك بن شاذان وابنه ، وأئمة أهل
المغرب كأبى الخطاب المتعافى بفتح الميم ، والامام عبد الرحمن ومن
بعده من أولاده رضى الله عن الجميع ، وخصوا فى العقائد ذكر أبى بكر
وعمر ، لان ولايتهما عامة على جميع بلاد المسلمين ، ولا طاعة عليهما
سوى من لا يعتد بخلاف ، كالأفضة من عدل بعدهما فهو ناظر لطريقتهما ،
كعمر بن عبد العزيز فانه قد أعطى الخلافة حقها عدلا وزهدا ، غير أنه
يتوقف فى عثمان ، وتولى الامارة من غير مشورة المسلمين فتوقف فيه ،
وانما قلنا الظهور هو الاصل ، لان الحدود لا تتم الا معه من القطع
والجلد وقسم : ذلك ، وغير ذلك من الاحكام كما هو مبين فى الفقه .

والدفاع كعبد الله بن وهب الراسبى : امام أهل التحكيم الدين ،
الفرقة المحقة بايعوه ، اذ غشيه العدو ، كما بين فى السير فاستشهد
بالنهر ، وأن هو ومن معه من المسلمين ولم يفلت منهم غير قليل ، فرحمة
الله عليهم ، فلولا ما رفعوا من منار الحق ولواء الصدق حتى قتلوا

علانية اختيارا لاهياء دين الله عن حياة أنفسهم لا نطمس الاثر وانغمس الدين الى يوم القيامة ، فرحمة الله عليهم أجمعين ، وكأبى حاتم المزورى ومن مثلهما رحمهم الله ، قال البدر الشماخى : والاقرب عندى أن يا حاتم من الاولين ، لانه رحمه الله ما استكان للشيطان منذ بوبع ، ولا طاب الراحة للبقاء بل جرد سيفه وأقام دين الله طاقته ، فقاتل جنود الظلمة ميمنة وميسرة ، قلت : كذلك ويكتفيك ما فى السير موافقا ومخالفا ، حتى قال بعضهم فى حقه ، أعطى لأبى حاتم الخارجى ما لم يعطه لخارجى قبله ولا بعده ، والكلام على امامة الدفاع وشروطه وأحكامه مبسـوطة فى محله ، كالنيل ، وغيره ، والشراء كأبى بلال مرادس بن حدير بالحاء المهمة كما فى المنهاج ، وقد غفل عن ذلك البدر الثلاثى فضبطه بالجميل ، وكذا أخوه عروة بن حدير ، وهو أول من قال : لا حكم الا لله ، وكأبى حمزة المختار ابن عوف ، وكقريب والزحاف ، ومثلهم ، وأول من شق عصا الحكمة ، نافع بن الازرق واتبعه الازارقة ، والكتمان كصال أبى الشعثاء جابر بن زيد ، الاصح أنه أحول لا أعور ، ومن طبقته حاجب وأبو عبيدة مسلم ، بن أبى كريمة وقد أخذ عن جابر وعن غيره ، وهو مولى النبى تميم ، وكان قبل أعور وكان أفضل أصحاب جابر .

المقصد الثانى عشر

يجب على المكلف مع بلوغه أن يعلم ، أن الله أمر بطاعته ، ونهاه عن معصيته ، وأن لم يعلم ذلك أشرك ، وأن علم بالتوحيد ونهى عن الشرك أو أمر بالتوحيد وما دونه من الفرائض ، ونهى عن الشرك وما دونه من الفرائض ، ونهى عن الشرك وما دونه من الكبائر ، فلا يجوز إلا أن يعلم أنه يأمر بالطاعة ، وينهى عن المعصية ، وقيل ، يجزئ إذا عطف على التوحيد ما دونه من الفرائض ، وعلى الشرك وما دونه من الكبائر ، وأمر الله ونهى معناه : إيجابه ، وخطابه ، وكلاهما فعل له كما مر ، وأن يعرف الخالق الرازق المستحق لغاية الخضوع ، وأن يخلص العبادة له ، وأن يعرف رسوله وحبيبه محمد صلى الله عليه وسلم ، والا أشرك كما مر وأن الله من علينا بالنعم ، وهى عبارة عن المنفعة التى أوصاها الله لنا على جملة الاحسان والتفضل منه ، ونعمه علينا لا تحصى ، كخلق البدن وقواه ، وإشراقه بالروح ، والعقل ، والفهم ، والفكر ، والايمان ، والعلم ، والهدى والتوفيق ، والعون ، وجميع الملائ كما تقدم .

والنعمة العظمى الجنة : خاصة بالمسلمين ، وأن يعرف ما نصبه من الدلائل على وجوده ووحدانيته ، كالكتب والرسل ، والسموات وما فيها ، والارض وما فيها وما عليها ، وسائر الحيوان وما فيه من العجائب ونحو ذلك من الايات الواضحة على معرفته ، وقد نبه على ذلك فى أكثر القرآن كقوله ، « الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون » فتضمنت هذه الاية دلالة الآفاق

من الاجرام والاعراض ، فذكر أعظمها جرماً ليدخل فيه سائر الاجسام ، من الكبر والصغر ، وأشمّلها وأغمضها متناسولا الاعراض ، ليدخل في الدلالة بها الدلالة سائر الاعراض الظاهرة والخفية ، ثم قال ، « هو الذى خلقكم من طين » الآية •

فنبه فيها على دلالة الانفس ، فذكر المبتدأ أو المنتهى تصريحاً . ولوح بغيرهما ، مما صرح به في غير هذه الآية كقوله : « هو الذى خلقكم من تراب » ، الآية ، وما شاكلها ، وكذا سائر الاشياء التى ذكرها في غيرها تفصيلاً ، للدلالة على باهر قدرته وكمال علمه وعموم ارادته ، ألا ترى كيف استبعد الكفر والشك مع ظهور هذه الآيات البينات وقال : « ثم الذين كفروا » الآية بلفظ ، ثم المشعرة بل صدور الكفر معه مجرد عتو وحماسة ، الى غير ذلك من الآيات كما سبق ، وأن يخاف من عذاب الله ويشفق منه بحيث لا يخرجـه الافراط في الخوف الى الكفر ، وهو الأيـاس من رحمة الله ، وأن يرجوها ويطمع فيها بحيث لا يخرجـه الافراط في طمعه الى الضـران ، وهو الامن من مكر الله ، أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه ، بلـ الراجب عليه الخوف الخالى من القنوط ، والرجاء الخالى من الغرور فهما سوطان زاجران ، الخوف زاجر رادع عن المعاصى والمناهى ، والرجاء رادع باعث الى فعل الطاعات والمأمورات ، وضدها الامن والأيـاس ، ولا يصح الخوف خالياً من الرجاء ، والا كان ايـاساً ولا الرجاء خالياً من الخوف ، والا كان آمناً ، وأن يتولى أهل الولاية ويتبرأ من أهل البراءة ، وهذا مراد صاحب العقيدة بقوله : ستة تجب على ابن آدم بسـتة ،

الكلفة مع البلوغ ، والامر ، والنهى ، ومعرفة الله ، ومعرفة الرسول ،
والمن ، والدلائل ، والخوف ، والرجاء ، والولاية ، والبراءة •

وحاصل معناه ، أن التكليف هو الزام الله العبد ما فيه كلفة :
أى العلم بأنه مكلف يجب عليه مع حصول بلوغه ، وأن يجب عليه أن
يعرف الله سبحانه ، بأنه يجب له الألوهية والربوبية والوحدانية ، وبأن
يجوز له ، الخلق ، والافناء ، والاعادة ، وبأنه يستحيل عليه الشريك ،
والصاحبة ، والولد ، مع معرفة رسوله بما يجب له من الصدق ، والتبليغ
والرسالة ، وبما لا يجوز له من النوم ، والغلط ، والنسيان ، وسائر
المباح ، وبما يستحيل عليه من ، الغش ، والخيانة ، والكذب وما فى
معناها ، ومعرفة أن الله أمر بطاعته مع معرفة أنه ناه عن معصيته ،
ومعرفة نعمه مع معرفة كونها دلائل وجوده ووحدانيته ، ومعرفة وجوب
الخلق عليه من عقاب الله ، وإثباته فى قلبه مع معرفة وجوب رجائه
لرحمته عليه ، وإثباته فى قلبه أيضا ومع معرفة وجوب الولاية عليه لأهل
طاعة الله ، مع معرفة وجوب البراءة عليه لأهل معصيته ، فمعنى معية
الكل اجتماعه فى وجوب العلم والامتثال على المكلف •

المقصد الثالث عشر

ندين لله تعالى ونطيعه ونتقرب اليه بعشرين صلاة ، ثمانى منها فرض ، واثنى عشرة سنة ، فالفرض : هى الصلوات الخمس ، والوتر : على رأى جماعة من أصحابنا ، منهم محمد بن محبوب ، وأكثرهم لا يرونه واجبا ، وهو مذهب الربيع بن حبيب رحمهم الله ، والجمعة : والحج على المستطيع ، والسنة : هى ركعتان قبل صلاة الفجر ، ركعتان بعد صلاة المغرب ، وصلاة العيدين ، وصلاة الميت ، وقيام رمضان ، وصلاة الضوف ، والكسوف ، وصلاة الزلزلة ، وركعتان خلف المقام ، وسجود التلاوة ، والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم : وهى الترحم ، فى الصلوات الخمس فرض على الأعيان ، وشهرتها وعدد ركوعها وما فيها ، مقرر كل ذلك محله ، ولا ينقص من عددها الا المسافر فى الرباعية والخائف فى الجميع ، والمصلى مع الامام الجمعة ، ويرى ابن حبوب : الكفارة على ترك الوتر الى خروج وقته ، ومن أنكره أو أنكر الاختتان قتل ولا يصلى عليه .

قال الشماخى : ويحتمل أن يكون الكفر عنده شركا ، ومن أنكر السنة المتواترة ولو كانت فضيلة أو رد على النبى مواجهة أشرك ، وقيل ، نافق ، ومن أنكر فريضة من المنصوصة انكارا من غير تأويل فهو مثل ، من أنكر الله ، ورسوله ، وملائكته وغيرهم فى الشرك ، خلافا لجهم بن صفوان ، ومن وافقه فى ذلك ، كابن الحسين ، وابن عمير فانهما يقولان : التوحيد محصور فى قوله لا اله الا الله ، فان ذلك تكذيب لله عز وجل ، بدليل ولا أشرك بربى أحدا بعد قوله : « وما أظن الساعة قائمة » ،

« ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله » ، والايمان هو ما ذكر قبل ، ومعنى الرد في قولهم الرد على الله وعلى الرسول ، مواجهة مشرك للنقض ، فان من رد شيئاً فقد نقضه وبالعكس •

ويجب علينا أن نعلم : أن على امتثال جميع الطاعات ثواباً ، وأن على ترك التوحيد وفعل الشرك عقاباً ، وأما ترك سائر الطاعات ، وفعل سائر الكبائر ففيل لا يجب علينا ، بل يسع جهل العقاب فيها ، وقيل : يجب في ترك الصلاة خاصة ، وقيل : غير الصلاة لا حق بالصلاة ، وهى مسألة أبى زكريا مع المشايخ ، فتحصل فى المسألة ثلاثة أقوال •

المرصد الثالث

في الولاية والبراءة وفيه مقاصد

الأول : الناس ثلاثة ، مسلم ومنافق ، ومثرك ، والمراد بالمسام : الموفق ودليله قوله تعالى « واشهد بأننا مسلمون » أى مخلصون « وأمرت أن أكون من المسلمين » « وعليه توكّلوا ان كنتم مسلمين » ، « وأنا أول المسلمين » وكل ذلك بمعنى الاخلاص ، وهو فى القرآن كثير — قال الشماخى : فان قلت كيف يحمل على الاخلاص ؟ مع قولهم « هل يستطيع ربك أن ينزل علينا » الآية بعد « واشهد بأننا مسلمون » وهذا غير الشك — قلت لما ادعوا الاخلاص اتبعه تعالى بذكر سؤالهم ، تنبيها على بطلان دعواهم ، أو يكون سؤالهم لازدياد اليقين ، والتثبيت ، كقول الخليل عليه السلام « أرنى كيف تحيى الموتى » ومعنى « هل يستطيع ربك » هل يتألف ، عبروا عن المسبب بالسبب ، لكونه أولى ، ويؤيد ما مكنا من أن المسلم هو الموفق قوله تعالى « يحكم بها النبيون والذين أسلموا » لا يقال : هذا انقضى لدعواكم ، فانكم تقولون فى حق الموحدين ، أسلم فلان ، وان كان غير موف ، فيلزم اتحاد الموف وغيره — لأننا نقول : الامر كذلك ، لكن الاستدلال باسم هذا لأجل وقوعه فى صلة الدين ، والوصول انما سيق وصله لوصف المعارف بالجميل ، فكأنه اسم فاعل مع اك ، أى المسلمون ، ويؤيد صحة ذلك أن الله سبحانه ساق الآية مدحا للأنبياء ، واطهارا لشرف الاسلام ، ليرغب فيه بخلاف ، أسم اذا لم يكن هكذا لأن الافعال لا تقتضى الاسماء ، حتى يرشح ذلك ، والمراد من المشترك من معه خصلة من الشرك ، وكذا المنافق .

المقصد الثانى

الولاية ، وحقيقتها ، الحب بالجنسان ، والذكر باللسان ، والميل بالقلب والجوارح ، الى مطيع لطاعة أربعة أوجه : وقيل سبعة : أحدها ولاية الجملة ، وهى فرض عين مع البلوغ كما مر ، وتاركها مشرك ، وإنشاك فيه يسعه عدم تشريكه حتى تقوم عليه الحجة به ، لا عدم تكفيره ، وهى : أن توالى جميع أولياء الله تعالى من المسلمين الاولين والآخرين ، من الجن ، والانس ، والاحرار ، والعبيد ، والذكران ، والاناث ، والصغار والكبار عرفهم أو لم يعرفهم .

الثانى : ولاية المعصومين وهى : ولاية الجملة ، غير ان المعصومين أخص من المسلمين ، فيجب ولاية جملة الانبياء ، والرسول ، ويشرك تاركها ، والقسييسين ، أى الرؤساء فى العلم والذين من المؤمنين والرهبان أى الخائفين من الله المؤمنين ، وهم أى الرهبان سبعون رجلا أرسلهم النجاش ذووا فقه وسنة ، فقرأ عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم « يس » فبكوا ، وقيل : هم اثنى عشر رجلا سبعة قسيسون ، وخمسة رهبان وجه بهم ، فلما لقوه عليه السلام ، قرأ عليهم ما أنزل عليه فبكوا ، وآمنوا ، وقيل : هذا النجاشى نفسه ، أى المراد قوله تعالى « واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول » الآية ومثله فى القرآن كثير ، وقيل : اثنان وثلاثون من الحبشة ، وثمانية من رهبان الشام ، أسلموا حين هاجر اليهم المؤمنون وأصحاب الكهف ، أى الغار الواسع فى الجبل ، وقصتهم مشهورة ، وقد اختلف فيهم الآن فرجح قوم أنهم أموات ، وآخرون أنهم أحياء ، وسترهم الله عن الاعين ، وهو الأرجح عندى ،

كما يدل عليه ظاهر التنزيل وأصحاب الاختود ، وهو حفير في الأرض صنع بعض ملوك اليمن لمن أسلم من رعيته ، فأوقده لعنه الله نارا أو ألقاهم فيها •

وقوم يونس ابن متى ، بوزن حتى قيل متى أمه ، وهو من الاسباط ، وكان في زمان أشعيا ، أرسله الله الى أهل نينوى من أرض الموصل فكذبوه ، فذهب عنهم مغاضبا فضا فزول العذاب عليهم حين فقدوه ، قيل : أضرمهم بنزوله الأربعين ليلة ، فنزل غيم من السماء ، اسودت به مدينتهم لخمس وثلاثين فبزوا الى الصعيد ، ففرقوا بين الانعام واولادها ، والنساء وبنيتها ، واظهروا الايمان فعلت الاصوات بالضجيج ، وقيل : عجوا أربعين ليلة ، فكشف عنهم وكان يوم جمعة فوافقت عاشوراء ، والخلف في كونهم أحياء الى الآن وسترخوا عن لأعين ، أو أمواتا كما مر •

وسحرة فرعون ، وقصتهم مشهورة ، وكانوا عما قيل مائتي ألفا ومائتين واثنين وخمسين ، وقيل : غير ذلك ، وحبيب النجار المراد بقوله تعالى « انى آمنتم بربكم فاسمعون » فان حبيبا اسمه والنجار نعت له ، وصف بذلك لانه كان قبل اسلامه ينحت الصلبان ، ومؤمن آل فرعون المشار اليه بقوله تعالى « وقال رجل مؤمن من آل فرعون - الآية ، فهؤلاء المعصومون عشرة من الرجال •

وأما النساء فأما حواء بالفتح والتشديد والمد ، أم البشر زوج آدم عليه السلام ، وسميت بذلك لأنها خلقت من حى ، وهو : ضلع من أضلاعه ، وهو القصير من الجانب الايسر منه ، قيل : أنه لما دخل الجنة

واستوحش ، خلقت من ضلعه المذكور ، فلما انتبه رآها ، فقال : من أنت ، فقالت : له امرأة ، خلقت من ضلعك الايسر لتسكن اليها . قال البدر الثلاثي : لم تسم في القرآن ، لأن آدم لا زوج له غيرها ، فقد عاشت تسعمائة سنة ، وسبعين سنة منها بعد آدم ، سبع وستون وسبعة أشهر ، وعاش آدم ألف سنة ، وقيل : تسعمائة سنة ، وستين سنة ، وسارة بنت هارون بنت حوى بنت عم ابراهيم عليه السلام ، وهى زوجته المشار اليها بقوله تعالى « فضحكت » الآية .

قال العلامة الشماخى : والصواب ، أن هارون أخو ابراهيم أبو لوط عليهم السلام ، ورحمة امرأة أيوب من ولد ردم بن عيص ابن اسحاق ابن ابراهيم ، وأم من أولاد لوط ، ورحمة قيل : بنت يوسف ، وأما زليخا ، وقد أشير اليها بقوله تعالى « وآتيناه أهله » ، وآسية بنت مزاحم ، امرأة فرعون ، المشار اليها بقوله تعالى « ضرب الله مثلا للذين آمنوا » الآية ، وحنة أم مريم ، هى زوج زكريا ، أم يحيى المشار اليها بقوله تعالى « ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجة » ، وامنة امرأة عمران ، المشار اليها بقوله تعالى « اذ قالت امرأة عمران » وهى أم مريم ، وزليخا امرأة يوسف ، المشار اليها بقوله تعالى « الآن حصص الحق » الآية ، ومريم بنت عمران ، أم عيسى قيل : حملت به على ثلاثة عشر عاما ، وعاشت بعد ما رفع ستة وستين سنة ، وماتت على مائة واثنى عشرة سنة ، والخلاف كثير ، وقد صرح باسمها فى القرآن ، وأما قنة وهى الماشطة لابنة فرعون ، المصلحة لرأسها ، وهى امرأة حزقيل ، وهو مؤمن آل فرعون ، فقال الثلاثي ، تبعا للشماخى ، لم أطلع على التصريح بها فى القرآن ولا على الاشارة اليها ، وعائشة بنت أبى بكر : عبد الله

سيق الصديق ابن أبي قحافة ، وهو : عثمان بن عامر بن سعيد بن تميم بن مرة كعب بن لوى ، وهو قرشى وكذا عمر بن الخطـاب بن نفيل بن عبد العربى رياح بن عبد الله بن قرط بن رازح بن عدى بن كعب بن لوى ، وفى بعض النسخ بدل بن رزاح رواح وعائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وامها ام رومان بنت عامر ، كانت مسماة على جبير بن مطعم ، فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها بمكة عام عشرة من النبوة فى شوال بنت ست سنين ، واعرس بها فى المدينة فى شوال على راس ثمانية عشر شهرا ، وقيل سبعة عشر ، وقيل بنت تسع سنين ، وبقيت معه مثلها ، وماتت ليلة سبع عشرة من رمضان ، عام سبعة وخمسين ، وقيل ثمانية فى أيام معاوية ، ودفنت ايـلا بالبقيع بايضاء منها بذلك ، وصلى عليها أبو هريرة ، ولم يتزوج سيدنا بكر سواها ، وكانت فقيهة عالمة ، فصيحة ، كثيرة الرواية عنه ، عارفة بايام العرب ، اى حروبها الواقعة بينهم ، واشعارهم روى عنها جماعة ، وهى احب الناس الى سيدنا ، وقد ابتليت بقضية الجمل وتابت ، وقد اثنى الله عليها بقوله « اولئك مبرؤن » الاية وما قبلها ، وقال صلى الله عليه وسلم « كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا اربع ، مريم بنت عمران وآسية بنت مزاحم ، وخديجة بنت خويلد ، وان فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام » .

قال الشماخى فى النساء فى الاول ، يعنى قوله ولم يكمل من النساء ، والثانى : يعنى قوله ، وان فضل عائشة على النساء ، ما عدى الثلاث ، وهن مريم ، وخديجة ، فهذه المعصومات عشرة ، وزاد الشماخى ام موسى واسمها على ما قيد يوحاىذ بضم التـحية ثم واوساكنة ، ثم خاء

معجزة مفتوحة ، ثم الف مقصورة ، ثم باء موحدة مفتوحة ، ثم ذال معجزة ، وهو غير منصرف للعملية والتانيث ، وهو اسم عجمي ، واخت موسى واسمها مريم ، وام ابراهيم ، بدليل استغفاره لها ، ولم يبرأ منها ، كما تبرأ من ابيه ، وكذا سائر نساء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، التي مات عنهن ، وخديجة وبناته ، وقد اثنى الله على ازواجه « ان اخترن الله ورسوله وقد بلغن ووعدهن على الاحسان » وقد احسن صاحبة سليمان والخضر واسمه قيل أبو العباس وقيل موسى وهى بلقيس المشار اليها بقوله واسلمت مع سليمان الالية ، وبنات لوط ، المشار اليهن بقوله « فانجيناها واهله الا امرأته » الالية وبقيته « فاخرجنا من كان فيها » الالية وام اسماعيل ، واسمها هاجر ، فولاية من صرح باسمه توحيد والبراءة منه شرك ، قال ولكن مما يوسع فيه قبل قيام الحجة به علينا ، ولايتهم جملة ، والمصرح باسمه كالانبياء المسمين ، ومريم وفى عطف ام موسى عليها سهو ، بل هى من المصرح به لا باسمه ، كامرأة فرعون ، وامرأة عمران وامرأة ابراهيم ، ونحوهن ، وفتى موسى ومؤمن آل فرعون ، وأبو بكر ، وابن ام مكتوم ، ومن دخل فى العمود كأضماره حيث قال: تعالى « ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله » الالية والنجاشي ، ووفده لقوله تعالى « ذلك بان منهم قسيسين ورهبانا » لنقل الثقات انهما فيهم نزلت .

المقصد الثالث

إذا عرفت معنى الولاية وترتيبها •

فاعلم ان سبب وجوبهما ، الاعمال الصالحة ، بان يكون الشخص المستحق لها موافقا في المذهب ، موفيا بدين الله عز و علا ، بمعنى أن تكون اخباره ومذاهبه مقبولة ، فمن استوفى ما افترض الله عليه من علم ما لا يسع جهله ، وفعل ما لا يسع تركه ، وترك ما لا يسع فعله ، فقد حسنت هيئته وحالته ، والمعنى انها لا تجب على المكلف ، الا لمن علم منه خيرا ، وهو فعل المامورات وترك المنهيات ، ويثاب لاجلها المتولى ، المائل بقلبه وجوارحه ، الى المتولى المستحق للولاية ، وقيل يثابان عليها معا •

اما الاول فلادائه الفرض الواجب عليه •

واما الثانى فاطاعته واطهاره الحالة الحسنة ، التى تكون سببا للاقتداء به ، فالساعى فى الخير كفاعله ، ومن ضيع ولاية من وجبت ولايته ، فقد كفر ، فان كان من المنصوص عليهما ، أو نزل فيهم النص بعد التضييع ، فهو مشرك ، وقيل من ضيع ولاية من نزل فيه النص بعد التضييع ، انه منافق ، ومن تولى من لا تجب ولايته ، بان كان معه كبيرة وتولاه عليها فقد نافق ، ان لم يكن منصوصا عليه بالشر ، واشرك إن كان منصوصا عليه به ، وكذا من اخرها بعد وجوبها فقد نافق ايضا ، ان كان غير منصوص عليه بالخير ، واشرك ان كان منصوصا عليه ، نيرة وضد •

الولاية : البراءة ، فلا يجوز الانتقال من أحدها الى الوقوف فيمن

كانت ولايته أو براءته لذاته ، لا بالتبع لغيره ، كأطفال المسلمين الذاهبة ولايتهم ببلوغهم ، فانهم ينتقل فيهم من الولاية الى الوقوف ، فقـول مشايخنا : : لا انتقال من الولاية ، الا الى البراءة ، محمول عليهم الولاية الذاتية ، وعليه فلا يرد اعتراض البدر الشماخي ، وتجب على الشخص ولاية نفسه ، وهى ، توبته عما صدر منه ، وانكفاه عن الذنوب فالباء فى قول لصاحب العقيدة ، وذلك بالتوبة الى آخره تصيرية لا سببية ، خلافا للثلاثى ، وكذا ولاية أطفاله ، وعبيده الاطفال ومواليه الصغار ، ومعنى ولاية الله لعباده : علمه بهم ورجوعهم الى دار الثواب ، وبمنزلهم فيها ، أى ثبوتهم واقرارهم ، قال البدر الثلاثى : الظاهر أن ولاية الله لهم ، توفيقه لهم وهدايته اياهم لامتثال المأمورات ، وترك المنهيات ، قلت : وهو حسن ، غير ان تفسيره منازلهم بمراتبهم بعيد ، وأدلة أن الله موال لأولياءه قوله : « يحبهم ويحبونه » وقوله « الله ولى الذين آمنوا » الى غير ذلك من الآيات ، وكذا اجماع الامة ، أن الولاية من الصفات يوصف بها فى الازل ، فلا تنقلب على الصحيح ، فان أبا بكر لم يزل بعين الرضى ، ومعنى ما نقل عنه رضى الله عنه أن الله عادى ، فلم يوالى ، ووالى فلم يعادى ، الاشارة الى ذلك ، وليس المراد منها اثبات الافعال فى الازل ، لانه يستلزم من اثباتها فيه اثبات المسوالى والمعادى فيه ، وهو محال ، بخلاف الاسماء ، فانها لا تقتضى أزمنة كما مر ، ومعنى ولاية العباد لله عز وعلا قبول جميع ما أمرهم به ، امتثالا ، وجميع ما نهاهم عنه ، تركا .

المقصد الرابع

في ولاية الأشخاص ، وهى الرابعة من وجوه الولاية ، وأدلة وجوبها كثيرة ، وغرضنا الاقتصاد ، قال الشماخى : ويستدل على وجوبها أيضا ، أدلة براءة الأشخاص ، فان الدليل اذا قام على براءة الأشخاص التى هى ضد ولاية الأشخاص ، قام على وجوب ولاية الأشخاص ، ولها فى غير المنصوص عليه شروط ، وأما المنصوص عليه ، فولاية توحيد ، وتركها شرك ، اذا تعين باسمه على لسان الرسول عليه السلام له ، كأسماء الانبياء ، وتلك الشروط : أن تظهر جلية ، ترضاها العين ، وأن ينقل عنه الوفاء ، فلا تسمع عنه الاذن الا ما يرضيها ، وأن يسكن القلب الى ما تؤدى اليه الحواس من حسن المذاهب ، بامتنال ما أمر به ، وترك ما نهى عنه ، وأن يوافقك فى مذهبك الخاص بك ، ومن آخرها بعد استكمال الشروط نافق فى غير المنصوص عليه من عند الله ، وفيه أشرك ، سراء كان الترك بالتصنيع ، أو بالجهل ، ومثله من تولى قبل العلم بالوفاء ، ومن ولاية الأشخاص ، ولاية البيضة ، وهى : الجماعة ، وهى : ولاية الساطان العادل ، وولاية كاتبه ووزيره وخازنه وجميع من كان تحت لولايته ، وولاية كل مشهور بالخير ، بل وجميع أئمة المسلمين وقادة الدين •

قال الشماخى : ومن ولاية الجملة عندى ، ولاية من كان تحت الولاية ، وقال الفاضل المحشى : ما حاصله ، أن ولاية الجملة لا قصد فيها الى حصة فى الخارج ، ولا يدخل فيها الا المؤمن عند الله ، بخلاف المتولى بولاية البيضة ، فانها ممن توالى ولا تركى ، فالاحسن أن تكون قسما برأسه ، فعلى كلام الشماخى ، ترجع الولاية الى قسمين ، وهما

ولاية الجملة وولاية الاشخاص ، فان المعصومين اما جمل واما
أشخاص ، والمراد بكاتبه ضبط ما يدخل اليه ، ويخرج منه في الاموال ،
وأمره ، ونهيه بالكفاية ، وبوزيره خادمه الحامل لثقله المعين له برأيه ،
وبخازنه حافظ ماله ومحزره بمن كان تحت لولاية من كان تحت أمره
ونهيـــــــــــــــــه •

قال الثلاثي : وفي التعبير به عنهما مجاز مرسل ، علاقته للزوم من
قبيل التعبير باسم الملزوم عن اللازم ، لاستلزام لواز السلطان أمره
ونهيـــــــــــــــــه •

قال السماخي : وجهات الولاية أربع العلم بالوفاء ، والشهرة
التي لا تدفع ، وشهادة العدلين ، وشهادة العدل الواحد ، ولو امرأة ،
قال ابن جعفر ، أو عبد حكاه عن أبي المؤثر ، ويثبت العبد العدالة عنده
ولا يشهد ، قال وفيه الخلاف ، الصحيح أن الولاية والعدالة تجبان
بالعبد حملا على وجوب العمل بخبر العدل ، وهي : قضية أبي ميمون
الخطابي ، مع ابن عباد المصري ، من أصحاب أبي عبيدة رضى الله عنهم ،
كما هو معلوم في السير ، والمشهور في الخبر ، لتمكن ولايته ورسوخها في
النفس ، لا يبرأ منه الا بشهادة ، كالامام العدل ، وأئمة المسلمين
وقاداتهم في الدين ، ومن تبرأ من متولى برىء منه ، واو كان متولى ،
وهي قضية : ضمام ابن السائب رضى الله عنه ، ومن تبرأ منه متوليان
برىء منه ، وهي قضية : جابر بن زيد في قوله : لعن الله من اعنتما ،
ومن ولاية الاشخاص ولاية من رجع من الشرك الى الاسلام ، لقوله
تعالى : « قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ولقوله عليه
السلام « الاسلام حب لما قبله » •

وقيل : لا يتولى في هذا الزمان حتى يدين بالبراءة من الجبابة ،
ومنها أيضا : ولاية من رجع من دين الخلاف الى دين الوفاق ، اذا لم
يمنعه من الولاية الا الخلاف الذي كان عليه ، وقد رجع عن جميع ما
يدين به •

وقال الشماخي أيضا ، ومن ولاية الجملة عندي ، ولاية أطفال
المسلمين ، ان لم يقصد الى معين ، وان قصد ، فمن ولاية الاشخاص
لقوله تعالى : « والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم بايمان » الآية ،
ولقوله عليه السلام ، « تمام رضاعتك يا بنى فى الجنة » ، وفى ولاية
الاطفال من ممالئهم خلاف ، يعنى قال : بعضهم تجب وقال : بعضهم
بالوقوف فيهم ، الى ظهور حالهم عند البلوغ ، وأما أطفال المشركين
والمنافقين فقال : أئمتنا بالوقوف فيهم لقوله عليه السلام « الله أعلم
بما كانوا عاملين ان لو كانوا عاملين » وقالت الصفرية وأصحاب
الحديث : أن الاطفال بمنزلة الالباء ، فأطفال المسلمين مسلمون ، وأطفال
المشركين مشركون ، وأطفال المنافقين منافقون ، وقيل : بولاية الجميع ،
وهو قول معاذ بن جبل رضى الله عنه لقوله عليه السلام « كل مولود
يولد على الفطرة » ، الحديث ، وقال ، النكار ، بالوقوف فى الكل •

المقصد الخامس

فى البراءة : وهى : البغض بالجنان ، والشتم باللسان ، والميل بالقلب والجوارح عن عارض لعصيانه ، وهى أربعة أوجه : وقيل سنة •

أعلم أن البراءة : من الفروض الواجبة على المكلف ، عند بلوغه ، كالولاية ، كما مر ودليل وجوبها قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » الآية « ولا تتخذوا اليهود والنصارى » الآية ، « ولا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا » الآية فى أمثالها •

قال الشماخى أيضا : قد بين الله تعالى موضع الولاية بقوله « انما وليكم الله ورسوله » الآية ، الى « الغالبون » ، أى فقد تولى من تولى الولاية ، وجعلها فى موضعها ، وتولى حزب الله ، واعتقد بمن لا يغالب ، وهو الله تعالى ألا تراه كيف حصر الولاية فيمن ذكر ، وأخلصها بالذين يقيمون الصلاة وأخلاها من المنافقين والكفار ، وقال تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا أبائكم » الآية الى « الفاسقين » « ولا تتخذوا بطانة من دونكم » الآية « ولا تتولوا قوما غضب الله عليهم » ، وأدلة البراءة ، أكثر من أن تحصى ، وكذلك ما سمعت فى الحديث : [ليس منا فهو براءة] على اختيار ابن بركة ، وغيره من الائمة ، فبراءة الجملة توحيد وهى : البراءة من جميع المشركين والفاسقين ، ولو اناثا أو عبيدا أو أمواتا أو أحياء ، وكذا من أهل الوعيد ، وهم كل من ذكره الله تعالى على لسان رسوله ، وذمه باسأته وعصيانه ، وأوجب له النار والهلاك وهى من براءة الجملة •

قال الشماخي : هذا اذا أخذتها جملة ، وأما اذا تتبعناها تفصيلا فهي الى براءة الاشخاص أقرب ، وأهل الوعيد هم : هامان ، من جند فرعون وهو وزيره من أقارب موسى عليه السلام ، والنمرود وهو كنعان الجبار الأمر بحرق ابراهيم عليه السلام ، وامرأة نوح وامرأة لوط المشار اليها بقوله تعالى « كانتا تحت عبيدين من عبادنا الصالحين » الى قوله تعالى الداخلين ، الآية ، وكذا سائر الامم المكذبة لرسولها ، وأخبر الله تعالى باهلاكها ، كعاد ، وقوم نوح ، وقوم لوط ، وأصحاب الأيكة ، وقوم تبع ، وأصحاب الرس ، والمعذبين لأصحاب الاخدود ، والذين اعتدوا في السبت والذين كفروا من أهل المائدة ، وكل من مات على غير الاسلام .

وبراءة الاشخاص ، وهي : كل من رأينا منه شرا ، أو سمعناه عنه ، على ما يستقف عليه ، فتجب علينا البراءة منه ، والقصد اليه بها ، وبراءة السلطان الجائر ، وكتابه ، ووزيره ، وخازنه ، وجميع من يعينه على ظلمه ، لا من كان تحت لموائه ، لانه ربما كان فيه مسلم فازمه تقية على نفسه أو ماله وبراءة كل من رجع من الاسلام الى الشرك ، أو من أهل الوفاق الى أهل الخلاف .

وأدلة وجوب براءة الاشخاص : قوله تعالى : « فلما تبين له أنه عدوا لله تبرأ منه » « وما كان للنبي والذين آمنوا « الى « الجحيم » « انا برآء منكم » الآية ، « واشهدوا أني بريء مما تشركون » لانه كما قال الشماخي ، اذا تبرأ من شركهم ، فقد تبرأ منهم ، وقوله : انسوح عليه السلام « أنه ليس من أهك » الى « الجاهلين » ، « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » ، وهي كثيرة ، وتجب البراءة من الشخص بأحد

أمور أربعة : أن يخبر الله عنه باسمه ، كفرعون ، وأبى لهب ، فالبراءة من هذا توحيد ، أو يقر بأنه مصر على صغيرة ، أو مقترف للكبيرة ، ولم يتب منها ، أو أن تشاهده بفعلها ، أو يخبرك عدلان فما فوق أنه فعلها ، أو أنهما تبرأ منه ، ولا يتبرأ من المشهور في الخبر بالشهرة ، ولا بالشهادة ، أو أن يشهر في الشر كأئمة الجورة •

تنبيه : المتولى إذا قارف كبيرة ، فعلينا استتابته ، فان أصر تبرأنا منه ، وقيل : يبرأ منه ، ثم يستتاب ، وان تكرر منه الفعل ، والتوبة ، فكذلك الحكم ، الى ثلاث ، ثم لا عليك منه ، قال أبو عبيدة : دائما حتى يكون الشيطان هو الخاسر ، ولا يتبرأ من الفاعل حتى الفعل كبيرة ، وان أخذت عن عالم واحد ، أن الفعل كبيرة فتبرأ ولا عليك ، ان سبق الأخذ ، والا فلا بد من اثنين : وهو على ما كان عليه ، حتى تسأل ان جهلت ، وأن تبرأ من متولاك تبرأت منه ، وهي قضية ضمام السابقة ، ولو كان المتبرئ متولى لك أيضا •

وقال أبو عبيدة ، من رأى متولى على فعل معصيته ، شبه الزنى ، وهو لا يعلم ما انحكم فيه ، فله أن يكفه عنه ، حتى يسأل ولا يتولى على ذلك الفعل ولا يبرأ ممن تبرأ منه ، وعليه أن ييقى من تبرأ منه على ولايته ، ان سبقت ، وليس عليه أن يكف عنه ، وان قال المتولى تبرأ منى فلان ، وفلان ، وهما متوليان برىء منه ، ومرتاب من جميع ذنوبه ، فلا يجزيه حتى يقصد الى ذلك الذنب بعينه ، قيما بيننا وبينه ، وقيل : يجزيه ، ومن قال برىء منى فلان ، على غير استحقاق فقليل : يبرأ منه ، لأنه رمى المتولى بكبيرة ، اذا نسب اليه ، أنه أوقع البراءة في غير موضعها ومن قال : هذا الفعل كبيرة ، أو كفر ، ففعله ، فهو كما قال الشماخي :

الى البراءة أقرب ، ومن تبرأ من واحد من جماعة المسلمين فهو هالك ، قال : وبقي في حظي من آثار أهل فزان ، أن لا تتولى أحدا ولو أعجبك حاله ، الا أن أخبرك المسلمون بولايته ، قال : ونصوص المشاركة والمغاربة ، على أن الولاية بالظواهر ، وحكم السرائر الى الله تعالى ، وكذلك البراءة ، ومن لم يستتب متولى رآه ارتكب كبيرة فهو مثله ، واذا تبرأ أحد المتولين من الآخر على فعل ، وتبرأ منه الآخر لبراءته منه ، فليس على السامع منهما شيء ، حتى يتبين الامر ، وكذا الشاك في المحرم ، مسلم ، والمستحيل هو الذى يرى راكب الزنا مسلما مثلا ، والمحرم الذى يراه غير مسلم ، وانما حكمنا على المصر على ذنب ولو صغير ، بالكفر ، والبراءة منه لكثرة الادلة وقوتها •

ومختصرنا لا يفى بالاستيعاب •

المرصد الرابع

في الملل وهى الشرائع وأحكامها وما يتعلق بذلك وفيه مقاصد

الأول : يجب علينا مع البلوغ معرفة الملل وأحكامها ، وأصل الملة : من أمالت الكتاب ، أما ملة الاسلام ، فهو اسم لما شرع الله على لسان أنبيائه ، ليتوصلوا به الى جواره ، وهو : قرينة المعنى من الدين ، والفرق بينهما ، على ما قيل : أن الملة تضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم ، واندن الى الله تعالى — وأما سائر الملل : فهو اسم ما شرعه الشيطان ، والملل ست : واحدة في الاسلام ، وخمس في الشرك ، وقد أشار الى جميعها بقوله تعالى « ان الذين آمنوا والذين هادوا » الآية فمن لم يعلم الملل فهو مشرك ، ومن علمها ، فلم يعلم حكم الله في أهلها ، فهو كمن لا يعلمها ، في أنه مشرك أيضا ، ومعنى علم ملة الاسلام : العلم بأنها ملة الاسلام ، وشريعته ، وبأن أهلها مسلمون ، ومعنى علم ما عداها : العلم ، بأنها ملل الشرك ، وشرائعه ، وبأن أهلها مشركون .

ومعنى علم حكم أهل الملل : العلم بأحكامهم الجارية فيهم ، ومعنى شرك بأهلها وجاهل حكم أهلها اتيانه بخصلة من خصال الشرك ، وقد ابتدأ الله عز وجل بملة الاسلام ، وقدمها اظهارا لشرفها والاهتمام بها ، اذ هى رأس الامر ، وعماده ، وعرفها بالموصول ، والجملة الفعلية ، قدحها لهم ، بتحديد كل خير في كل زمان ، وأتبعهم بالذين هادوا ، لكونهم أهل كتاب ، ترجع اليه أحكام سائر الانبياء ، حتى نسخ بالقرآن بعد نسخ بعضه بالانجيل ، وعرفهم بالامرين ذما لهم بكثرة تلويهم ، ونقضهم

لما عاهدوا عليه ، ويتجدد لهم في كل زمان أمر ، ولما ثبت الصابئون على واحدة ، وكذا النصارى ، عرفهما بالالف واللام وقدم الصابئين ، لكونهم أقدم ، وفي بعض الآيات ، تقديم النصارى لكونهم أهل الانجيل .

والمجوس : قوم يعبدون الشمس والقمر ، وينكحون ذوات المحارم ، ويزعمون أنهم على شريعة آدم عليه السلام ، « والذين أشركوا » هم : عبدة الاوثان ولفرط قبحها أخرجهم الله سبحانه وتعالى — ومن أحكام ملة الاسلام أخذ الصدقات من أغنيائهم — ووضعها في فقرائهم — والولاية والبراءة ، وأن يدعى من ضل منهم الى الهدى ، وترك ما به ضل فان بغى قاتله الامام حتى يرجع الى أمر الله ، وحل سفك دمه ، وحرّم سبى ذريته وغنيمة أمواله ، ويجاز عليه بأن يخرج ، ويتبع ان أدبر اذا كان له مأوى يأوى اليه ، والخلف في سلاح الباغى بعد انقضاء الحرب .

قال الشماخي : فالصحيح أنه يرد اليه ، وبذلك حكم أصحاب عبد الله بن يحيى ، وقيل : يدفن كما فعل أصحاب أبي بلال في الرجل الذي فتكوا به في داره ، فدفنوا معه ماله وسلاحه ، وقيل : يباع ، ويتصدق بخمسه مع الفقراء الذين شهدوا ، أو حضروا القتال ، وقال بعض : أئمتنا لا بأس للمسلمين أن يستعينوا بخيل ، ان وجدوها سارحة أو في رباطها ان كانت لعدوهم ، أو قتلوا أهلها عليها ، وكذا السلاح ان قتلوا أهلها ، أو من وجوده في منازلهم ، وقال أيضا : أيما رجل دخل في الاسلام فوجد شيئا من خيل أو سلاح ، وتشاوروا المسلمين في صدقاتهم ، فان اتفقوا على أن يؤثروه به على أهل الجهاد جاز لهم ذلك .

قال الشماخي : بعد حكاية ، هذه الاقوال والاحسن ترك حكايتها
وتحل الدماء بالابتداء بالظلم ، وبإظهار النفاق ، والارجاف ، وبالطعن ،
ويقتل النفس ظلما ، وبالسعى في الفساد ، وبتبديل أحكام الله ، الى
غير ذلك من الوجوه المفصلة في كتب الفقه .

وأما أحكام الملل الباقية : فالحكم في أهل الكتاب منهم ، أن يدعوهم
الامام الى الاسلام ، وهم : اليهود ، والنصارى ، بلا خلاف ، وحكم
الصائبين عندنا كحكم أهل الكتاب ، لأنهم يقرأون الزبور ، ويعبدون
الملائكة ، ويصلون الى القبلة ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما « أنهم
قوم بين اليهود والنصارى ، اختاروا مطايب التوراة ، ومطايب الانجيل
فقالوا أصبنا » وقيل : بين اليهود والمجوس ، وقيل : هم فرقتان فرقة
تقرأ الزبور وتعبد الملائكة ، وفرقة تعبد النجوم ولا تقرأ كتابا ، فهذه على
هذا ليست من أهل الكتاب ، فان جاءوا بالاسلام فلهم ما للمسلمين ،
وعليهم ما على المسلمين ، والا فليدعوهم ، الى الجزية بالذل والصغار ،
والقهر ، والهوان ، فان استكانوا لذلك ودفعوها ، حرمت دماؤهم
وأموالهم وسن ذرائعهم ، وهل للمسلمين أكل ذبائحهم ، وقيل جميع
طعامهم ونكاح الحرائر من نسائهم ، وصفة الدعوى ، أن يدعوا الرؤساء
والامراء من أهل القرى ، وأهل البادية ، وقيل : أن أهل البادية يدعوهم
فرادى ، ان علم لغتهم ، والا فبترجمانين أمينين ، وقيل : يجزى واحد ،
فهذا حكم جميع أهل الكتاب عند عامة الفقهاء .

وسئل على عن النصارى من بنى تغلب ، فقال « ليسوا على النصرانية
ولم يأخذوا منها الا شرب الخمر » وبه أخذ الشافعى ، وكان ابن عمر
لا يرى نكاح الكتابيات ، واذا سئل قرأ « ولا تتكحوا المشركات حتى

يؤمن » وتأول المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم بالذين كانوا منهم وأسلموا لقوله تعالى « ومن أهل الكتاب أمة قائمة » الآية وقال : لا شرك أعظم من قولها عيسى ربها ، ولا يجوز نكاح أمائهم ، خلافا لأبى حنيفة ، وإن أبوا الجزية ، حلت دماؤهم وسبيهم وغنيمتهم ، وحرمت ذبائحهم ، ونكاح حرائرهم ، ومقدار الجزية ما يرى الامام •

قال الشماخي : وفي عقيدة نفوسة ، والجزية على كل بالغ عاقل منهم عشرة دراهم ، ولا يحل منهم غير الجزية ، وليس على النساء ، ولا على العبيد ، ولا على المجانين جزية ، ويزيدون على التصاري درهمين ، لعلف دواب المسلمين ، وحميرا يصطلون بهما في الشتاء ، إذا باتوا عندهم في حال الجباية ، وقبل : في غيرها خمسة عشرة ، وفي كتب المشاركة أربعة دراهم على الغنى ، ودرهمان على المتوسط ودرهم على الفقير ، وليس على الشيخ ، والراهب ، والطفل والعبد شيء وذلك في كل شهر ، وقيل : كتب به عمر رضى الله عنه ، الى سهل بن حنيف حين ولاه على الكوفة ، واختلف في الفقير المفلس ، فقيل : يعطى لأن غناه في لسانه ، وقول أئمتنا من أهل المشرق أن لا شيء عليه ، وقول الجزية منهم من أعظم النعم عليهم ، وإنما سمي المأخوذ منهم جزية ، لانه يجزى عنهم ، دماءهم ، وغنيمة أموالهم ، وسبى صغارهم •

وحكم المجوس : كحكم أهل الكتاب ، الا في ، الذبائح ، والنكاح لقوله عليه السلام « رسنوا بهم سنة أهل الكتاب » ، أى في الجزية فقط ، وفي الكشف وقد روى عن ابن المسيب أنه إذا كان المسام مريضا فأمر مجوسيا أن يذكر اسم الله ويذبح فلا بأس ، وقال أبو المؤثر ان أمره بذلك في الصحة فلا بأس ، وقد أساء ، والوثنية لا يقبل منهم عير الاسلام ، فان أبوا منه قوتلوا بعد الدعوة اليه ، ولا يقبل منهم صلح ، ولا جزية ، ويسبون ، ويغنمون ، وأما أهل مكة وهم قريش فلا يسبون ، لحرمة النبي عليه السلام وقيل العرب كلها •

المقصود الثانى

جدة ما أنزل الله سبحانه من الكتب على أنبيائه : مائة كتاب وأربعة كتب ، منها خمسون على شيث ابن آدم ، وثلاثون على ادريس ، وعشرة على ابراهيم ، وعشرة على موسى قبل التوراة ، والتوراة لموسى ، والانجيل على عيسى ، والزبور على داود ، والفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم ، وكلها أنزلت مكتوبة فى الاواح ، الا القرآن ، أعلم أن الله تعالى لما هبط آدم الى الارض فتاب عليه ، بعد أن لقنه كلمات دالة على نبيه لقوله « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه » عقب ذلك بقوله « فاما يأتينكم من هدى » أى أبعث رسلا وأنزل كتباً بدليل قوله « والذين كفروا الى خالدون » فعمل آدم بموجب ما أمر الله به ، وانتهى عما نهى ، وأمر ببنيه ونهاهم فلما احتضر جمعهم وأوصاهم بدوام الطاعة لله سبحانه ، وأوصى عليهم ابنه شيث من بعده ، فأنزل الله عليه الخمسين كتاباً ، وهو أول من تقلد بالسيف على ما قيل ، ثم أطاعه أخوته غير قابيل ، وكانوا يعملون بحكمها ، ثم لما احتضر أوصى الى ابنه أنوشى ، فلما احتضر أوصى الى ابنه نينان ، فأوصى الى ابنه مهليل فأوصى الى ابنه اخنوخ ، وهو ادريس المشهور بهرمس الهرامسة ، وبالمثلث بالحكمة أى الملك ، والرسالة والحكمة ، والمراد من الرسائل فى قول نوح « ابلغكم رسالات ربي » رسائل جده ادريس ، ورسائل شيث ، وكان نزول التوراة على موسى بعد غرق فرعون ، وارتفع بنزولها ما وقع فى الامم قبلها من استئصال شافى من كذب نبيه ، الا ما وقع بالمعتدين فى السبت وأصحاب المائدة ، وأهل أنطاكية .

المقصد الثالث

المشهور أن جملة الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، فالمرسلون منهم ثلثمائة وثلاثة عشر ، وأهل الكافة منهم سبعة ، آدم وهو أبو البشر ، وأول الرسل إلى بنيهِ ، ثم نوح ابن لامك بن متوشلح بن ادريس ، أرسل إلى أهل الأرض كافة ، بدليل الاغراق بعد التكذيب ، ثم ابراهيم بن تارح بحاء مهملته بن مجور ابن اشعر بن فالغ بن عابر بن شاتح بن أرفخشذ بن نوح ، وقيل في مكان اشعر سالوغ ، وقيل بين مولده والطوفان ألف وتسع وسبعون سنة ، وبين الطوفان وموت آدم ألف سنة وكسر ، وقيل ألف وسبعمائة وكسر ، ثم موسى بن عمران بن يعهد بن قاهث بن لوى بن يعقوب ، وقيل غير ذلك ، ثم داود بن ايشامن ذرية يهوذا ابن يعقوب ، ثم عيسى بن مريم ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، ودليل كل منهم من الكتاب ظاهر ، وقد نظمهم على الترتيب في بيت وهو :

وآدم نوح والخليل كليمه

وداود عيسى والنبي محمد

والعرب منهم أربعة : أعنى من نطقت ألسنتهم بلغة العرب ، ممن ذكر في القرآن ، وان لم تكن نسبتهم عربية ، وهم هود ، واختلف في نسبه ، فقيل بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وقيل بن الخويلد بن عاد بن سعيد بن عاد ، وقيل : بن عبد الله بن الخويلد ، وقيل : ابن عامر بن أرفخشذ وهو عربى لساناً ونسبة لان عاداً عرب ، ثم صالح بن عبيد بن جابر بن هود ، وقيل : ابن كانوه بن عبيد بن ثمود بن

يعقوب ، وثمود عربى وفى الكشف ثمود بن عامر بن آدم ، ثم شعيب عربى اللسان من ذرية مدين بن ابراهيم ، وقيل : كان من أعمى وبه فسروا « انا لنراك فينا ضعيفا » ، ويرد ما ذكروه ، من أن شطراط الرسل أن يكون سالما من آفة العمى ونحوه ، ويسمى خطيب الانبياء بحسن مراجعة قومه ، ثم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ، وأربعة بعثوا بالسيق ، وهم : موسى بن عمران ، ثم يوشع بن النون بن افرايم بن يوسف بن يعقوب •

قال الشماخى : وفى القياس أن يكون ممن أرسل الى الكافة ، لانه أمر باحكام التوراة وخليفة موسى من بعده ، ثم داود ، وفى حكمه سليمان وهو ممن يكون مرسل الى الكافة فى القياس أيضا ، ثم نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وأربعة منهم لم يموتوا الى الآن ، وهم عيسى بن مريم بنت عمران بن ساسان ، من ولد سليمان من سبط يهوذا بن يعقوب ، وادريس فى السماء ، والخضر وهو ابو العباس بن عامر ، وقيل : اسمه موسى وقيل فى نسبه وهو : سليمان بن ملكان بن فالغ جد ابراهيم ، وقيل : من ولد فارس ، وقيل : من ولد اسماعيل ، وقيل : عنه ذلك ، وكان قيل على مقدمة ذى القرنين ، الأكبر ، الذى كان فى زمان ابراهيم ، وبلغ الخضر مع ذى القرنين ، لهو نهر الحياة فشرب منه ولم يعلم به ذو القرنين ، وهو المشار اليه بقوله تعالى « فوجد عبدا من عبادنا » الآية ، وعيسى قيل : فى السماء الثالثة ، مكسوا بالريش كالملائكة عابدا لله فيها ، وادريس أيضا كذلك فى السماء الرابعة ، وقيل : فى السادسة ، وقيل : فى السابعة ، وقيل فى الجنة متخلقا بأخلاق الملائكة فى العرو من الشهوة والبول والغائط ، والرافع لعيسى السحاب ، ولادريس ملك موكل بالشمس ، ولم ينزل منها الى الآن ، وعيسى قيل

نزل منها ورجع اليها ، والله أعلم ، والياس بن ياسين بن الغران بن هارون بن عمران ، قيل : لما كذبه قومه ، واعتكفوا على بعل أى صنم ، وآمن به اليسع ، دعى الله أن يرفعه اليه ويؤخر عنه ملاقاته الموت ، فخرج مع اليسع فوجد فرسا من نور ، فأمر بركوبه فكساه الله الريش ، وألبسه الذور ، وقطع عنه لذة المطعم والمشرب ، ويلتقى مع الخضر من بالموسم ، قيل : كل عام وهما فى الأرض •

ومن له اسماء أربعة أيضا يعقوب سمي به لتعقبه بعد أخيه العيص فى بطن أمه ، واسرائيل ومعناه صفى الله ، وعيسى وهو المسيح ، ويونس وهو ذو النون ، ومحمد وهو أحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ، وقيل : بزيادة ادريس وهو اخنوخ ، وذى الكفل ، وهو الياس ، ثلاثة منهم سريانيون ، وثيثة ، وادريس ، لما نقله أبو ذر عن الرسول - ول عليه السلام ، والاجداد منهم ثلاثة ، آدم لانه أبو البشر ، ونوح لانه لم يبق نسل بعد الطوفان الا له ، وابراهيم لان الله تعالى سماه أبا لانه أبو العدنانيين من قريش ، وغيرهم وهو أبو رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أبا لانه ، لان أمة الرسول فى حكم أولاده ، وأولو الحزم ، وهى القوة والصبر ، خمسة جميعها بعضهم فى بيت وهو :

أولو العزم نوح وال خليل كلاهما
وموسى وعيسى والنبي محمد

وأحزم الحزمة : من جمع عزم ، وحزما ، والحزم : النهى ، وجودة الرأى ، وفى المثل ، احزم من فرخ عقاب ، واحزم من الحرباء لأن ، فرخ العقاب يعرف من صغره وقت تجربته ، أن الصواب له قلة الحركة ، اذا جاءه أبوه بطعامه ، لان وكره فى أعلى الجبل ، فلو تحرك سقط ومات والحر بالا تخلق ساق شجرة حتى تمسك بأخرى •

المقصد الرابع

في معنى السنة

أعلم أن السنة : لغة : الطريقة ، والعادة ، واصطلاحها : قسمان ، أما في العبادات فما ليس بفرض من المندوب اليه ، وأما في الدليل : وهو المقصود هنا ، فهو ما صدر عن الرسول عليه السلام ، من غير القرآن ، من قول ، أو فعل ، أو تقرير ، وتحقيق ، ذلك أن يقال : الفعل إما أن يكون مجردا من القول الموافق له ، أو مقارنا له على وجه الامر ، أما الفعل المجرد ، إما أن يكون جليا ، كالأكل ، واللباس ، والقيام ، والمستحب : التأس به ، لانه مباح ، وإما أن يكون خاصا وقد ذكرناه في النيل ، فالمستحب التأسي به أيضا في غير ما حرم علينا منه ، لانه مندوب اليه ، وإما أن يكون بيانا للنص من وجوب ، كأفعاله في الصلاة والحج بقوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » « وخذوا عني مناسككم » ، وقطع يد السارق من الكوع ، بعد قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » اذ اليد في اللغة عامة الى المنكب ، واغتساله لمغيب الحشفة فيما أخبرت عائشة لقوله : « اذا التقى الختانان وجب الغسل » أو ندب كصلاة ركعتي الفجر ، والركعتين بعد المغرب ، لقوله : « فسيحه وادبار السجود » أو اباحة ، كإنتشاره بعد الجمعة ، وهو كثير ، وإما أن يكون غير بيان للنص ، وهو معلوم الجهة والصفة من الوجوب ، كالختان لانه لو لم يجب لكان ممتنعا ، كما امتنع قطع بعض الاعضاء غير ختان ، والحد والصلاة بالأذان أو الندب ، كتقصم مجرد القرية ، أو الاباحة كسائر أفعال الاباحة اذا فعلها ، فأمتته مثله فيه مطلقا .

وقيل : في العبادات فيه خاصة ، وقيل : هو بمنزلة ما لم تعلم له جهة ، واما أن يكون غير بيان بالنص وله معلوم الجهة ، فيحمل بالنسبة الى الامة عندنا على الندب ، وقيل : على الوجوب لقوله تعالى « وما أتاكم الرسول فخذوه ، الآية وما فعله فقد أتى به وقوله « فاتبعوه » وقوله « فاتبعوني يحبيكم الله » والامر للوجوب ، ولقوله تعالى « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، لقولة عائشة : « اغتسلنا تعنى نفسها والنبي » حين سئلت عن مغيب الحشفة فأوجبوا الغسل أيضا ، وخلع نعله للصلاة فخلعوا فاقروهم ، وأجيب بأن ما أتاكم : معنى ما أمركم والاتباع أن تفعل مثل فعله على الوجه الذي فعله ، وكذا التامس به والمتابعة بمثل ما أمر به ، أو نهى عنه وقول عائشة : بيان لقوله : « اذا التقى الختانان وجب الغسل » ، وخلع نعله بيان « لصلوا كما رأيتموني أصلى » وقيل : للإباحة ، وقيل : للوقوف ، وقيل : ان فهم قرينة ، فندب ، والا فإباحة قال الشماخي : وهذا قول حسن ، ولا يعبد أن يحمل عليه قول أصحابنا ، والتقرير كأن يفعل فعلا بمحض علمه به ، ولم ينكر انكارا واضحا كمرور كافر الى الكنيسة ، وكان قادرا على الانكار ، فاذا كان ذلك دل على الجواز من فاعله ومن غيره ، لان حكمه على الواحد كحكمه على الجماعة وان تقدم التحريم فهذا نسخ له .

تنبيه : الفعلان لا يتعارضان ، الا ان دلت قرينته على تكرار الأول ، فيكون الثانى حينئذ ناسخا له ، وان عارض القول نحو ، « من أصبح جنبا أصبح مفطرا » ، فالفعل خاص به بأنه أصبح جنبا من جنابة غير احتلام ، والقول متوجها اليها وان قامت قرينة على التامس ودلت على تكرار الفعل ، فالمأخر ناسخ ، فمثال الفعل الناسخ بالقول ، نهي عن

الشرب قائما ، وورد عنه أنه شرب من زمزم قائما ، وإن جهل التاريخ ، ولم يكن الجمع نفى حق الامة ثالثها المختار العمل بالقول ، لأن دلالة أقوى ، لأنه وضع لذلك ولأنه يعم الموجود ، والمعدوم ، والمعقول ، والمحسوس ، ولأنه متفق عليها ، وذلك كقوله « لا تستقبلوا القبلة أو تستدبروها ببول أو غائط » مع حديث ابن عمر ، أن وجده صلى الله عليه وسلم بين لبننتين مستدبرا للقبلة مستقبلا لبيت المقدس ، وهذه المباحث محلها أصل الفقه .

المقصد الخامس

أعلم أن الكفر في عرف الشرع ، يطلق عندنا تارة على الشرك ، وتارة على النفاق ، وهو ضد الايمان ، والكفران : جحود النعم ، والاول : نحو « ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم » الآية وهو في القرآن ، والثاني : وهو عدم شكر النعم ، نحو « ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » الى « ومن كفر » الآية « ولا تصلى على أحد منهم » الى « كفروا » الآية « وعد الله الذين آمنوا منكم » الى « ومن كفر بعد ذلك » « ان تستغفر لهم » الى « كفروا بالله ورسوله » ، ودلائله من الكتاب والسنة كثيرة ، لا أن بعضها تحتل الرجوع الى الاول ، وللإلمام في الكفر خلاف وتشعب ، والشرك يكون بجحود ، كاعتقاد أهل الدهر ، والشنوية كما مر ، ويكون تسوية كشرک من عداهم ، والاصل فيه اعتقاد التساوي بين الله وخلقه في صفة كالتصاري كما مر ، أو فعل كانكـار الارسال أو ذات كالمجسمة .

فان قلت لاى علة جعلت بعض الكفر شركا وبعضه غير الشرك ؟

فالجواب أن تذكر علة الاخص ، فتقول : بعض المساوات ولو النفاق ، لقوله تعالى « فأعقبهم نفاقا في قلوبهم » الآية ، وقيل أصله النفاق ، لقوله تعالى « فأعقبهم نفاقا في قلوبهم » الآية ، وقيل أصله الخيانة ، وقد جمعها صلى الله عليه وسلم في قوله « اذا تحدث كذب ، واذا أؤتمن خان ، واذا وعد أخلف » ، ونفاق الخيانة ، هو : تضييع الفرض وارتكاب الكبيرة بشهوة ، ومعنى نفاق التحليل والتحرير ، ما يقوله أهل الخلاف من غير الحق ، وما ارتكبه بتأويل وديانة ، فحاصله : أن النفاق قسمان ، نفاق خيانة ، ونفاق تحليل وتحرير .

تنبيه : يجب في العلة أن تكون غير زائدة على حد المعلول ، ولا ناقصة عنه ، فإذا كانت زائدة عليه وضمنت المعلول وغيره ، كان الجواب بالاثبات ، وكان فاسداً ، بمعنى أن يكون المجيب حينئذ مثبتاً لكل فرد من أفراد الاعم ، معنى الاخص ، وحاملاً للاخص على الاعم ، كقوله : انما صار الشرك شركاً لانه كفر ، فيعمل الاخص بالاعم ، فيكون مثبتاً أن كل كفر شرك وإذا كانت ناقصة عن حد المعلول فاصرة عنه ، كان الجواب : بالابطال ، وكان فاسداً أيضاً بمعنى أن يكون المجيب حينئذ مبطلاً عن غير الاخص ، أن يكون محمولاً عليه الاعم ، كقوله : « انما حصار الكفر كفراً لانه شرك » ، فيعمل الاعم بالاخص ، فيكون مبطلاً عن غير الشرك من المعاصي ، أن يكون كفراً — وانما الصواب في التعليل : أن يقال : انما صار الشرك شركاً لعله الجحود والمساواة ، وصار الكفر كفراً : لعله الافساد الشامل لما ذكر ، وللخيانة ، والخلف ، وكذلك الجواب في التكفر ، والمعصية ، صواباً ، وخطأً ، لان كل كفر معصية من غير عكس ، كما ان كل شرك كفر من غير عكس ، فيعمل الكفر بما مر ، والمعصية ، بالنهي •

وكذا يقال : في التوحيد والايمان ، فإذا قال : انما صار التوحيد توحيداً لانه لما كان مثبتاً لكل فرد من أفراد الاعم ، وهو : الايمان معنى الاخص ، وهو التوحيد ، وحاملاً له عليه ، فيكون مثبتاً أن كل ايمان توحيد ، ولو عكس • وقال : انما صار الايمان ايماناً ، لانه توحيد لكان مبطلاً من غير التوحيد ، من سائر الطاعات ، أن يكون ايماناً — فالصواب أن يقال : انما صار التوحيد توحيداً لعله الافراد ، وصار الايمان ايماناً لعله الأمر •

وكذا الجواب في التوحيد ، والطاعة ، وهذا حكم باب العموم ، والخصوص ، وأما باب التضاد : مثل التوحيد والشرك ، فيعمل كل منهما بصفته الخاصة به ، كالأفراد ، والمساواة ، كما أن الفرق بين الطاعة والمعصية ، هو : الأمر ، والنهي ، وبين الاستطاعة والزمانة ، هو : وجود الفعل وعدمه ، وبين القديم والمحدث هو : سلب الحدوث ، وسلب القدم ، أو يقال فيهما هو سلب العدم السابق : والوجود بعد العدم ، وكذا ما هو من هذا الباب ، وأما باب الاختلاف فإنه يعمل كل من المختلفين بعلته الخاصة به ، مثل التوحيد والكفر ، فيقول : الفرق بينهما الثواب والعقاب ، ويقول : الفرق بين التوحيد والمعصية ، هو الأمر والنهي ، لما أن التوحيد مفارق للمعصية من جهة ما كان طاعة ، كما أنه مخالف للكفر من جهة ما كان إيمانا ، وكذا الفرق بين الشرك والإيمان ، هو : وجوب الثواب ، والعقاب ، وبين النفاق والطاعة ، هو : الأمر والنهي وكذا ما هو بمعنى ذلك ، فيجب على المتكلم أن يحسن التعليل ، والفرق في الأبواب ، والا كان خاطبا وغرضنا الاختصار .

المقصد السادس

في اطلاق الايمان على التوحيد والعمل

الايمان لغة : التصديق ، وشرعا : وجهان : توحيد كمعرفة الله ، ومعرفة الرسول ، ومعرفة ما جاء به ، وغير ذلك مما لايسع جهله ، وغير توحيد وهو : جميع ما أمر الله به ، ولو اماطه الاذى من الطريق ، واذا حصلت الطاعة حصل وجوب الثواب ولايمان ، واذا حصل الكفر حصل الكبير ، ووجوب العقاب ، فهذه الاسماء الثلاثة متلازمة .

فالتوحيد : قول ، ومعرفة ، فلا يسع جهل التوحيد ولا تركه ، ولا جهل الشرك ولا فعله ، وحاصل ذلك أن التوحيد : معرفة الله ، ومعرفة الرسول ، ومعرفة ما جاء به ، أنه حق ، والشرك : جهل ذلك وهو مصدر وحدة الله ، أى وصفته بالوحدانية ، والموحد بالفتح ، هو الله الذى وحد نفسه ووحدته المؤمنون ، وهو من أفعال القلب واللسان بنية وتسامح صاحب العقيدة ، فى قوله : وهو قول وعمل ، فان قلت كيف يكون التوحيد عملا ، والمعرفة : انما هى بالقلب والاقرار : بيان له — قلت : لا خلاف أن التوحيد فى الحقيقة لا يكون عملا بالجوارح ، وانما أطلقه على العمل تبعا لغيره ، لما كان فى العمل من التقرب ، والتقرب توحيد — كما أطلق الشرك على عبادة غير الله ، لما فيه من التقرب اليه ، ومرجه فى الحقيقة الى القاب ، وأيضا انما يدل على توحيد الاخرس ، بأفعاله ، وكذا غيره ممن : يجهل توحيده ، وعلى المكلف أن يصف الله سبحانه بجميع کمالاته ، ويخلص له العبادات ، ولا تغنيه المعرفة عن ذلك ، « فلما جاءتهم آياتنا مبصرة » الآية فلا يسع جهل الشرك ، لان جاهله لم يعلم التوحيد ، ومن لم يعلم فهو مشرك ، فجاهل الشرك مشرك وفاعله أن يعبد غير الله ، أو يتقرب الى الله بمعصيته ، أو بلسانه فقط .

المقصد السابع

في معنى الالتزام

الالتزام : وهو : التكليف ، اما مضيق : وهو : ما وقته غير زائد على الفعل ، كالتوحيد وآخر أوقات الفرائض ، ورمضان ، كما مر ، واما موسع : وهو ما وقته زائد على الفعل ، كتفسير التوحيد ، وأول أوقات الفرائض ومن قال : أن الالتزام قد يكون قبل الوقت فمن الموسع عنده ، لانه لم يجيء وقته ، واعلم ، أن وقت الموسع عندنا كله وقت للاداء ، ففى أى جزء أوقعه المكلف فيه ، فقد أوقعه فى وقته ، وقيل : يجب فى كل جزء العمل أو انعزم ، وهو : مذهب الشافعى ، وقيل : آخره ، فان قدم ، فهو : نفل سقط به الغرض ، وهو مذهب الحنفية ، وقيل : أوله ، فان أخر فهو : قضاء •

والامر هو : طلب الفعل ممن دونك ، فينقسم الى الوجوب ، ان طلب بحث ، ومنع تركه كالامر بالتوحيد ، والفرائض ، وكل ما كان الامر به توحيد ، فالنهى عنه شرك — ، وانى الذنب ان طلب ولم يمنع — والى التحدى وان قصد به التعجيز ، والى الوعيد ، ان قصد به السخط بالمأمورية — والى التهديد ، والى الدماء ، والى الائتماس لمن يساويك — والى الاباحة والى الاطلاق بعد الخطر ، والى الاذن ، والى الارشاد ، والى التأديب ، والى الامتنان والى الاكرام ، والى الاهانة والتسخير والى التهكم ، والى التكوين ، والى التسوية والى التمنى ، والى الاختصار ، والى الخير ، والى الانعام ، والى التعجب ، والى التكذيب ، والى التعجيز ، والى التفويض وارادة الامتثال ، والى الانذار ، والى المشاورة ، والى الاعتبار ، كذا قررروه ، ولا يخفى أن بعضها داخل فى

بعض ومحلها أصول الفقه — واعلم أن الأمر من الله ، والالزام والتكليف : عبارة عن فعل الله سبحانه ، ويطلق عندنا على الإيجاب والخطاب •

تنبيهات : الاول : الأمر الإلزام ، وغير الإلزام ، والالزام اما توحيد أو فرض ، والفرض : اما فرض عين ، أو تخيير ، أو كفاية ، وغير الإلزام توحيد ، وغير توحيد — فالتوحيد : كالتقرب بالنوافل ، وغير التوحيد : كالندب والمباح الثانى •

قال أصحابنا : الأمر مع الفعل ، قال البدر الشماخى : وهو مشكل ، والاحسن : ان يعبر عن ذلك ، بأن تعلق الأمر مع امكان الفعل لاحالة ملابسة الفعل ، فيتحدد وجود الأمر والفعل لانتفاء فائدة التكليف ، وهو الابتداء ، فاذا لا يتصور الا مع التردد بين الفعل والترك ، فلا بد اذا أن يتقدم عليه خلافا — للاشعرى فى الاتحاد ، وأن التقدم اعلام ، لا أمر ، وأقل أوقات التقدم ، وقت السماع والفهم ، وأعنى به الخطاب ، وليس هذا محل بسطه •

الثالث : الأمر : ان تجرد من القرائن فهو للوجوب عندنا مطلقا ، وقيل : شرعا ، وقيل : لغة ، وقيل : عقلا ، وقيل : للندب ، وقيل : للقدر المشترك بينهما ، وهو الطلب وقيل : مشترك بينهما ، أى حقيقة فى كل منهما ، وقيل : للوقف ، أى لا تدرى لايهما وضع ، وقيل : للاذن ، وهو القدر المشترك بينهما ، والاباحة ، وقيل : مشترك بين الاربعة ، والارشاد ، وقيل : لاحكام الخمسة ، وقيل : أمر الله للوجوب وأمر الرسول للندب ، واعلم : أن الأمر قيل : وقته لارادة الامتثال ، وأن المندوب مأمور به ، وليس

بتكليف على الاصح فيهما ، لان التكليف الزام ما فيه كلفة ، أى مشقة
والمباح : حكمه شرعى ، وفى كونه مأمورا به خلاف •

الرابع : اتفق الموحدون ، على أن الله موال ومعاد لم يزل ، وأنه
لم يزل عالما بما كان وبما يكون وبأسماء أهل الجنة وعشائرهم وقبائلهم
وعدهم ، وأنه وآلى المسلمين ، بمعنى أنه فقههم لدينه ووالوه ، بمعنى
أنهم امتثلوا أوامره واجتنبوا نواهيه ، وعادى الكافرين وعادوه على
الضد من ذلك ، ولا يقال والى الله نفسه ، ولا لم يزالها لعدم ورود
الشرع بذلك •

المقصد الثامن

تقدم ، أنه يجب علينا أن نعلم : أن لله جملة الملائكة وهى الاجسام النورانية الطيفة القادرة على التشكل بالاشكال الحسنة المختلفة ، وعلى الافعال الشاقة ، ونقصد الى جبريل منهم ، وهو عبد الله سبحانه . أنه الملك النازل بالوحى على الانبياء ، ونتولاه ونعلم أنه رسول رب العالمين ، الى الرسل عليهم السلام ، ومن جهل كونه من الملائكة أشرك ، وقيل : لا اذ لا دليل عليه من الكتاب ولا من السنة ، وأن نعلم أن جملتهم غير جملة الانس ، وغير جملة الجن ، وأن كل واحدة غير الاخرى ، ومن جهل ذلك أشرك ومن وصفهم بالذوات ، قيل : أشرك ، لانه وصفهم بالشهرة والخطأ فى صفة الملائكة شرك وفى صفة الله تعالى نفاق ، وفى الحديث أن الملائكة تتأذى بالروائح الكريهة ، وكذا من وصفهم بالاكل والشرب ، ونقل عن الماوردى ، أن الملائكة تأكل من شجرة الخلد ، ومن وصفهم بالتناسل وبالانوثية أشرك سماعا ، لانه راد على الله سبحانه ولا يوصفون بلحم ، ولا بدم ، ولا ببول ، ولا بغائط ، ولا بنوم ، ولا بذكورية ، ولا يتفاوت موتهم ، ومن قال : لا يفنون ، أشرك ، وقيل : خلقتهم متفاوتة ، ويوصفون بالايدي والارجل والعواتق ، والاجنحة ، والافواه ، والاذان ، وبأنهم ملزومون ، مكتسبون ، مأمورون ، مكلفون عقلا ، ويدل على أنهم مكلفون ، خوفهم ، واشفاقهم ، ورغبتهم ، ومعنى قول الامام عمرو بن قنبر : أن — الملائكة تكتسب ، وليس عليها تكليف ، المعنى اللغوى : وهو المشقة ، لا الاصطلاحى فى الحقيقة ما خالف ، ومن قال : يعصون الله تعالى أشرك ، وفيهم وصفهم بالاجتهاد ، خلاف •

ويجب علينا ولاية جملتهم بالترحم ، لان الرحمة وسعت كل شئ ،
دنو الاستغفار لانهم ليسوا بمذنبين ، ويوصفون بأنهم لا يفترون عن

العبادة ، وأنهم يصلون ويصومون ويحجون ، ويسبحون ، ويستغفرون ، ويهللون ، ويكبرون ، الى غير ذلك من العبادات وأنواع الطاعات ، وعلمهم الالهام عليهم ، وليس عليهم من شرائع بنى آدم ، وعليهم ما كلفوا من ما كلفوا به من الولاية ، والبراءة ، والتوحيد ، والكف عن الذنوب ، لانهم طبعوا طبع من لا يعصى ، والاستغفار للمؤمنين ، ولا يقال : فيهم طبعوا على الطاعة ، لاستلزامه الجد وسقوط الثواب ، وفي تسميتهم بالانبياء ، خلاف •

وهل يقال : بلغ أو رجال ، قيل : ذلك ثقیل ، ونصب لهم ما يوافق طبائعهم •

قال الشماخي : والاصح أنهم أفضل من بنى آدم ، وفي المسألة خلاف مشهور ، وقيل : أن الذى يوافق طبائعهم هو : وصول الهدايا الى المسلمين ، والعقاب للكافرين ، وقيل : من دعى الملائكة بالجنة أو قال : ثوابهم الجنة ، أو استغفر لهم من العصيان ، فقد كفر ، وقال أبو عمرو : فى قوله تعالى « وعلى الاعراف رجال » قيل هم الملائكة ، وقيل : قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، هذا القول خطأ ، وخلفه ، لان من مات على الكبيرة فالوعيد له لازم ، لان سيد الاعمال خاتمته ، وأعماله كلها محبولة ، قال الشماخي : هذه غفلة من أبى عمر : لأن من مات على التوبة استحق الجنة ، وليس لهم منزلة السابقين ، فيحبسون لقصور أعمالهم ، الى أن يأذن الله لهم ، قلت : حاصله : أنه يحتمل أن يكون هؤلاء ماتوا على التوبة ، والحال : أنهم لا أعمال لهم حتى يدخلوا الجنة ، فيحبسون على الاعراف ، الى الاذن بدخولها ، بسبب توبتهم •

قال صاحب الحواشى : وفى قوله غفلة تنكيت على أبى عمر ، بأنه لم من مات على التوبة من أصحاب السيئات ، فجعل الشماخي هذا هو قول المراد ، بمن استوت حسناتهم وسيئاتهم ، لكن قد يقال : لا غفلة ،

ولا يصح الاستواء ، لأن صاحب الكبيرة حبطت حسناته ، وصاحب التوبة
محدث سيئاته ، فأين الاستواء ، فالقول به خطأ كما قال أبو عمر •

وروى عن الحسن : لما قيل له قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ،
أنه ضرب على فخذه وقال لهم : قوم جعلهم الله على عرف أهل الجنة ،
وأهل النار ، يميزون البعض عن البعض ، والله لا أدرى ، لعل بعضهم
الآن معنا ، قال الشماخي : ومما يقوى هذا القول ، أن الله تعالى ذكر
أصحاب الجنة ومقاتلتهم ، وأصحاب النار ومقاتلتهم ، ومناظراتهم ، وما
جرى بينهم ، فوسط بين المقاتلين ذكر قوم توسط حالهم بين حالتهما ،
في المكان ، والمنزلة ، أما المكان : فقلوه : « وبينهما حجاب وعلى الاعراف
رجال » ، وأما المنزلة : والمقام ، فالخوف والرجاء في قوله « وهم
يطعمون » « لا تجعلنا مع القوم الظالمين » ، ان الجزاء على قدر العمل ،
وكذا التقدم والتأخر على حسبه أيضا ، وقيل : قوم فيهم عجب ، وفيه
نظر ، فانه من أعظم الذنوب ، وقيل : قوم عليهم ديون من غير اسراف ،

قال الشماخي : هذا أحسن ، لانه من القرائن ، وفيه خبر عن
الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن محبوب : يقر بما عليه وليس
شيء ، ويعنى المدين بغير مصرف ، اذا لم يجد الوفاء •

قال الشماخي : والله أعلم بصحة ذلك عنه ، وقيل : قوم خرجوا
الى الجهاد بغير اذن آبائهم ، وحسنه أيضا ، وقيل أنهم ذراري
المشركين ، والمنافقين الصبيان ، وقيل : هم الاشراف من الملائكة ،
والانبياء ، والشهداء ، وفيه نظر أيضا ، وفيه اثنا عشر قولاً •

وقال القرطبي : واختلف العلماء في تعيين أهل الاعراف على اثني
عشر قولاً •

الأول : أنهم من تساوت حسناتهم وسيئاتهم ، قاله : ابن مسعود ،
وكعب ، وابن عباس •

الثانى : أنهم قوم صالحون ففهاء علماء ، قاله : مجاهد •

الثالث : هم شهداء ، قاله المهدوى •

الرابع : هم فضلاء المؤمنين والشهداء ، وفزعوا من شغل أنفسهم ،
وتفرغوا لمطالعة أحوال الناس ، من ذكره النقشيرى •

الخامس : المستشهدون فى سبيل الله ، الذين خرجوا عصابة
لوالديهم ، قاله : شرحبيل بن سعيد •

السادس : هم العباس ، وعلى ابن أبى طالب ، وجعفر ذو
الجنابين ، ذكره الثعلبى عن ابن عباس •

السابع : يشهدون يوم القيامة على الناس بأعمالهم ، ذكره
الزهرائى ، واختاره الناس •

الثامن : هم قوم أحياء ، قاله : الزجاج •

التاسع : هم قوم كانت لهم صفات ، حكاه ابن عطية •

العاشر : هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القبلة ، ذكره ابن
وهب ، عن ابن عباس •

الحادى عشر : هم أولاد الزنا ، روى ذلك عن ابن عباس •

الثانى عشر : أنهم الملائكة المكلفون بهذا السور ، يميزون
المؤمنين من الكافرين ، قبل ادخالهم الجنة ، وانما نقلتها برمتها مع ما
فيه من التكرار لبعض ما تقدم ، لاشتغال غالبها على النسبة ، والقائلين بها ،
وفى بعضها ضعف ، ولا يخفى ، والاعراف هو أعراف الحجاب ، والسور
المضروب بين الجنة والنار ، وهو أعاليه جمع عرف استعير من عرف
الفرس ، وعرف الديك ، والله أعلم •

المقصد التاسع

اعلم أنه يجب علينا أن نعلم ، أن جملة المسلمين من بنى آدم غير الانبياء والرسل ، وجاهل ذلك مشرك ، ولايتهم توحيد ، والامر بها والتقرب والاستحلال توحيد ، والانكار لها والتحريم والجهل والتخلفاء شرك ، وأن نعلم أن الانبياء كلهم من نسل آدم ، وأما الرسل فلا يجب علينا ، والا لوجب علينا تكفير المخاف في أنه قد يكون من غير بنى آدم .

واختلف في الجن هل يبعث اليهم رسول ؟ أم لا ؟ فتعلق القائلون به بظاهر قوله تعالى « آمم يأتكم رسل منكم » والخطاب للجن والانس ، ولا فرق بينهم ، لانهم كلهم مكلفون ، ولانهم يرسل منهم انس ، وبه ألف ، والجمهور على أن الرسل من الانس خاصة ، وانما قال « رسل منكم » لانه لما جمع بين الثقيلين في الخطاب صح ذلك ، كقوله « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » قال الشماخي : والاحسن أن المراد أنه أرسل الرسل من الجن اليهم ، لقوله تعالى « ولو الى قومهم منذرين » ونقل عن الكعبى : أن الرسل ، قبل أن يبعث محمد صلى الله عليه وسلم ، يبعثون الى الانس ورسول الله الى الانس والجن .

قال أبو عمر عن بعض الكتب عن النظام ، ما من رسول الا وقد بعث الى الناس كافة والى الجن كافة ، وليس علينا أن نعلم أن شرائعهم متفقة أو مختلفة ، قال الله تعالى « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وقال عليه السلام « نحن معاشر الانبياء أخوة اعلات أبونا واحد وامهاتنا شتى » أى أبوهم دين الاسلام ، وأمهاتهم شرائعهم ، وعلينا كما مر ، أن نعلم أن آدم رسول الله الى أولاده ، وجاهل آدم مشرك ، ومن قال : لا تجب على

لأبى ذر ، حين سألته عن أول الانبياء ، قال : « آدم » قلت : « يا رسول
لأبى ذكر ، حين سألته عن أول الانبياء ، وقال : « آدم » قلت : « يا رسول
الله أكان نبيا مرسلا » قال : « نعم » وبعضهم قال : ليس علينا من
معرفة اسمه ، ولا نبوته ، ولا رسالته شيء ، اذ ايس في القرآن ، ولا
في السنة نص ، ولا أثر في ايجابه ، حكاه الجيظالى عن أبى يعقوب •

ومن قال : لا أعرف محمدا ، فقد أشرك ، ومن قال : ليس على من
معرفة شيء ، فقد نافق ، ، وهو قول : ابن الحنبلين وشيخه ، وهو
عيسى بن عمير ، وروى في الحديث أن أبا البشر ، انما سمي آدم لانه
خلق من اديم الارض كلها فخرج ذريته ، بين أبيض ، وأسود ، وأحمر ،
وأسمر ، وأشهب وصب ، وطيب ، وخبيث ، وخلق حواء ، من ضلعه القصير
اليسرى ، وقيل : اليمنى ليسكن اليها ، لانه اذا كانت منه ، كالبضعة من
جسده ، كان أبلغ في المحبة والسكون ، وهذا باق بين الرجال والنساء ،
وفي الحديث « أن المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، فسان ذهبت تقيمها
كسرتها وكسرها طاعتها » •

المقصود العاشر

في من يستحب معرفته من الملائكة

يستحب لنا أن نعلم : من الملائكة احدى وعشرين ملكا ، منهم أربعة يختلفون على ابن آدم ، بين الليل ، والنهار ، وهم : الحفظة ، واثنان مزيان لعمله ، وثمانية حملة العرش ، ورضوان خازن الجنة ، ومالك خازن النار ، وجبريل وميكائيل ، واسرافيل ، وعزرائيل ، واللوح المحفوظ ، وملك الالهام .

قال الشماخي : أعلم أنهم اختلفوا في عدد الحفظة ، ف قيل : اثنان ، ا قوله تعالى « عن اليمين عن الشمال قعيد » والمشهور : انهم أربعة بين الليل والنهار كما مر ، وقيل : ستة بالليل ، وستة بالنهار ، وقيل : لا حصر في ذلك ، بل تكثر وتقل لقوله عايه السلام « رأيت بضعا وثلاثين ملكا يبتدرون أيهم يكتبها » ، أو لا يعنى في قول الاعرابى خلفه في الصلاة ، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، وذلك مشهور نقل عن الغزالي انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، « أن لكل مسلم مائة وستين ملكا يحفظونه من الشيطان ، ويكتبون ما عليه يؤجر ويوزر » ، قال مجاهد : يكتبون كل شيء ، وبعد موتهم يقفون على قبورهم ، يكبرون الله ويبلأونه الى يوم القيامة ، وثواب ذلك لأمؤمنين الصالحين ، أو يلعنهم ، كذلك ان كانوا طالحين ، قال تعالى « ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد » « له معقبات » الآية ، أى جماعة من الملائكة ، تعقب في حفظه وكلاءته ، والاصل متعقبات ، أى يعقب بعضهم بعضا ، أو يعقبون ما يتكلم به ، يكتبونه ويحفظونه ، من أجل أن الله أمرهم بحفظه ، وقرىء بأمر الله ، أو يحفظونه من بأس الله ، ونقمه ، وقيل : يجتنبون

الآدمى عند غائطه ، وجماعه ، وقيل : اثنان يحفظانه ، واثنان يكتبان عمله ، وأربعة يتخلفون بين الليل والنهار ، يشهدون عليه •

واختاف فى اللوح المحفوظ ، فقيل جبهة ملك ، وقيل لوح من درة بيضاء طوله مسيرة خمسمائة عام ، وعرضه كذلك ، فيما كتب به يزيد بن مسلم ، الى جابر ، ما أول ما خلق الله ؟ فأجابه بالقلم ، والعرش ، والماء قال الشماخى : ولا أدرى أيهما تقدم •

تبيهات : الأول : اختاف العلماء فى الافضل من السماء والارض ، فقال بعضهم : الارض أفضل لانها مسكن الانبياء عليهم السلام ومدفنهم ، ولوقوع الصلاة والحج ونحوهما فيها ، مالا فى السماء ، وقيل : السماء أفضل ، لانها لم تقع فيها معصية أصلا ، ولانها مسكن الملائكة عليهم السلام ومحل الشمس ، والقمر ، والكواكب ، ونزول الوحي ، وغير ذلك •

قال الثلاثى : ومحل الخلاف ، فى غير قبور الانبياء ، لانها أفضل منها باتفاق ، خصوصا قبر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فانه أفضل مما ذكر ، ومن العرش والكعبة وسائر بقاع الدنيا العلوية والسفلية •

الثانى : قال الثلاثى : لعل المراد من تركية الاعمال مدحها عند الله ، عند عرضها عليه ، الثابت بقوله صلى الله عليه وسلم « تعرض أعمال العباد على الله عز وجل كل يوم اثنين ويوم خميس » •

الثالث : قال أيضا : المراد بحملة العرش : وهو الجسم النوراني العلوى المحيط بجميع الاجسام ، أنهم فى الدنيا أربعة ، وفى الآخرة ثمانية ، لقوله تعالى : « ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية » ، أى فوق رؤوسهم يوم القيامة ، ثمانية ملائكة ، تلك الاربعة الحاملة له فى الدنيا ، وأربعة أخرى تعينها ، من شدة طول ذاك اليوم ، وبين أكتافها وركبها مسيرة خمسمائة عام ، وبين شحمة أذنها وعوائقها مسيرة سبعمائة عام ، وبين أكعابها وأسفل أقدامها مسيرة خمسمائة عام ، ولما خلقهم الله تعالى قال لهم : احملوا عرشى فلم يقدرُوا على حمله ، فخلق اكل واحد منهم أعواننا مثل جنود السموات السبع والارض السبع ، وما فى الارض من الحصى والثرى ، وقال لهم : « احملوا عرشى » فلم يقدرُوا ، فقال لهم « فقولوا لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم » ، فقاتلوا فحملوه ، ونفذت أقدامهم فى الارض السابعة على متن الريح ، ولم تستقر فكتب فى كل منها اسما من أسماء الله تعالى فاستقرت .

وقيل : الحامل له ثمانية آلاف ملك ، وقيل ثمانية ، صوف من الملائكة ، والمراد بجبريل ، أى عبد الله النازل على الانبياء والرسول بالوحي كما مرر ، وبميكائيل أى عبد الله الموكل بالنفخ فى الصور .

ويقال : أن الله تعالى يظهر الاقضية التى تضاهها فى الازل ليلة النصف من شعبان ، ويأمر السفارة الكرام بنسخها من اللوح المحفوظ ، فى صحائف ، وأعطى منها صحيفة الارزاق المكتوبة فيها رزق كل واحد ، من الخلق ، فى تلك السنة من تلك الليلة ، الى مثلها من العام القابل ، لميكائيل وصحيفة الحروب ، والزلازل ، والخسوف ، المكتوب فيها جميع ما يقع من تلك المذكورات ، فى تلك السنة ، من تلك الليلة الى مثلها من

العام المقبل ، لجبرائيل ، وصحيفة الاعمال المكتوب فيها جميع ما يقع من العباد من الاعمال ، في تلك السنة من تلك الليلة ، الى مثلها من العام القابل لاسرافيل ، صاحب السماء الدنيا ، وصحيفة المصائب : والموت ، المكتوب فيها جميع ما يقع منها في تلك السنة ، من الليلة الى مثلها من العام القابل ، لعزرائيل أى عبد الجبار ، قلت : الذى رأيت في غير واحد من كتب أسرار الحروف ، أن الموكل بالحروف ، والخسوف والزلازل ، والصواعق ، انما اسرافيل عليه السلام .

الرابع : المراد باللوح المحفوظ ، أى المصون في علم ما أبهره الله تعالى لخلقه ، من نحو الامر والنهى والوعد ، والوعيد ، والايجاد ، والاعدام — قال البدر الثلاثى : فهو على هذا ملك وقيل : جبهة ملك ، وقيل درة بيضاء ، وقيل : انه جسم نورانى ، كتب فيه القلم باذن الله سبحانه ما كان ، وما سيكون ، وما هو كائن ، وفي بعض الآثار : أن الله تعالى لوحا ، أحد وجهيه ياقوتة حمراء ، والاخرى زمردة خضراء ، النور فيه يخلق وفيه يرزق ، وفيه يحيى ويميت ، وفيه يفعل ما يشاء في كل يوم .

الخامس : المشهور أن القلم جسم نورانى ، خلقه الله سبحانه ، وأمره فكتب كل ما كان وما يكون الى يوم القيامة ، وأن المراد بملك الالهام الملك الموكل بايقاع ما شاء الله باذنه من الامور في قلب من شاء من عباده ، والله أعلم .

المقصد الحادى عشر

فى الاشهر الحرم

الاشهر الحرم : أى العظيمة ، أربعة ، وسميت تلك الازمنة أشهر ، لشهرتها ، ولأن الناس ينظرون الى الهلال فى أولها ، ويشهرونه ويسمى القمر هلالا من تلك الليلة الى الثالثة ، ثم يسمى قمرا واحد منها فرد ، أى متفرد عن الثلاثة لبعده ، والثلاثة سرد ، أى سرورة متواليّة فى الوجود ، فالمنفرد رجب ، وسمى بذلك : لترجيبيهم أى لتعظيمهم له ، والمسرودة ذو القعدة بالفتح ، وهو أشهر من الكسر ، والضم غريب وان حكى ، وسمى بذلك : لعودهم فيه عن القتال ، وذو الحجة بالكسر ، هو أفصح من الفتح وسمى بذلك : لوقوع الحج فيه فى الاسلام ، وفى الجاهلية ، تارة ، يكون فيه وتارة يكون فيما بعده ، على التوالى ، والمحرم بالضم وسمى بذلك : لتحريم القتال فيه ، وقيل : لتحريمه الجنة فيه على ابلّيس .

قال الثلاثى : ودخوله الالمعرفة ، دون بقية الشهور ، لانه أولها ، ولانه قيل هذا الشهر الذى يكون أول السنة العربية ، قال : كذا قيل ، والصحيح أنهما فيه للمح الوصف ، وانما كان هذا الاسم فيه عاما عليه ، دون باقى الاشهر الحرم ، لان التحريم فيه أشد منه فيها ، لانه أفضل منها ، وكأن اكتسب أمرا زائدا بسبب تلك الفضيلة ، وسميت الاشهر حرما : لان الله تعالى حرم فيها القتال على العرب ، فى ذلك الزمان ، فاذا دخلت تلك الاشهر نصأوا الاسنة ، وغمدوا السيوف ، ولا تسمع فيها مقعقة السلاح ، وانما حرم فيها القتال : ليأمن الحج ، فى طريق مكة ذاهبا ، وراجعا ، بالنظر الى السرد ، والى الفرد ، لان الناس ، كانوا يحجون فيه النافلة .

وقال بعض المحققين : معنى كونها حرما : أن المعصية فيها أشد قوة منها في غيرها ، وإن الطاعة أشد فيها من غيرها ، وكانت العرب تعظمها جدا ، حتى لو لقي الرجل منهم فيها قاتل أبيه ، لم يتعرض له بشيء تعظيما لها ، وقد شدد أصحابنا فيمن لم يعرفها ، واختلف في أولها ، فقيل : ذو القعدة ، فذو الحجة ، فالمحرم ، فرجب ، فهي من سنتين . وقيل : المحرم ، فرجب ، فذو القعدة ، فذو الحجة فهي من سنة واحدة ، على هذا قال ، وأراجع الأول ، لقوله عليه السلام في خطبة حجة الوداع « إلا أن الزمان قد استدار كهيئته ، يوم خلق الله السموات والأرض » أى أن الأشهر قد رجعت إلى ما كانت عليه ، وعاد الحج في ذي الحجة ، وبطل الأمر الذي كان في الجاهلية ، وأن حجة الوداع وافقت - ذو الحجة ، وكانت حجة أبى بكر رضى الله عنه قبلها في ذي القعدة .

قال : وتظهر فائدة الخلاف في كونها من عامين ، أو من عام واحد ، فيمن نذر صومها مرتبة ، فعلى الأول يبدأ من ذي القعدة ، وعلى الثانى : من المحرم ، ولما كان الأشهر محرم مزيد فضل على شهور العام ، ناسب أن يبدأ بأحدها ، فجعل أولها المحرم ، لأن الأشياء تتبدى غالبا بأشرفها ، وليتوسط أحدها ، وهو : رجب لنعم بركته ، طرفي العام ، وليختم بالبقية وهي : ذو القعدة ، وذو الحجة ، لتتسم بركة الطرف الثانى ، لأن الطرف الاول له بركتان : ابتداءه بالمحرم ، وأخذه جزءا من رجب ، ولهذا رتب الأشهر الحرم ذلك الترتيب ، وإنما كان الابتداء بشهر منها ، والمتوسط بآخر منها ، والختم بشهرين منها ، ليوقع في الآخرين الحج ، الذى هو ختام الأركان الأربعة ، المشتملة على مال محض ، وهو الزكاة وعمل بدن محض ، أما بالجوارح ، وهو الصلاة وما بالقلب ، وهو الصوم ، لأنه الكف عن المحرمات ، وعمل مركب من مال وبدن ، وهو الحج ، فلما جمع المال والبدن ناسبت أن يكون له شهرا من الأربعة .

المقصد الثانى عشر

أشهر المدة التى وقع فيها صلح للنبي صلى الله عليه وسلم مع
المشركين : أربعة أشهر : مشار إليها بقوله تعالى « براءة من الله
ورسوله » الآية ، الحرم ، وصفر ، وربيع ، الاول ، وعشرة أيام من
ربيع الآخر ، وسماها شهرا تغليبا لها ، لشرفها على باقيه ، قال الثلاثي :
ففيه مجاز التغليب لعلاقة الصفة ، والمجاورة ، أو دونه علاقة الكلية
والبعضية ، أو هما معا ، حيث عبر باسم الكل عن البعض تعبيرا لها-
مجازيا ، ارساليا علاقته ، ما ذكر ، كما فى قولنا : رأيته سنة كذا ، وفعلت
كذا فى شهر كذا ، وأنت انما رأيته فى بعض السنة ، وفعلته
فى بعض الشهر ، واطلاق الجمع على ما فوق الواحد ،
وقيل : هى عشرون يوما من ذى الحجة ، والحرم ، وصفر ، وربيع
الأول ، وعشرة أيام من ربيع الآخر ، وقيل : هى عشرون يوما من ذى
القعدة ، الى عشرة أيام من ربيع الاول وقيل : هى الاشهر الحرم المتقدمة
لصيانتها عن القتال ، والقتال فيها ، والى ذلك الصلح أشار تعالى
بقوله : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » وصفر بفتح الصاد والفاء
مأخوذ من صفر ، والخلو ، وسمى بذلك : لخلو مكة فيه من أهلها ،
لخروجهم فيه الى الحرب ، وقيل : لان وضع هذا الاسم وافق زمان
خروجهم ، وتركهم ديار القوم صفرا لا ديارهم ، واستظهر وسمى ذلك :
الشهران ربيعين لارتباع الناس فيهما ، أى اقامتهم فيهما بلا غزو ، وقيل
لأن وضعهما وافق ارتفاع الارض واستظهر أيضا •

المقصود اثالث عشر

الاشهر التى يوقع فيها الحج : شوال ، وذلك لشيل الابل آذناها للطروق ، حين الوضع له ، وقيل اشول أرباب اللقاح فيه ، أى لقطة اللبن عنهم ، وذو القعدة : عشرة أيام من ذى الحجة ، واليه ذهب أصحابنا ، وأبو حنيفة ، وقال الشافعى : هى الشهران ، وتسعة أيام من ذى الحجة ، وليلة النحر الى طلوع الفجر ، وقال مالك : الاشهر الثلاثة بتمامها ، وقال بعضهم : الاولان منهما ، وعشرون يوما من الاخير •

قال الثلاثى : وتظهر فائدة الخلاف ، فى طواف الافاضة ، فانه يجوز تأخيرها الى آخر ذى الحجة ، عند القائل : أنها ثلاثة ، وإلى آخر العشرين من ذى الحجة ، عند القائل : بأنها الشهران ، والعشرون يوما منه ، وإلى أى وقت أريد عند القائل : بأنها الشهران ، والعشرة أيام منه ، ويأتى به الحاج متى شاء ، ما لم يصيب النساء ، لانه لا حد له معين على هذا القول •

والأيام المعلومات : عشرة أيام قبل يوم النحر ، الذى ينحر فيه الهدى ، وتذبح فيه الاضحية المشار اليها بقوله تعالى « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله » الآية ، وسميت عشرة وان كانت تسعة تغليبا ، للاكثر لشرفه كما مر نظيره •

والأيام المحدودات : أى المحصيات ، المأخوذة من العدد وهى : الاحصاء ، وقيل : المحصورة ، لان العد يستلزم الحصر ثلاثة أيام بعد يوم النحر المذكورة ، بقوله تعالى « واذكروا اسم الله فى أيام معدودات » وهى أيام التشريق وبهذا يقول أصحابنا ، والشافعى ، وقال أبو حنيفة : هى يوم النحر ، ويومان بعده ، واختلف فى يوم النحر ، فقيل : من المحدودات ، وقيل : هو معلوم بالنظر لما قبله ، ومعدود بالنظر لما بعده •

المقصد الرابع عشر

في معرفة الكبائر

يجب علينا معرفة الكبائر ، وقد اختلف فيها ، فقيل : هي ما توعده الله عليه بخصوصه ، وقيل : ما أوجب الله فيه الحد ، وقيل : ما نص الكتاب على تحريمه وأوجب في جنسه حدا ، وقيل : كل ذنب ولو صغيرة وقيل : كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين ، ورقعة الديانة كسرقة لقمة ، وتطفيف ثمرة ، والمصائر عندنا غير معلومة لنا ، الا في الوصف ، لا على التعيين ، خلافا للنكار ، وهي اللمم ، اذ ليس من الحكمة أن تكون معلومة في ذاتها ، والانكار فيها اغراء بفعلها ، والكبائر منها معلوم ، وغير معلوم ، كما مر ، ويجب علينا أيضا فرز كبائر الشرك ، من كبائر النفاق ، ويشرك من لم يفرز بينهما ، أو يوصله عدم فرزه الى الشرك . لان أكثر ضلالة الناس من عدم التفرقة بينهما .

قالت الأزارقة : الذنوب كلها شرك ، وكفر ، وكبير لقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله » الآية « وان أطعتموهم » الآية ، في أمثالها وقالت النجدات : منها كبير مشرك ، وصغير غير شرك ، وقالت المعتزلة : منها كبير شرك ، وكبير فسق ، لا كفر وصغير ، وقال أصحابنا : الكبير كفر وضلال وفسق فمنه شرك ، وهو ما كان فيه تكذيب لله عز وجل ، وانكار لشيء مما أمر به سبحانه وتعالى نصا ، كالنسيب والتسوية والانكار ، ولو وحد الله تعالى ، أو لتوحيده ، والجهل بمعرفته أو انكار حرف أو ملك ، أو رسول ، أو نبي ، أو جهل البعث ، أو المعاد ، كما سيأتى ، أو شك في وجه من وجوه التوحيد ، أو وصف الله تعالى بصفات النقص ، أو تقرب اليه بمعية منصرف عليها ، أو بتترك بعض

انطاعات ، زاعما أن الله أمره ، أو تقرب الى الخلق بالطاعات ، أو دعى الى عبادة غير الله سبحانه ، الى غير ذلك من الوجوه •

ومنه نفاق وهو جميع ما حرم الله تعالى ، ان اقترفه غير محل له ، أو ترك واجبا عليه ، لا بتحريم له ككسب الحرام وأكله من الأموال ، أو من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، والخمر والمسكر مطلقا ، والأخبثين من الانسان ، وأقذار أهل الشرك ، والفواحش كالزنا ، ومقدماته ، والربا أو الغش ، والتطفيف ، والبغى ، والسرقه ، والخيانة ، وقول الزور مطلقا من الكذب ، والقذف والشهادة به ، والحكم بالجور ، والرشوة عليه ، والقتل ظلما ، والميسر ، وحقوق الوالدين ، وقطيعة الرحم ، ومنع الحق ولو نفقة عبد أو زوجة ، والسحر ، والتنازع ، والغيبة والنميمة ، والايمان انفاجرة ، وكشف العورة ، والنظر اليها ، والجور في قسم الارث ، وكتمان الشهادة ، وترك المفروضة ، والكبر ، والحسد ، والرياء ، وسوء الظن بالله والاياس ، والامن ، والاصرار والعصبية ، والرغبة ، والرغبة ، والشهوة ، والغضب فيما لا يحل من ذلك كما مر ، والاستحلال ، والتحريم بتأويل الى غير ذلك •

فالكاذب على الله منافق ، كمن قال : ان الله بعث نبيا وهو لم يبعثه ، أو قال : قد أنزل كتابا وهو لم ينزله ، والمكذب لله مشرك كالنافي لثابت مما ذكر ، فمن أنكر واحدا من الانبياء ، أو ملكا من الملائكة ، أو حرفا من الكتاب أشرك ، والشاك في شركه ليس بمشرك ، ما خلا آدم ومحمدا عليهما السلام ، والشاك في شرك منكر جملة الانبياء مشرك ، وكذا الشاك في الشاك ، الى هلم جر •

وحاصل ذلك : أنهم اختلفوا فيمن ادعى الذبوة : لمن ليس بنبي ، هل يشرك ؟ أو ينافق ؟ قال تعالى « ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا » أى لا أحد أظلم ممن كذب على الله ، فزعم أنه بعثه ، أو أوصى اليه ولم يوصى اليه ، بشيء نزلت ، فى مسيلمة الكذاب ، والاسود الصنعانى . وعنه عليه السلام « رأيت فيما يرى النائم كأن فى يدي سوارين من الذهب وكبرا على وأهمانى فأوحى الله إلى أن أنفضهما فنفضت لهما فطارا فأولتهما الكذابين الذين أنا بينهما كذاب اليمامة وكذاب صنعاء » ، قالوا : ان شرك مسليمة الكذاب لدفع رسالة النبى صلى الله عليه وسلم الى الكافة والله يقول : « وما أرسلناك الا كافة للناس » « ومن قال سأنزل مثل ما أنزل الله » نزلت فى عبد الله بن سعيد بن أبى سرح أخى عثمان لأمه ، كان يكتب للرسول الوحى فتعجب من تفضيل خلق الله للإنسان ، حين نزل « ولقد خلقنا الإنسان من سلاله » الآية فقال : « فتبارك الله أحسن الخالقين فقال الرسول عليه السلام « اكتبها » كذلك نزلت فكتبها فقال : لئن كان محمد صادقا لقد أوصى الى كما أوصى إليه ولئن كان كاذبا لقد قلت كما قال ، فارتد فلحق بمكة ثم أسلم بعد ذلك .

واعلم أن من أنكر نبيا ، أو ملكا ، أو حرفا فهو مشرك ، وان للسامع حالات ، الاولى : أن يعلم ما دفع والثانية : أن يدفع هكذا من غير تعيين واحد من الفرع والثالثة : أن تقوم عليه الحجة ، فيجب عليه أن يشركه والرابعة : أن ترفع آدم ومحمدا عليهما السلام فلا يسمح السامع الا أن يشركه ، وقد مر الخلف فى آدم ، والخامسة : أن يرفع نبيا باسمه ولم يعلم ، والحاصل أن السامع كما قال الشماخى فى سعة : اذا لم يعلم ما رفع ، مالم تقم عليه الحجة ، الا أن رفع نبيا لم

يسعه جهله ممن تقدم، فلا يسعه حينئذ الا تشريكه ، وأما اذا دفع الجملة من الانبياء والملائكة والكتب ، فعليه أن يشرك الدافع علم ذلك أو جهله ، وكذا من أنكر شيئاً مما لا يسع جهله ، وقد مر واعلم : أن من أنكر نبيا ، أو ملكا ، أو حرف ، كمن أنكر الله ، والجملة لقوله تعالى « وما قدروا الله حق قدره » الآية وقوله « كذبت عاد المرسلين » وقد كذبوا هودا قال أبو عمر : من أنكر نبيا أشرك ، وليس على سامعه شيء ان لم يعرفه ، وان عرفه فعليه تكفيره ، وان لم يفعل كان مثله ، وان أخذ تشريكه فعليه أن يشركه ، وأشرك ان لم يفعل ، وقد مر تفسير ذلك ، اذا كان مسمى معيناً ، وأما ان قال : أنكرت واحداً من النوع ، فلا يسعه الا أن يكفره وأن يبرأ منه ، كذا عن بعض المشايخ ، وأما ان عين وقال هذا نبي أو حرف أو ملك أنكرته ، فعلى السامع أن يبرأ منه ، أخذ أم لا .

قال الشماخي : وعنه أي على المذكور أشرك ، لانه أساغ له ذلك ، وقيل : ان كان الامر كما ذكر يبرأ منه ، وان كان على خلافه فلا يشرك ، وان رجع وقال : لا أدري ، فانه يبرأ منه ، لان هذا رجوع عن العزم ، والرجوع عنه فيما يشرك فيه الجاهل مشرك ، وفيما يوافق فيه منافق ، وليس منا من قال : انقرآن غير مخلوق ، بل هو في البراءة ، ولا من قال : أسماء الله ، أي المعاني الدال عليها ، نحو العالم القادر ، والمريد ، والسميع ، والبصير مخلوقة ، أي موجودة ، بعد أن كانت معدومة ، فالالفاظ المذكورة ونحوها مما في القرآن ، ليست أسماء الله تعالى ، وانما أسماءه معانيها ، ولا شك أنها غير مخلوقة ، لانها عين ذاته تعالى بالمعنى ، السابق وأن تلك الالفاظ ونحوها محدثة اتفاقاً .

ولا من قال : أن أهل القبلة أي أصحاب التوجه الى الكعبة في صلاتهم ، جميعاً في الولاية ، فالمراد بهم المقرون بالجملة وان لم يتبعوها بالعمل ، ولا من قال : بصحة اجتماع امامين عادلين في طريقة واحدة ،

خلافًا للخليفة من الاباضية الزاعمة ، أن كل حوزة تستقل بامامها ، ولا يجمع امام حوزتين وهذا فرق للاجماع ، ولا من زعم أن الهجرة باقية بعد فتح مكة ، أى صيرورتها وراء الاسلام ، فانها قبل ، كانت دار حرب وشرك ، ولا من قال أن علم الديانة يدرك بغير التعلم من المشايخ ، المتقين ، بل لابد منه في تعلمه ، اقله تعالى « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة » الآية ولا من قال : أن جميع من يحل دمه يحل ماله •

وحاصل ما ذكر : أن الخوارج يقولون : بتشريك أهل الكبائر ، وسببهم ، وغنمهم ، وانتحلوا الهجرة ، واستدلوا على التشريك بقوله تعالى « وان أطمعتموهم » الآية ، وعلى السبى ، والعتق ، بما وقع من أهل دبا من بنى ناجية ، قرية بعمان ، وعمدوا الى زلة المسلمين ، واتخذوها ديناً فعموا ، وصموا وضلوا ، ونقضوا ، قاعدتهم ، بجواز توريت أهل الكبائر ، ومناكحتهم ، وقال : الصفريه أن العلوم تدرك بغير تعلم ، واذا أكثر العبد من الطاعة ، وأخلى ذهنه من شوائب الدنيا ، وعلائق الخلق بالاجتهاد والتصفية ، انطبعت فيه العلوم كالمرأة الصقيلة ، ولا يعيده الامام أبو يعقوب ، كما يعلم بالوقوف على الدليل والبرهان له •

قال الشماخي : ممنى قول الخوارج باتحاد الدماء والاموال ، انه اذا حل الدم حل المال فيما أظن ، لا مطلقاً لان الذى يلزمه الحد والقصاص ، لا أظن أنهم يستبيحون ماله ، وقال النكار : أن الامامة : لا تجب على الخلق ، مع استيفاء الشروط •

تنبيه : اعلم : ان كل ما كان الاقرار به توحيداً ، فالانكار له شرك ، وما كان الاقرار به طاعة ، فانكاره كفر ، وكل تقرب لله بطاعة ، ولو نفلاً توحيد ، وكل تقرب اليه بمعصية وان صغيرة شرك ، وكل تقرب الى غيره بهما أو احداها مشرك ، على ما مر وان الاستحلال اذا لم يصحبه تأويل شرك •

المقصد الخامس عشر

أعلم : أن من لم يأت بخمس ، فهو كافر حقا ، معرفة المعبود بأسمائه وصفاته ، وما يجب له ، وما يجوز ، وما يمتنع عليه ، والرضا بالموجود والمقدور له أو عليه من الصحة والانعام والسقم والالام ، وهن الواجبات علينا : امثال المأمورات ، واجتناب المنهيات ، واقامة الحدود ، والمراد بها المأمورات والمنهيات التى حدها الله ورسوله للمكلفين ، وقول الثلاثى : ونص عليها ، وبينها من خشونة وسوء أدب ، كما يعلم بالوقوف على أصول القرافى وغيره ، وهو وان كان لا يخفى عليه ذلك غافل عنه ، أو يقال : أنه لا يرى ذلك سوء أدب ، واللائق على ما ذكروه ، ان يقول : ونص الله عليها وبينها وكذا رسوله ، والامر سهل ، أعنى من جميع الواجبات ، والمندوبات ، والمباحات ، والمحرمات ، والمكروهات ، والمراد باقامتها بامثالها لا خصوص ، نحو الجلد ، والرجم ، والقطع ، والضرب ، والصيد ، على المفقود المراد به : حبس النفس عن الجزع ، والتحزن ، والتوجع ، والتلف ، ونحوها عند الشدائد ، وقيل : هو ترك الشكوك من ألم البلوى •

قال بعض الموفقين : الصبر على ثلاثة أقسام : الصبر : على طاعة الله سبحانه ، وهو الدوام والاستمرار ، عليها ، والصبر : عن معصية الله تعالى ، وهو حبس النفس على اجتنابها وتركها ، ورد النفس عن تمنيتها ، والصبر : على البلوى بالمصائب ، وهو ترك الجزع عند حصولها ، فلمن صبر على طاعة الله تعالى ثلثمائة درجة فى الجنة ، ما بين الدرجة الى الدرجة مثل ما بين غنان السماء الى الارض ، ولمن صبر عن معصيته الله ستمائة درجة كذلك ، ولمن صبر على مصيبة الله تسعمائة درجة

كذلك ، وعنان السماء ما ظهر منها ، والمراد بالمفقود ، أى المعدوم من نحو الراحة فى فعل الطاعة ، واللذة فى ترك المعصية ، وفقد الاموال ، والاولاد والغذاء والصحة ، وسعة الرزق ، والسلامة من ألسنة الناس ، والوفاء بالعهود أى المعهودات من نحو الوصايا بانفاذها ، والامانات بردها لأهلها ، والديون بأدائها لأصحابها ، والمأمرات بامتثالها ، والمنهيات بتركها ، ولا يذهب عليك أن المراد من قولنا : ان لم يأت بهن فهو كافر ، القدر المشترك بين النفاق والشرك ، الذى هو المعصية فانه فى بعض تلك الاشياء : كمعرفة المعبود شرك ، وفى بعضها نفاق ، وانها جامعة لعلوم الدنيا والآخرة ، وعلوم القلب والجوارح ، وعلوم التوحيد وغيره .

« المقصد السادس عشر »

في الاستطاعة

قد علمت مما مر ، أن الاستطاعة عندنا وعند الأشاعرة مع الفعل ، خلافا للمعتزلة ، وهي عرض يخلقه الله سبحانه في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية ، بمعنى أنه تعالى يخلقها عند قصد اكتساب الفعل ، بعد سلامة الأسباب والآلات ، والحق أنها شرط لاكتساب الفعل ، وهو مذهب الجمهور ، ولا علة للفعل ، خلافا لبعضهم ، وقد يقع اسم الاستطاعة على سلامة الأسباب ، والآلات ، والجوارح ، وصحة التكلف تعتمد هذه الاستطاعة ، ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه ، وما يوجد من الألم في المضروب عقب ضرب إنسان ، والانكسار في الزجاج عقب كسره ، والموت عقب القتل ، فهو مخلوق لله سبحانه كما مر لا صنع للعبد فيه ، والمقتول ميت بأجله المقدر لموته ، خلافا لبعض المعتزلة في أن الله تعالى قد قطع عنه الأجل ، قلنا : إن الله تعالى قد حكم بأجل العباد على ما علم ، من غير تردد ، وبأنه « إذا جاء أجلهم » الآية ، واحتجوا بالأحاديث الواردة في أن بعض الطاعات تزيد في العمر ، بأنه لو كان ميتا بأجله لما استحق القاتل دما ولا عقابا ولا دية ولا قودا ، إذ ليس موت المقتول بخلقه ، ولا بكسبه .

والجواب عن الأول : أن الله تعالى كان يعلم أنه لو لم يفعل الطاعة لكان عمره أربعين سنة مثلا ، لكنه علم أنه يفعلها فيكون سبعين ، فنثبت الزيادة إلى الطاعة بناء على علم الله سبحانه ، أنه لولاها لما كانت هذه الزيادة ، وعن الثاني : أن وجوب العقاب ، والضمان على القتل تعبد لارتكابه المنهى عنه ، ولأنه مكتسب للفعل الذي يخلق الله سبحانه عقبة الموت ، يجري عادته فان القتل فعلا للقاتل كسبا ، والموت خلق الله

تعالى ، وهذا مبني على أن الموت أمر وجودي ، بدليل قوله تعالى « خلق الموت والحياة » ، والاكثرون على أنه عدمي ، ومعنى خلق الموت أنه قدرة ، وقد مر ، والاجل واحد لا كما زعم الكمبي أن للمقتول أجلين ، القتل والموت ، وأنه لم يَقتل لعاش الى الذي هو الموت ولا كما زعم الحكماء أن للحيوان أجلا طبيعيا ، وهو وقت موته بتحلل رطوبته ، وانتفاء حرارته الغيزيتين ، وأجلا احتراميا بحسب الآفات ، والامراض ، والحرام رزق ، خلافا للمعتزلة اذ فسروه تارة بمملوك يأكله المالك ، وتارة بما لا يمنع من الانتفاع به ، وذلك لا يكون الا حلالا ، فيلزم على الاول أن لا يكون ما تأكله الدواب رزقا ، وعلى الوجهين أن من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى أصلا ، وهو يقول « وما من دابة في الارض الا على رزقها » « ان الله هو الرزاق » وكلا يستوفي رزق نفسه بعينه ، حلالا كان ، أو حراما ، لحصول التعدى بهما معا ولا شعور أن لا يأكل الانسان رزقه ، أو يأكل غيره ، ورزقه ، لأن ما قدره الله غذاء للشخص ، يجب يجب أن يأكل ويمتنع أن يأكله غيره ، وأما بمعنى الملك فلا يمتنع والله أعلم •

المرصد الخامس

في أحوال الآخرة وفيه مقاصد

الأول : في اشراط الساعة

اعلم : أن أشراط الساعة كثيرة ، ونذكر منها العشرة التي تضافرت
الاحاديث الصحاح عليها ، ورواها موافق ، ومخالف ، فيجب الايمان بها ،
لما أنها أخبرها الصادق ، وهي : أمور ممكنة قال حذيفة بن أسيد الغفاري
« اطلع النبي صلى الله عليه وسلم علينا ونحن نتذاكر الساعة فقال :
« ما تذكرون فقلنا نذكر الساعة » قال : انها لا تقوم حتى تروا قبلها
عشر آيات ، فذكر : الدخان ، والدجال ، والدابة ، وطلوع الشمس من
مغربها ، ونزول عيسى بن مريم ، ويأجوج ومأجوج ، وثلاثة خسوف ،
خسف بالشرق ، وخسف بالمغرب ، وخسف بجزيرة العرب ، وآخر ذلك
نار تخرج من اليمن تطرد الناس الى محشرهم ، وقد روى أحاديث
وآثار في تفاصيلها ، وكيفياتها ، فلتطلب من كتب التفسير والتواريخ
والسير •

المقصد الثانى

فى عذاب القبر

عذاب القبر للكافرين ، والتنعيم للمؤمنين ، وسؤال الملكين وهما منكر ونكير ، ثابت بالدلائل السمعية ، لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق على ما نطقته به النصوص ، قال تعالى : « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » ، الآية وقال : « اغرقوا فادخلوا نارا » وقال : صلى الله عليه وسلم « استنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه » وفى حديث آخر ، أنه مر على قبرين يعذبان على كبيرة ، ولا يعذبان على كبيرة ، أى عندكم ، « أما أحدهما فكان لا يستبرىء من البول ، وأما الآخر فكان يمشى بين الناس بالنميمة » ، وقال تعالى « يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة » ، نزلت كما قيل فى عذاب القبر ، اذا قيل للميت فيه بعبد رد الروح اليه ، « من ربك وما دينك وما نبيك ، فيقول : ربى الله ، ودينى الاسلام ، ونبى محمد صلى الله عليه وسلم ، وقال أيضا : « اذا قبر الميت أتاه ملكان أسودان أزرقا العينين ، يقال : لاحدهما المنكر ، والآخر النكير » الحديث ، وقال أيضا « القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار » وقال تعالى فى حق السعداء « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون » ، وفى حق الأشقياء ما مر من قوله « النار يعرضون عليها غدوا وعشيا » ، ولا يصح أن يكون المراد منه عذاب الآخرة ، لعدم تقييده بغدو وعشى ، بدليل : « ويوم تقوم الساعة أدخاوا آل فرعون أشد العذاب » فميز بين العذابين - قلت : وقد يقال : لا تميز بينهما ، والتقيد بما مر إشارة الى استغراق النهار .

وبالجملة ، فالاحاديث فى هذا المعنى فى أحوال الآخرة ، متواترة

المعنى ، ان لم يبلغ أحادها حد التواتر ، وقد نقل عن ضرار وبشر المريسي والروافض وجماعة من المعتزلة انكار عذاب القبر ، ورد الارواح فيه الى الاجسام ، وسؤال الملكين وقالوا : إن الميت جماد ، لا حياة له ، ولا ادراك ، فتعذيبه محال ، قلنا : يجوز أن يخلق الله سبحانه في جميع الاجواء ، وفي بعضها نوعا من الحياة ، قدر ما يدرك ألم العذاب ، ولذة النعيم ، وهذا لا يستلزم اعادة الروح الى بدنه ، ولا أن يتحرك ، أو يضطرب ، أو يرى ، أثر العذاب عليه ، حتى أن الغريق في الماء ، والمأكول في بطون الحيوانات ، والمصلوب في الهواء ، يعذبون وان لم تطلع عليه .

وزعم أبو الهذيل : أن من خرج من الدنيا على غير سمة الايمان ، فانه يعذب بين النفختين ، وليس له ادراك ، وأثبت البلخي والجبائي وابنه عذاب القبر للكفار والفساق ، دون المؤمنين ، وأنكروا تسمية الملكين بما مر ، والشرع ورد بتسميتها بذلك وقال صالح : رقبة بكسر القاف من المعتزلة : عذاب القبر جائز ويجرى على المؤمنين ، من غير رد الارواح الى أجسادهم ، قال : ان الميت يجوز أن يحس ويألم ، وهو كما قيل : خلاف الضرورة ، وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة : أن الله يعذب الموتى في قبورهم ، ويحدث فيهم الألم ، وهم لا يشعرون ، فإذا أحيوا بعد ذلك ، وجدوا تلك الآلام قالوا : كالسكران اذا ضرب فانه يحس ألمه بعد افاقته ، ونحن نمنع أن السكران لا يتألم ، وانما منعه من الانين والتأوه حاله .

وبالجملة ، فانه لا مانع في العقل من رد الحياة كما مر الى ، بعض أجزائه أو كلها ، ويجعل له من الفعل الفهم ما يفهم ، به ، ويجب ويدركه الملكان منه ، وإن لم نسمع نحن كلامهم ، وكذا يجوز أن يسمع كلام من يسلم عليه ، وكل ذلك جائز ، وقد ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ، ولا حاجة الى تكلف تأويله ، والله تعالى على كل شيء قدير .

وقالوا : وليس في احياء الاطفال خبر مقطوع به ، وظاهر الخبر على التعميم ، الا أنه لا بد في ذلك من تكميل فهمهم ، ليعرفوا بذلك سعادتهم وشقاوتهم ، على ترائي ، وكذلك المعصومون من الذنوب ، ويكون ذلك فيهم تعريفا لسعادتهم ، ومثل في قوله تعالى « ربنا أمتنا اثنتين وأحييننا اثنتين » ، ان احدى الحياة ، حياة القبر وأورد عليه ، أنه يلزم عليه أن يكون ثلاثا ، وأجيب بأن نفى الثالثة انما هو الطريق المفهوم ، وهو ضعيف ، وأسقط المعارضة القاطع له ، ويحتمل كما قيل أنه انما خص الحياتين الذكر ، لانهما اللتان أنكروهما بعد الموت ، أما الحياة الاولى محسوسة ، فلا يحتاج الى النص عليها ، فان تمسكوا بقوله تعالى « لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى » قلنا : المنفى هو أن يذوقوا في الجنة غصص الموت ، التي لم تثبت الا للاولى ، فمن ثم خصت بالذكر •

فان قالوا : نحن نرى من ندفنه على حاله ، ونعم بالضرورة كونه ميتا - قلنا : هذا يؤذن من قائله ، بعدم طمأنينية الى الايمان ، وهو بمثابة استبعاد الكفر ، حشر العظام البالية ، ومن يسلم اختصاص الرسول برؤية الملك دون القوم ، وتعاقب الملائكة فينا ، وقوله تعالى في ابليس لعنه الله وجنوده « انه يراكم هو وقبيله » الآية ، لا يشك في التصديق بذلك ، كيف والنائم يدرك أحوالا من السرور والغموم ، والالام ، من نفسه ، ونحن لا نشاهد ذلك منه ، والبرزخ أول منزل من منازل الآخرة ، وفيها تغيير للعادات وخرفها ، فيصح أن يكون الميت حال مشاهدته له ، والتبر حال نظرنا اليه ، على غير الحالة التي نشاهدها ، ولم نشعر بشيء مما هنالك ، والامر بيد الله تعالى ، يظهر ما يشاء ، ويحجب ما يشاء ، ومن تأمل في عجائب ملكه وملكوته ، وغرائب قدرته وجبروته ، لم يستبعد أمثال ذلك ، فضلا من الاستحالة ، نسأله سبحانه أن يجعلنا ممن آمن به وبملائكته ، وكتبه ، ورسله ، ويختم لنا بخواتم السعداء ، بمنه وكرمه •

المقصد الثالث

في إعادة المعدوم لتوقف المعاد الجسماني عليه

في إعادة المعدوم ، فان المعاد الجسماني يتوقف عليها عند من يقول ، بأعدام الاجسام ، دون من يقول : بأن فناءها عبارة عن تفرق أجزاءها ، واختلاط بعضها ببعض ، كما تدل عليه ، قصة ابراهيم عليه السلام ، في احياء الطير ، والاعادة جائزة عندنا ، عند الاشاعرة ، والمعتزلة ، لكن عندهم : أن الوجود اذا أعدم بقيت ذاته المخصوصة ، وأمكن لذلك أن يعاد ، وعندنا وعند الاشاعرة ، ينقضى بالكلية مع امكان الاعادة ، ان كنا نقول أن المعدوم شيء ، خلافا لهم ، وخلافنا للفلاسفة ، والمتناسين في انكارهم المعاد الجسماني ، ولفظ الكرامية وأبى الحسن البصرى ، ومحمود الخوارزمي ، من المعتزلة ، وأن هؤلاء وان كانوا معترفين بالمعاد الجسماني ، ينكرون اعادة المعدوم ، ويقولون : اعادة الاجسام : هي جمع أجزائها المتفرقة لنا في جواز الاعادة ، أن لا يمتنع وجود التأثير لذاته ، والالم يوجد ابتداء ، وكان من قبيل الممتنعات ، لأن مقتضى ذات الشيء ولازمه يختلف بحسب الأزمنة ، واذا لم يمتنع لذاته كان ممكنا لذاته ، فان قيل العود لكونه وجود اصلاحا بعد طريان العدم ، اختص من الوجود المطلق ، ولا يلزم من امكان الاعم امكان الاخص ، ولا من امتناع الاخص امتناع الاعم ، فجاز أن يمتنع وجوده بعد عدمه ، اما لذاته ، أو لازمه ، ولا يمتنع وجوده مطلقا .

قلنا : الوجود أمر واحد ، في حد ذاته ، لا يختلف ابتداء ، واعادة ، بحسب ذاته ، بل باضافته الى أمر خارج عن ماهيته ، وهو : الزمان ، وكذا الایجاد ، واحد أيضا لا يختلف ابتداء واعادة ، الا بحسب تلك الاضافة ، فاذا يتلزمان أى في الوجودين المبدأ والمعاد ، وكذا الایجاد

ان امكانا وجوباً وامتناعاً ، لان الاشياء المتوافقة في الماهية يجب اشتراكها في هذه الامور المستندة الى ذواتها ، ولسو جوزنا كون الشيء الواحد ممكناً في زمان كزمان الابتداء ممكناً ، في زمان آخر ، كرمان الاعادة ، معللاً ذلك الكون ، بأن الوجود في الزمان الثانى أخص من الوجود مطلقاً ، ومغاير للوجود في الزمان الاول بحسب الاضافة ، فلا يلزم من امتناع الوجود الثانى ، امتناع ما هو أعم منه ، وامتناع ذلك المغاير لجواز الانقلاب ، من الامتناع الذاتى الى الوجود الذاتى ، معللاً بأن الوجود في زمان أخص من الوجود المطلق ، ومغاير للوجود في زمان اخر ، فجاز أن يكون ذلك الاخص ممكناً ، والمطلق والمغاير واجباً الى التجويز الثانى ، اللزوم للتجويز الاول ، مخالفة لبديهة العقل ، وفيه اغتناء للحوادث عن المحدث ، لجواز أن تكون ممتنعة لذواتها ، في زمان كونها معدومة ، وواجبة لذواتها في حال كونها موجودة ، فلا حاجة بها الى صانع يحدثها ، بل ذواتها كان في حدوثها ، وفيه سد لباب اثبات الصانع بالاستدلال عليه من مصنوعاته ، ويمكن في اثبات جواز الاعادة أن يقال : هي أهون من الابتداء ، كما ورد في الكلام المجيد ، وله المثل الاعلى عن ذلك ، لان ذلك المعدوم استفاد بالوجود الاول ، الذى كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود ، فنقيده الوجود أسرع ، وأنت خبير بان تلك الاهونية انما هي بالقياس الى القدرة الحادثة ، التى تتفاوت مقدوراتها مقيسة اليها ، وأما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها عندها على السوية كما تقدم ، لا بتصور هناك تفاوت بالاهونية فأهون هنا بمعنى هينى ، والخصم يدعى الضرورة تارة ، ويلتجى الى الاستدلال أخرى .

أما الضرورة فقالوا : تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال بالضرورة ،

اذ لا بد للتخلل من طرفين متغايرين ، فيكون حينئذ الوجود بعد العدم غير الوجود قبله ، حتى يتصور تخلل العدم بينهما ، وهو على هذا فلا يكون المعاد هو المبدى بعينه ، لان كلا منهما موجود مغاير لوجود صاحبه ، فهما موجودان ، متغايران ، فلا يكون الموجود الاول بعينه معادا له بعد عدمه •

والجواب : أنه لا معنى لتخلل العدم ها هنا ، سوى أنه كان موجودا زمانا ، ثم زال عنه ذلك الوجود في زمان آخر ، ثم اتصف به في زمان ثالث ، ومن هنا تبين لك أن التخلل بحسب الحقيقة ، انما هو لزمان العدم بين زمانى الوجود ، الى الواحد واذا اعتبر نسبة هذا التخلل الى العدم ، مجازا كفاه اعتبار التغير في الوجود الواجب ، بحسب زمانه ، على أن دعوى الضرورة في حكم خالفه جمهور العقلاء ، غير مسموعة •

وأما الاستدلال فهو من وجوه الاول : انما يكون المعاد معادا بعينه اذا أعيد بجميع عوارضه ، ومنها الوقت الذى كان فيه مبتدأ ، ويلزم أن يعاد في وقته الاول ، فهو متبعا ، فيكون حينئذ مبتدأ ، من حيث أنه معاد •

والجواب : أنه انما اللزم في اعادة الشيء بعينه ، اعادة عوارضه المشخصة ، والوقت ليس منها ضرورة ، ان بدأ الموجود في هذه الساعة هو بعينه الموجود قبلها ، بحسب نفسه الامر الخارجى ، أى بحسب نفس الامر المعتبر في وجوده في الخارج ، لا تفاوت ولا تغاير في ذلك ، فلو كان الوقت من الشخصات المتغيرة في وجوده خارجا ، لكان

هو كل وقت شخص آخر ، وهو باطل قطعاً ، وما يقال : انما نعلم بالضرورة ، أن الموجود مع قيد كونه في هذا الزمان غير موجود ، مع قيد كونه قبل هذا الزمان ، فأمر وهمي والتغاير الذي يحكم به في هذه الصورة انما هو بحسب الذهن ، والاعتبار دون الخارج •

ويحكى ، أنه وقع هذا البحث لابن سينا مع أحد تلامذته ، وكان التلميذ مصراً على التغاير بحسب الخارج ، بناء على أن الوقت من العوارض المشخصة ، فقال ابن سينا له : ان كان الامر على ما تزعم ، فلا يلزمني الجواب لانى غير من كان يباحثك ، وأنت أيضاً غير من كان يباحثنى ، فبهت التلميذ ورجع الى الحق ، واعترف بعدم التغاير في الواقع ، وبأن الوقت ليس من الشخصات ، ولئن سلمنا جدلاً أن الوقت داخل في العوارض المشخصة ، وأن المعدوم معاد بوقته الاول ، فلم قلتهم أن الواقع في وقته الاول مطلقاً ، مبتدأ حتى يلزم كونه مبتدأ ، ومعاداً معاً وانما يكون كذلك ، ان لم يمكن وقته أيضاً معاداً معه •

وبعبارة أخرى الواقع في وقته الاول ، انما يكون مبتدأ اذا لم يكن مسبوقاً بحدوث آخر ، أما اذا كان مسبوقاً به ، ويكون معاداً لابتداء ، الثانى : أو أمكنه الاعادة ، فرضنا اعادته بعينه ، والله قادر على ايجاد مثله مستأنف بلا شبهة ، فلنفرضه أيضاً موجوداً ، مع ذلك المعاد ، وحينئذ لا يتميز المعاد من المستأنف ، ويازم لأثنيينية بدون الامتياز بين ، ذاك الاثنين ، وهو ضرورى البطلان •

والجواب : منع عدم التمايز بين المعاد والمستأنف المذكورين ، بل يتميزان بالهوية ، أعنى بالعوارض المشخصة مع الاتحاد في الماهية ، كما يتميزان مبتدأ عن مبتدأ مع التماثل في الحقيقة ، وكل اثنين متماثلين يتميزان

بالبهوية ، سواء كان مبتدئين أو معادين ، أو أحدهما مبتدأ والآخر معاد أو أنه لا اختصاص لهذا الذى ذكره فى الحال بالمبتدأ ، أو المعاد ، بل هو جار فى المبتدئين أيضا ، فلو صح لزم امتناع وجود المبتدأ بغير ذلك الدليل ، فان قيل المراد بالموثل المستأنف ما لا يتميز عن المعاد بوجه من الوجوه ، قلنا : امكان وجوده بهذا المعنى ممنوع ، اذ لا تعدد بلا تمايز ، على أن النقص بالمبتدأ ، اذ لا فرض له بهئذ ذلك وارد— الحكم الصحيح ، بأن هذا الذى وجد الآن غير الاول ، يستدعى تمييزه حال العدم ، وأنه محال ، لان النفى الصرف لا يتصور له تميزا ، وأما الشرطية فلان صحة ذلك الحكم يستدعى اتصاف ذلك المعدوم بحال عدمه بصحة العود ، اذ لو لم يتصف بصحة العود لامكن عوده ، فلا يصح ذلك الحكم عليه ، واتصافه بصحة العود يقتضى امتيازاه ، والا لم يكن ذلك الاتصاف أولى به من غيره •

والجواب : على أصل المعتزلة : وهو كون المعدوم أمرا ثابتا متقدرا ، على ما علمه ظاهر ، لان بطلان التالى حينئذ ممنوع ، وما ذكر فى بيانه مروود ، على أصلنا ، وأصل الاشاعة كما مر ، منع الشرطية ، لانا نمنع استدعاء ذلك الحكم ، وصحته ، لتمييز فى الخارج ، فان صحة العود صفة اعتبارية ، هو امكان الوجود بعذر ، واله ، فلا يكون الاتصاف بها مقتضيا للامتياز الخارجى ، بل التمييز فى الخارج ، انما يحصل حال الاعادة ، أعنى زمان الوجود الثانى ، والتمييز الحاصل للمعدوم حال عدمه ، واتصافه بصحة العود أمر وهمى لا حقيقة له ، بحسب الخارج ، كالتمييز الحاصل فى الممكنات التى لم توجد بعد ، فان قيل نحن ندعى لزوم هذا التمييز ، قلنا بطلانه ممنوع حينئذ لان مثل هذا التمييز حاصل للمعدومات الصرفة ، كالممتنعات •

المقصد الرابع

في الاجماع على جواز حشر الاجسام

أجمع المليون المتكاملون عن آخرهم ، على جواز حشر الاجساد ووقوعه ، وأنكرها الفلاسفة ، أما الجواز فلان جمع الاجزاء على ما كانت عليه ، واعادة التأليف المخصوصة فيها ، أمر ممكن ، فان الحشر : عبارة عن جمع الاجساد ، وحيائها وسوقها الى الموقف وغيره من مواطن الآخرة ، والنشر ، على ما سيأتى عبارة عن احيائها بعد مماتها ، وذلك لان الاجزاء المتفرقة المختلطة بغيرها قابلة للجمع ، بلا ريبه وان فرض أنها عدمت ، جاز اعادتها ثم جمعها اعادة التأليف فيها لما عرفت من جواز اعادة المعدوم ، والله سبحانه وتعالى عالم بتلك الاجزاء ، ولانها لاى بدن من الابدان قادر على جمعها وتأليفها ، لما يبقى من عموم علمه وقدرته ، وصحة القبول من القائل ، والفعل من الفاعل ، يوجب صحة الوقوع ، والجوار قطعاً وهو المطلوب •

وأما الوقوع : فلان الصادق الذى عم صدقه بأدلة قاطعة ، أخبر عنه فى مواضع لا تحصى بعبارات لا تقبل التأويل ، حتى صار معلوما بالضرورة ، كونه من الدين القويم ، والصراط المستقيم ، فمن أراد تأويلها بالامور الراجعة الى النفوس الناطقة ، فقد كابر بانكار ما هو من ضرورات ذلك الدين ، وكل ما أخبر به الصادق فهو حق ، واحتج المنكر بوجهيه ، الاول : أنه لو أكل انسان انسانا فحيث صار المأكول جزءا من الاكل ، فلو أعاد الله ذينك الانسان بعينهما ، فتلك الاجزاء التى كانت لمأكول ، ثم صارت لاكل ، اما أن تعاد فى كل منهما ، وهو محال لاستحالة أن يكون جزءا واحدا بعينه فى آن واحد ، فى شخصين متباينين ، أو تعاد فى أحدهما وحده ، فلا يكون الاخر معادا بعينه ،

والمقدر خلافه ، فثبت أنه لا يمكن إعادة جميع الابدان بأعيانها كما
زعمتم •

قلنا : ان المعاد انما هو الاجزاء الاصلية ، وهى الباقية من أول
العمر الى آخره ، لا جميع الاجزاء على الاطلاق ، والاجزاء الاصلية
التي كانت للانسان المأكول فى الاكل فضل ، فاننا نعظم قطعاً أن الانسان
باق مدة عمره وأجزاء الغذاء تتوارد عليه وتزول عنه ، وإذا كانت فضلاً
فيه ، لم يجب اعادةها فى الاكل ، بل فى المأكول ، الثانى : لو حشر فاما
لا لفرض ، وهو عبث لا يتصور فى أفعاله تعالى ، واما لفرض وهو لا يخلو
اما أن يعود الى الله تعالى ، وهو منزّه عنه ، أو الى العبد ، وهو
أيضاً لا يخلو أما أن يكون هو الايلام ، وهو ، منتف اجماعاً من العقلاء ،
وبديهية العقل أيضاً ، وذلك لقبحه وعدم ملاءمته للحكمة الالهية ،
والارادة الازلية ، أو لالذاذ وهو أيضاً باطل ، لان اللذة الجسمانية لا
حقيقة لها ، وانما هى لدفع الالم للاستقرار ، كما بيناه فى الشرح ، وأنه
لو ترك على حاله ولم يعد لم يكن له ألم ، فهذا الغرض حاصل بدون
الاعادة ، فلا فائدة منها ، والا يلام أولى بأن يدفع •

والجواب : انا نختار ، أنه لا لفرض ، وحكاية الغرض والقبح
عقلى قد سلف جوابه ، أولاً نسلم أن الغرض ، هو : اما الايلام واللذذة ،
ولعله شئ آخر لا نعلمه ، سلمنا أن الغرض منحصر فيهما ، لكن لا نسلم
أن اللذة الجسمانية لا حقيقة لها ، وانها دفع الايلام غايته ، ان فى دفع
الالم لذة ، وأما أنها ليست الا هو فلا دليل عليه ، ولا يجوز أن تكون
تلك اللذة أمراً آخر يحصل مع دفع الالم تارة ودونه أخرى ، والدوران
وجوداً وعدمًا فى بعض الصور لا ينافى ما ذكرنا ، سلمنا ذلك فى اللذات

الدنيوية ، فلم قلت أن الذات الجسمانية الاخروية كذلك ، ولم لا يجوز أن تكون الذات الاخروية مشابها للدنيوية صورة ومخالفة لها فتكون حقيقة فتكون حقيقة الدنيوية دفع الالم ، وحقيقة الاخروية أمر آخر وجوديا ، ولا مجال للوجدان والاستقرار في الذات الاخروية ، حتى يدرك بهما حقيقتهما كما أدركت حقيقة الدنيوية بهما على زعمكم !

وحاصل المقام : أن الله سبحانه وتعالى يحيى الابدان بعد موتها ، والدليل عليه : أن الاعادة اما أن تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها ، أو جمعها بعد تفريقها ، وكلاهما ممكن ، وكل ممكن أخبر الصادق بوقوعه فهو حق ، فالاعادة حق ، وانما قلنا ان الاعادة بالمعنى الاول ممكنة ، لان ماهية الجواهر والاعراض تقبل الوجود والعدم لذاتها ، لما عرفت أن القبول لا يكون الا نفسيا ، والا للزم التسلسل ، وذواتها لا تتقاب بعد عدمها ، فلما قبلت الوجود والعدم ابتداء تقبلهما انتهاء .

وانما قلنا انما تقبل الوجود والعدم ، لانها لو لم تقبل الا الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود ، وهو باطل لما سبق من برهان حدوثها ، ولو لم تقبل الا العدم لكانت ممتنعة الوجود ، والعيان بكذبه ، واما امكان الاعادة بالمعنى الثانى ، وهو جمع الاجزاء بعد تفريقها ، وخلق الحياة فيها ، فواضح هذا اذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابلها ، وان نظرنا ليها بحسب فاعلها وهو الله سبحانه ، فلا خفاء في أن قدرته لا يتعاضى عليها ممكن ، وعلمه محيط بكل شئ ، فلا تعذر اذا ، لا من جهة الفاعل ، والى نفى التعذرين أشار القرآن العظيم في قوله تعالى « قال من يحيى العظام وهى رميم » ، الاية فنفى التعذر من جهة المعاد القابل بقوله « أنشأها أول مرة » وأنها قابلة للوجود ، بدليل : النشأة

الاولى ويستحيل أن تنقلب الحقيقة من الامكان الى الاستحالة ، ونفى التعذر من جهة الفاعل بقوله « وهو الخلاق العليم » بصيغتي المبالغة وبقوله « أنشأها » ، ثم أرشد الى الجواب عن شبه المنكرين وهن شبههم : استبعاد جميع الاجزاء الى أبدانها المخصوصة ، بعد اختلاطها بغيرها ، كما قالوا : « ائذ امتنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد » بأنه تعالى عالم بجميعها ، غير عاجز عن تأليفها ، وخلق الحياة فيها ، وقال « قد علمنا ما تنقص الارض منهم » الآية ومن شبههم ، أيضا أنها اذا صارت ترابا ، فقد تغير طبعها عن طبع الحياة ، التي هي الحرارة والرطوبة ، فرد هذا الاستبعاد بقوله « الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا » الى غير ذلك — فان قيل قد ردك السمع عن أن اللذات الآخرة من جنس لذات الدنيا ، كالاكل ، والشرب ، وغيرها ، فتكون أيضا دفعا للالم وخلصا منه .

قلنا : قد مر جوابه أنها ، لو أشبه بعضها لذات الدنيا في الصورة ، فلا جرم أنها تخالفها في الحقيقة ، كما نقل : أنه لا شركة بينهما ، الا في الاسماء ، وحينئذ لا يلزم اشتراكها في دفع الألم .

تنبيهات : الاول : ذهب الفخر : الى أنه لم يثبت بدليل قطعى عقلى أو نقلى ، أن الله سبحانه يعدم الاجزاء ثم يعيدها ، واحتج غيره ممن جزم باعدامها بقوله تعالى « كل شيء هالك الا وجهه » والهلاك هو : الافناء ، والاجزاء من جملة الاشياء ، فتكون فانية ، وجوابه لا نسلم أن الهلاك هو الفناء فقط ، بل التفريق أيضا هلاك .

الثانى : اذا قلنا بعدم الاجزاء فالمعاد عين تلك الاجساد المدومة لا مثلها ، والا للزم أن المثاب والمعاقب غير هذه الاجسام ، التى أطاعت أو عصت ، وهو بـاطل اجماعا ، واختلف فى اعادة أعيان الاعراض ، والصحيح اعادة أعيانها ، ويعاد الوقت أيضا ، كما يعاد الجسم عند بعضهم ، وكذا الاول ، وذلك كما قيل جائز فى حكم الله تعالى وقدرته ، وهين عليه ، ولكن لم يرد باعادة الوقت خبر ، وقد قال الله تعالى دلالة على عدم اعادة الوقت « كلما نضخت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها » الآية ، يعنى غيرها فى الوقت ، والا فالجلود الاوائل بأعيانها التى نضجت هى التى تعاد أبدا الى تأليفها ، اذا تفرق ، وأعيانها اذا عـدمت ، والله أعلم •

المقصد الخامس

هل يعدم الله الاجزاء البدنية ؟ ثم يعيدها أو يفرقها ثم يعيد فيها — التأليف ؟ فيه خلاف ، قال بعض المحققين : والحق أنه لم يثبت الجزم بذلك ، نفيا ولا اثباتا بعدم الدليل على شيء من الطرفين ، وما يحتاج به على الاعداد من قوله « كل شيء هالك الا وجهه » ضعيف كما مر ، فان هلاك كل شيء خروجه عن صفاته المطاوعة منه الشامل للتفريق ، وان زوال التأليف الذي به فعل الاجزاء لافعالها ، وتتم منافعتها هلاك كذلك ، ومثل ذلك يسمى أيضا فناء عرفا ، فسلما يتم الاستدلال لقوله تعالى « كل من عليها فان » على الاعداد أيضا •

قال السيد : أعلم أن الاقوال الممكنة في مسألة المعاد لا تريد على خمسة ، الاول : ثبوت المعاد الجسماني فقط ، وهو قول أكثر المتكلمين النافين للنفس الناطقة ، والثاني : ثبوت المعاد الروحاني — فقط ، وهو قول الفلاسفة الالهييين ، والثالث : ثبوتهما معا وهو قول كثير من المحققين فانهم قالوا : الانسان بالحقيقة هو النفس الناطقة ، وهي المكاف والمطيع والمعاصي والمثاب والمعاقب ، والبدن يجري منها مجرى الآلة ، والنفس باقية بعد فساد البدن ، فاذا أراد الله سبحانه حشر الخلائق ، خلق لكل واحدة من الارواح بدنا تتعلق به ، وتتصرف فيه كما كان في الدنيا ، والرابع : عدم ثبوت شيء منهما ، وهو قول القدماء من الفلاسفة الطبيعيين ، والخامس : التوقف في هذه الاقسام ، وهو المنقول عن جالينوس ، فان قال لم يتبين الى أن النفس هل هي المزاج ؟ فينعدم عنه الموت ، فيستحيل اعادتها ، أو هي جوهر باق بعد فساد البنية ؟ فيمكن المعاد حينئذ •

المقصد السادس

في حكاية مذهب الحكماء المنكرين لحشر الاجساد في أمر المعاد ، قالوا : النفس الناطقة لا تقبل الفناء بعد وجودها ، لانها بسيطة ، وهي موجودة بالفعل ، فلما ثبت الفناء ، لكان للبسيط الذى هو النفس حال كونها موجودة فعل ، بالنسبة الى وجودها ، وقوة قابلية بالنسبة الى فنائها وفسادها ، وأنه محال لانه حصول أمرين متنافيين لا يكون الا في محلين متغايرين ، وهو يتانى البساطة •

وتلخيصه : أن الموجود بالفعل لا يكون هو بعينه متصفا بقابلية فنائه ، وفساده ، لان القابل يجب بقاؤه مع حصول المقبول ، ولا بقاء لذلك الموجود مع الفناء ، والفساد ، فبين وجود الشيء بالفعل ، وقابلية فنائية منافية ، فلا يجتمعان في بسيط ، فلما اجتمعا في النفس الناطقة ، لكانت مركبة من جزئين ، يكون أحدهما قابلا لفسادها ، بمنزلة المادة في الاجسام ، فان قيل هي قبل حدوثها معدومة بالفعل ، وقابلة للوجود ، ولا يمكن اجتماعها ، بمثل ما ذكرتم ، ولم يلزم من ذلك تركها ، قلنا لان المتصف بقابلية وجودها ، هو المادة البدنية الحاصلة عند حدوثها ، فلا حاجة الى اثبات مادة الجوهر ، والنفس ، بخلاف ما نحن فيه ، واذا لم تقبل النفس الناطقة الفناء ، كانت باقية بعد المفارقة ، ثم انها اما جاهلة جهلا مركبا ، أو اما عالمة ، أما الجاهلة فتتألم بعد المفارقة أبدا ، كالكاfer عندنا ، وذلك يشعرها بنقصانها نقصانا لا مطمع لها في زواله ، وإنما لم تتألم قبل المفارقة ، لأنها كانت مشغولة بالمحسوسات منغمسة في العلائق البدنية ، ولو لم تكن تعلقاتها ما فيه من الشوائب العادية ، والظنون والالوهام الكاذبة لم تنته لنقصانها ، وقوات كمالاتها ، بل ربما تخيلت

أضداد الكمال كمالات ، وفرحت بعقائدها الباطلة ، واشتأقت الى الوصول الى معتقداتها ، واذا فارقت صفة تعلقاتها وشعرت بفوات كمالاتها ، وامتناع نيلها وحصول نقصانها ، شعورا لا يبقى فيه التباس .

وأما العالة : فاما أن تكون لها هيئات رديئة ، اكتسبتها بملاسة البدن ، ومباشرة الرذائل المقتضية للطبيعة وميلها الى الشهوات ، أولا ، فان كانت تلك الهيئات حاصلة لها ، تأملت بها تألما عظيما واشتأقت الى التي بها اشتياق العاشق المهجور ، الذي لم يبق له رجاء بالوصول مادامت تلك باقية فيها ، لكنها تزول عاقبة الامر ، بحسب شدة رسوخها فيها ، وضعفها لانها انما حصلت لها للركون الى البدن ، وجرت تلك الهيئات للنفس محبتها للبدن ، وذلك مما ينوء بطول العهد به ويزول بالتدريج ، فتقطع عقوبتها بها ، ومثلها الاشاعرة بالمؤمن الفاسق على رأيهم ، وان لم تكن تلك الهيئات للنفس ، كانت عالة بريئة عن الهيئات الرديئة ، التذت بوجودان ذاتها كذلك ، أبدا مبتهجة بادراك كمالاتها باقيا سرمد ، كالمؤمن الموفى عندنا ، وعندهم ، وأما النفوس الساذجة التي غلبت عليها سلامة الصدر ، وقلة الاهتمام بأمر الدنيا فلا عقوبة لها ، لعدم شعورها لاء كمالات ، وانتفاع اشتياقها اليها ، كغير المكلفين ، هذا ما عليه جمهور الفلاسفة .

وقال : أهل التناسخ منهم : انما تبقى مجردة عن الابدان النفوس الكاملة ، التي أخرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من الكمالات الممكنة لها بالقوة ، فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية ، وتخلصت الى الى عالم القدس ، وأما النفوس الناقصة التي بقي لها شيء من كمالاتها ،

فانها تتردد في الابدان الانسانية ، وتنتقل من بدن الى بدن آخر ، حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها ، من علومها وأخلاقها ، فحينئذ تبقى مجردة مطهرة عن التعاليق بالابدان ، ويسمى هذا الانتقال نسخا وقيل : ربما تنازلت الى الابدان حيوانا يناسبه في الاوصاف ، كبدن الاسد للشجاع ، والارنب للجبان ، ويسمى متنسخا وقيل تنازلت الى الاجسام النباتية ، ويسمى رسخا وقيل : الى الجمادية كالمعادن والبسايط ويسمى فسخا ، وقالوا : هذه التنازلات المذكورات هي : مراتب العقوبات ، واليها الاشارة بما ورد من الارقان السبع في جهنم ، هذا ما في المتنازلة منها ، وأما المتصاعدة في مرتبة الى ما هو أكمل منها ، فقد تتخلص من الابدان كلها لصيرورتها كاملة في جميع صفاتها كما مر ، وقد تتعلق ببعض الاجرام السماوية لبقاء حاجتها الى الاستكمال ، ولا يخفى أن ذلك كله رجم وتخيل ، وظنون بمقتضى الوهم ، بناء على قدم النفوس وتجردها . وقد أبطلناها كما عرفت .

قال الفخر : وأما القائلون بالمعاد الروحاني والجسماني معا ، فقد أرادوا أن يجمعوا بين الحكمة والشريعة ، فقالوا : دل العقل على أن سعادة الارواح بمعرفة الله سبحانه ، ومحبته ، وأن سعادة الاجسام في ادراك المحسوسات ، والجمع بين السعادتين في هذه الحياة غير ممكن ، لان الانسان مع استغراقه ، وفي تجلئ أنوار عالم الغيب ، ولا يمكن الالتفاف الى شيء من اللذات الجسمانية ، ومع استغراقه الى استيفاء هذه اللذات لا يمكن أن يلتفت الى اللذات الروحانية ، وأما تعذر هذا الجمع ، فلكون الارواح البشرية ضعيفة في هذا العالم ، فاذا افارقت بالمولت واستمدت من عالم القدس ، فالطهارة قوية وكملت ، فاذا أعيدت

الى الابدان مرة ثانية كانت قوية قادرة على الجمع بين الامرين ، ولا شبهة في أن هذه الحالة هي الغاية القصوى بين مراتب السعادات .

وأما المنكرون للمعاد مطلقا فهم الذين قالوا : النفس هي المزاج ، فإذا مات الانسان ، فقد عدمت النفس ، وإعادة المدوم عندهم محال ، وقال أيضا : مسألة المعاد ، مبنية على أركان أربعة ، وذلك أن الانسان هو العالم الصغير ، وهذا العالم هو الكبير ، والبحث عن كل منهما ، اما بتخريبه أو تعميره ، فهذه مطالب أربعة — الاول : كيفية تخريب العالم الصغير ، وهو بالموت ؟ والثانى : أنه تعالى كيف يعمره بعد ما خربه ؟ وهو أنه يعيده كما كان حيوانا عاقلا ويوصل اليه الثواب والعقاب ، والثالثة : أنه كيف يخرب هذا العالم الكبير ؟ وتخريبه اما بتفريق الاجزاء أو بالاعدام والافناء ، والرابع : أنه كيف يعمره بعد تخريبه ؟ والله أعلم .

المقصد السابع

في الصراط ، قالت الحشوية : ومن تأسئ بهم ، الصراط جسم ممدود على متن جهنم ، يرد الاولون والآخرين ، وورد أنه أدق من الشعرة ، وتكون سرعة الناس عليه على قدر أعمالهم ، ومن أهمل السموات والارض أن تزولا ، قادر أن يسير العباد معتمدين على شيء وعلى غير شيء ، فلا معنى للشك في ثبوته ، أو التعرض للتأويل على خلاف الظاهر ، كما سلكته المعتزلة ، هذا كلامهم وما قالوه : أنه وارد فيه فهو غير ثابت عندنا ، وعند المعتزلة ، بل مما زين لهم الشيطان في أحاديثهم الكذبة المخالفة لظاهر القرآن العظيم ، فوجب الحمل عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « بلوت اليهود فوجدتهم قد كذبوا على أخى موسى ، وبلوت انصارى فوجدتهم قد كذبوا على أخى عيسى ، وسيكذب على من هدى فما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله عز وجل ، فما وافقه فهو عنى ، وأنا قلته ، وما خالفه فهو ليس عنى ، ولم أقله ، وكيف أخالفه وبه هدانى ربى » وكيف لا يجب الحمل على ما فى كتاب الله عز وجل ، من أن الصراط هو دين الله سبحانه فى جميع ما نطق به القرآن ، فهو حمل على ما قاله أهو الحشونا فى قوله عز وعلا « لا يسمعون حسيها » الآية وقوله « يوم نحشر المتقين الى الرحمن » الآية « ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » « أولئك عنها مبعدون » فى أمثال ذلك ، نعم ما وصفوه به فى الحديث ، روه من أنه أرق وأدق من الشعرة ، وأحد من السيف .

فلو سلم ثبوته فهو من صفات الدين ، فانه أدق شيء من حيث أنه لا يوافق الهوى ولا الشهوات ، فلذلك كان يشبه بالموصفات ضرورة أنه

لا يميز بين صفاته المستقيمة ، الا ذو الحجبى والنهى والبصيرة النافذة ، مع عون الله وتوفيقه لقوله صلى الله عليه وسلم « ان الشرك أخفى فى أمتى من دبيب النمل فى صخرة صماء فى ليلة ظلماء » وقال : أيضا « الا أن الشرك بضعا وسبعين بابا » وقال أيضا « أن هذا الدين متين فكل من شده يغلبه فعليكم بالقصد فيه لتبلغوا ، بأن المتبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » فكل ذلك تمثيل مناسب لما قلنا ، أو ما نسبوه الى الله سبحانه من القدرة عايه ، فأمر مجمع عليه ، فلما لم يثبت عندنا ما ردوه ، حملنا الصراط على ما نطق به التنزيل ، وأسأغه التأويل ، بعد تسليم الورود يكون عليه التعويل ، نعم المراسد ثابتة ، كما يعلم أمرها بالوقوف على شرح النونية ، وغيرها •

المقصود الثامن

فى الميزان ، وهو حق نطق به القرآن والسنة ، غير أنه ليس على ما زعموه أيضا من أنه بعمود وكفتين ، فالموزون فيه قالوا : -حرف الاعمال ، أو مثالات يخلقها الله سبحانه ويزنها على قدر أجود الاعمال ، وما يتعلق بها من ثوابها وعقابها ، وانما المراد عندنا وعند معظم المعتزلة من الميزان ، اعتبار الحسنات وتمييزها من غيرها ، والعدل الذى وضعه عز وعلا بين خلقه « يوم لا تظلم نفس شيئا » كما قال « والوزن يومئذ الحق » « الله يفصل بينهم يوم القيامة » « وأنزلنا معهم الكتاب والميزان » الآية ، يعنى العدل بين عباده ، وكل ذلك تمثيل يجب الحمل عليه كما يقال : اجعلوا بيننا ميزانا يعدل بيننا ، مراد به قاضيا عدلا ، ولا ضرورة تدعو الى الميزان المتعارف ، لما أنه انما يحتاج اليه من لا يعرف مقادير الاشياء ، وأراد معرفتها ، والله سبحانه وتعالى غنى على الاطلاق ، محيط علمه بكل شئ ، فانه يحكم فيهم وعليهم بسرائرهم ، وما تخفى صدورهم •

وأیضا أن أفعال العباد : أعراض لا تقبل الخفة والثقل ، ونحو ذلك من : الاعادة ، والبقاء ، الى أن يقال أنها تجسم ، كما قدمنا ، والخطب فى ذلك يسير ، وهذا مما نؤمن به قطعا ، ونحمله ظاهرا على اللائق ، وعلم الحقيقة لعلام الغيوب ، والحاصل أن وزن كل شئ بما يليق ، وقال الجبائى : يخلق الله جواهر على اعداد الاعمال الصالحة وضدها ، وقال ابن المعتز : يجوز ما ذكره الاشاعرة ، ولا نقطع به سمعا ، ثم هل الوزن خاص بالمؤمنين ، أم عام بهم ، والكافرين ، ويكون معنى قوله تعالى « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا » ، أى نافعا ، فيه تردد للعلماء •

المقصد التاسع

شفاعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : حق ثابت للمسلمين ، عندنا ، وعند المعتزلة دون من سواهم من أهل الكبائر ، قالوا : لا ، لوجوب ما قد زال ولا لزوال ما قد وجب ، وهى كرامة من الله سبحانه ، دون سواه من الانبياء ، وهى شفاعته العظمى ، وذلك أن الخلق اذا فرغوا من الحساب ، استأذن المسـلمون من يشفع لهم الى الله سبحانه وتعالى أن يأذن لهم في الدخول الى منازلهم في الجنة ، فيطلبونها من آدم أولا ، ثم من نوح ، ثم من ابراهيم ، وكلهم يدفعهم الى غيره ، حتى تصل الى سيد الاولين والاخرين ، ولا تحرما يارب شفاعته بفضلك ، لا بعملنا فيطلبونه ، فيدعوا مـولاه فيعطيه مفاتيح الجنان ، وهو المراد من قوله تعالى « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » وهو الذى يحمده الاولون والاخرون ، وليست هذه الشفاعة لأهل الكبائر من أمته على ما زعمه القوم ، وله شفاعة أخرى سوى تلك ، على ما يعلم بالوقوف عليه في غير مختصرنا ، ولشهرة ذلك تركنا التعرض له ، وقد استفاض واشتهر ثبوت الحوض له ، جعلنا الله من الواردين له بفضلته ، لكن اختلف العلماء في أنه قبل الحساب ، أو بعده ، وفي أنه واحد أو حوضان ، والله أعلم ، والكلام عليه معلوم في محله ، وكذا تطاير الصحف وأخذها والكل يجب الايمان به .

المقصد العاشر

أعلم : اننا يجوزُه العقل ، اذا أخبر الشرع بوقوعه يجب أن نؤمن به على ظاهره ، وندع تأويله ، اذ هو مع ذلك بدعة ، وأما ما أخبر به . وكان ظاهره مستحيلا ، في العقل ، بأن نصرفه عن ظاهره الممتنع ، لأننا نعلم قطعا أن الشرع لا يخبر بوقوع ، ما لم يمكن وقوعه ، فلو كذبنا العقل في هذا ، وعلما بظاهر النقل المستحيل ، لادى ذلك الى انهدام النقل أيضا ، لان العقل أصل لثبوت النبويات ، التى يتفرع عنها صحة النقل . فيلزم اذا من تكذيب العقل تكذيب النقل ، ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره الممتنع ، أن لم يمكن له بعد ذلك الا تأويل واحد صحيح ، تعين احمل عليه ، لعدم وجود غيره ، وذلك مثل قوله تعالى « وهو معكم أينما كنتم » والرعاية ، ونظيره « الا هو رابعهم » الآية ، ونحو ذلك مما هو كثير وان كان له بعد ذلك تأويلات ، كل واحد منها منقيم .

فهل يتعين واحد منها ؟ ليندفع اللبس به من العوام ؟ وهو مذهب بعضهم كالجويني ، ويوقف عن التعيين ويفوض الامر فيه الى الله سبحانه ، رفعا للتحكم اللازم من التعيين ، وهو مذهب الاقدمين من الاشاعرة ، ولذلك يقولون مذهب السلف أسلم ، ومذهب الخلف أعلم ، وذلك مثل قوله تعالى « على العرش استوى » فان الاستواء بمعنى الاستقرار المكانى محال فى حقه تعالى ، ويبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة ، أحدها : أن يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصريفه كيف يشاء ، والثانى : أن يكون بمعنى قصده ، بمعنى أنه قصد الى شئ هنالك ، الثالث : أن تكون على بمعنى الباء ، واستوى بمعنى كمل ، أى كمل خالق ما ذكر بالعرش ، الرابع : أن المستقر فوق العرش مخلوق من مخلوقاته تعالى ، أى خالق ما ذكر الشامل للعرش ، وخلق استوى فوقه وهو عزيبا ، والله أعلم .

المقصد الحادى عشر

اختلف الناس ، فى نفوذ الوعيد ، على ثلاثة مذاهب ، الاول : أن الوعيد الوارد فى الكتب الالهية ، انما جاء للتخويف فقط ، لا لفعل الايلام ، وهو قول الباطنية ، واحتجوا بقوله تعالى « ذلك يخوف الله به عباده » ولا يخفى فساده ، فان التخويف المذكور فى الآية ، انما هو فى الدنيا ، ويقع المخوف به فى الآخرة ، وبأن الطليم أرحم الراحمين ، كيف يعذب حيوانا ضعيفا ، وعنايته أنه بمعصيته انما قصر فى حق نفسه لاستحالة أن يكون الله تعالى نفع فى عمل أحد ، أو ضرر به ، وأيضا فالافعال كلها واقعة بارادته تعالى ، وخلقه لا أثر للعبد فى شئ منها ، وهذا الكلام منهم مبنى على التحسين العقلى ، وهو باطل ، وعلى طلب الاطلاع على سر القدرة ، وهو مما نهينا عن الغوص فيه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « اذا ذكر القدر فأمسكوا » والله سبحانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، ولا علم لنا بشئ الا أن يعلمنا الله سبحانه بفضلہ .

الثانى : العذاب انما يحصل فى حق المشرك دون الموحد ، وهو مذهب المرجئة ، وجزموا بنفى عقاب من مات من أهل الكبائر قبل أن يوفق للتوبة ، واحتجوا بقوله تعالى « أن الخزى اليوم والسوء على الكافرين » المراد بهم من ذكر ، ودخول النار خزى بدليل « من تدخل النار فقد أخزيته » الآية ، فهو اذا خاص بالكافرين وبقوله « انا قد أوحى اليها أن العذاب على من كذب وتولى » ، والالف واللام فى العذاب للعموم وبقوله « كلما ألقى فيها فوج سألهم خزنتها » الآية ، وبقوله « لا يصلاح الا الاشقى الذى كذب وتولى » وبقوله « وهل نجازى الا الكفور » ،

والكفور لفظ مبالغة ، فوجب أن يختص به الكافر ، المراد به من ذكر
كما مر ، لا يقال يعارض قوله تعالى « من يعمل سوء يجزيه » لانا نقول ،
يرجح عند التعارض ، أى الوعد على أى الوعيد ، لان رحمته وفضله
أغاب ، ويقول « ينوم تبيض وجوه وتسود وجوه » الآية
ويقوله « وجوه يومئذ مسفرة » الآية ويقول « يا عبادى الذين اسرفوا »
الاية ، والمراد منهم المؤمنون ، لان الاضافة تشعر بالتشريف ولا شرف
للكافرين .

والجواب عن الجميع : أن الايات المخصصة للعذاب بالكافر ، مراد
بها ، عذاب خزى خاص ، وهو : الذى يقتضى الخلود ، ولا فلاح بعده ،
وعلى هذا ، أصل الاشاعة ، وأما على أصلنا ، فالمراد بالكافر فى ذلك :
القدر المشترك كما عرفت ، وأن المراد من « يا عبادى » الآية ، العموم ،
والمراد منه الخصوص ، وأيضا أنه أريد به الحث على التوبة ، والرجوع
الى الله سبحانه وتعالى ، وأن لا يقطنوا بمواقعة الذنب من رحمة
الله حتى يصددهم ، ذلك عن التوبة ، ويدل عليه قوله « وانبيوا الى ربكم
وأسلهوا له » الآية — الثالث : أن العذاب ثابت حسن فى حق الكافرين ،
وعصاة المؤمنين عندنا وعند الاشاعة والمعتزلة ، غير أن حسنة
عندهم من جهة العقل ، وعند غيرهم من جهة الشرع على ما عرفت قبل ،
ولا يخفى عليك الخلاف السابق فى المذهب .

وبالجملة : فالناس ضربان : مقرر ، وجاحد ، فالجاحد : مخلد فى
النار بالاجماع ، والمقرر ضربان : محفوظ من المعاصى عمره ، وغير محفوظ ،
والاول فى الجنة بالاجماع ، والثانى : صاحب صفائر ، أو صاحبها ،

المقصد الثانى عشر

فى الجنة والنار ، وقد اختلف الناس ، فى أنهما مخلوقتان الان ، أولا ، ذهب أكثر أصحابنا والأشاعرة ، والجباى ، وبشر بن المقسم وابو الحسين البصرى ، الى أنهما مخلوقتان الان ، وأنكره جمهور المعتزلة وبعض أصحابنا ، وقالوا : انهما مخلوقتان يوم الجزاء ، واحتج الاولون بوجهين ، الاول : قضية آدم وحواء ، واسكانهما الجنة ، واخراجهما منها بالزلة ، على ما نطق به الكتاب ، واذا كانت الجنة مخلوقة ، كانت النار كذلك ، اذ لا قائل بالفرق الثانى ، قوله فى صفتها « أعدت للمتقين » ، أعدت للكافرين ، بلفظ الماضى ، وهو صريح فى وجودهما ، ومن تتبع الاحاديث الصحيحة ، وجد فيها كثيرا مما يدل على وجودها دلالة ظاهرة .

وتمسك عباد الضميرى ، من الآخرين ، فى استحالة كونهما مخلوقتين فى وقتنا هذا ، بدليل العقل ، وأبو هاشم بدليل النقل ، اذ ليس عنده للعقل دلالة على ذلك ، قال عباد : ان وجدتا ، فاما فى عالم الافلاك ، أو العناصر ، أو فى عالم آخر ، والاقسام الثلاثة باطلة ، أما الاول : فلان الافلاك لا تقبل الخرق والالتئام ، فلا يخالطها شيء من الكائنات الفاسدة ، وهما على الوجه الذى يثبتونه ، من قبيل ما يكون ويفسد ، أى من قبيل الكون والفساد ، وأما الثانى : فلانه قول بالتناسخ ، لان النفوس تعلقت حينئذ بأبدان موجودة ، فى العناصر ، بعد أن فارقت أبدانها فيها وأنتم لا تقولون به ، وقد أبطل أيضا بدليله كما مر ، وأما الثالث : فلان الفلك بسيط ، وشكله كروى ، فلو وجد عالم آخر لكان كرويا أيضا ،

فيفرض بينهما خلاء ، سواء تباينا أو تماسا ، أنه ومحال وأنت خير بأن هذا دليل لمن ينكر وجودهما مطلقا ، لا لمن نكر وجودهما في الحال فقط ، وأجاب الاولون : بأننا لا نسلم امتناع الخرق والالتئام على الافلاك ، ودليله مذكور في المواقف ، ولأننا لا نسلم أنه في عالم العناصر قول بالتناسخ ، وإنما يكون كذلك ، لو قلنا باعادتها في أبدان أخرى ، وبأننا لا نسلم استحالة وجود عالم آخر ، وقد مر دليله .

واحتج أبو هاشم برجيين : الاول : قوله تعالى في وصف الجنة (أكلها) أى مأكولها دائم ، مع قوله تعالى «كل شيء هالك الا وجهه» ، فلو كانت الجنة مخلوقة ، وجب اهلاك أكلها ، لاندراجه فيما حكم عليه بالهلاك ، فلم يكن دائما ، هو مطلوب بالاية الاولى ، فتعين أنها ليست مخلوقة الان ، فكذا النار .

الجواب : أن أكلها دائم على البديل ، بمعنى أن كلما فنى منه شيء جيء ببده ، فان دوام أكل بعينه غير متصور ، لان اذا أكل فقد فنى ، ودوام أكله على سبيل البديل لا ينافي هلاكه .

ونقول المراد بهلاك كل شيء : أنه هالك في حد ذاته فضعف الوجود الامكانى ، فالتحق بالهلاك المعدم ، ونقول : أن الجنة والدار تقدمان بتفريق أجزائهما دون اعدامهما ، ثم تعادان بجمعهما ، وذلك كـأف في هلاكهما ، فتكونان دائمين ذاتا ، هالكيتين صورة في آن واحد .

والثانى : قوله تعالى ، في وصف الجنة أيضا ، (عرضها السموات والارض) ولا يتصور ذلك الا بعد فناء السموات والارض ، لامتناع تداخل الاجسام .

والجواب : أن المراد أن عرضها كعرض السموات والارض ، لامتناع أن يكون عرضها هو عرضها ، لا حال البقاء ، ولا بعد الفناء ، إذ يتمتع قيام عرض واحد بشخصين ، بمحلين موجودين معا ، أو أحدهما موجود ، والاخر معدوم ، والتصريح بالاية الاخرى ، بأن عرضها كعرض السموات والارض ، فتحمل تلك عليها ، كما يقال أبو يوسف أبو حنيفة ، أى مثله ، والله أعلم بحقيقة الحال .

الختامة في ذكر الفرق

التي تفرقت اليها هذه الامة ، وقد أشار اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله (افتترقت المجرس الى سبعين فرقة ، واليهود الى احدى وسبعين فرقة ، واغترقت النصارى الى اثنين وسبعين فرقة ، وستفترق أمتي الى ثلاث وسبعين فرقة ، كلها هالكة ما خلا واحدة ناجية ، وهى ما أنا عليه وأصحابى) ، وكان ذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم ، حيث وقع ما أخبر به وكلهم يدعى تلك الناجية .

أعام : أنه كان المسلمون عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، على عقيدة واحدة ، وطريقة ، واحدة ، ثم نشأ الخلاف بينهم أولا ، فى أمور اجتهادية لا توجب ايماننا ، ولا كفرا ، وكان غرضهم منها ، اقامة مواسم الدين ، وادامة مناهج الشرع القويم ، وذلك كاختلافهم فى مرته ، وفى موضع دفنه ، وفى ارثه ، وفى الامانة ، ونحو ذلك مما يكثر الكلام عليه ، وكان الخلاف يتدرج ويرتقى شيئا فشيئا ، الى آخر أيام الصحابة ، حتى ظهر معبد الجهنى ، وغيلان الدمشقى ، ويونس الاسوارى ، وخالفوا فى القدر ، واسناد جميع الاشياء الى تقدير الاله عز وجل ، ولم يزل الخلاف ينشعب ، والاراء تتفرق ، حتى تفرق أهل

الاسلام وأرباب المقالات الى الثلاثة والسبعين ، واذا عرفت ذلك ، فنقول : قد اختلف الناس في وجه تفريقها على طرق ، فلنقتصر على ذكر طريقتين منها ، معتمدين على الثانية منها ، كما ستقف على بيانها •

الاولى : انها ذكر بعضهم ، أن منها عشرين في المرجئة ، وأربعة وعشرون في الشيعة ، وسبعة في الحكمة ، واثنى عشر في المعتزلة ، وقد نظمها شيخنا ، في بيت وقال :

فكل شيعي ومحكم يز
وكشاف لرجى ويب معتز

والثانية : هي : التي قررنا ، العصد ، في المواقف ، وسلكتها معه شارحه السيد ، وانما ذكرتها مع ما فيها من التتويل في بيانها ، لما أنى لم أرى من تعرض له مثله ، وأن تعرض له صاحب كشف الغمة فيها تشاجرت فيه الامة ، ولقد شفا وكفى رحمه الله ، وان كان لا على ذلك اوجه ، وقد نقلت بعض كلامه منها عليه ، ولتعلم أنك على الحق فيما كنت عليه ، وأن الناجية بما حصل لها النجاة ، وأن الباقي منها بما استوجب الهلاك ، قال : أعلم أن كبار الفرق الاسلامية ثمانية : المعتزلة ، والشيعة ، والخوارج والمرجئة ، والنجارية ، والجبرية ، والمشبهة ، والناجية •

المعتزلة وهم عشرون فرقة

الفرقة الاولى : المعتزلة ، أصحاب واصل بن عطاء الغزال ، اعتزل عن مجلس الحسن البصرى ، وذلك أنه دخل على الحسن رجل فقال : يا امام الدين ظهر في زماننا جماعة يكفرون صاحب الكبرية ، يعنى يشركونه ، وهم الخوارج ، وجماعة أخرى يوجبون الكبائر ، ويقولون

لا تضر مع الايمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فكيف تعتقد في ذلك ؟ فتفكر الحسن ، وقبل أن يجيب ، قال واصل : أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، ثم قام الى اسطوانة من اسطوانات المسجد ، وأخذ يقرر على جماعة من أصحاب الحسن ، ما أجاب به من أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، ويثبت المنزلة بين المنزلتين قائلا : ان المؤمن اسم مدح ، والفاسق ، لا يستحق المدح ، فلا يكون مؤمنا ، وليس بكافر لاقراءه بالشهادتين ، فاذا مات بلا نوبة خلدني النار ، اذ ليس في الآخرة الا فريقان ، فريق في الجنة ، وفريق في السعير اكن يخفف عليه ، فنكون دركته فوق دركات الكفار .

وأنت خير : بأن الخلاف بيننا وبينه لفظي ، على ما مر ، فانه يسميه فاسقا ويثبت الواسطة ، ونحن : لا نقول بها ، بل : انه كافر كفر نفاق ، فانا ندين بأن منزلة النفاق بين منزلة الايمان ومنزلة الشرك ، وبأن المنافقين ليسوا بمؤمنين ولا بمشركين ، وبأن المشركين ليسوا بمؤمنين ولا بمشركين ، وبأن المشركين ليسوا بمؤمنين ولا بمنافقين ، وبأن المؤمنين ليسوا بمؤمنين ولا بمنافقين ، وبأن المشركين ليسوا بمؤمنين ولا بمنافقين ، وبأن المؤمنين ليسوا بمشركين ولا بمنافقين ، ومن سمي كل واحد منهم باسم صاحبه فقد كفر ، وبأن لا منزلة بين منزلتي الايمان والكفر ، فقال الحسن عند ذلك : اعتزل عنا واصل ، فسمى هو وأصحابه معتزلة ، ويلقبون بالقدرية لما عرفت ، وقالوا : هم ، أن من يقول بالقدر ، خيره ، وشره ، أنه من الله أولى باسم القدرية منا ، ويرده قوله صلى الله عليه وسلم ، « القدرية مجوس هذه الامة » وقوله خصماء الله في القدر ، ولا خصومة للقاتل بالتفويض وتنبوا أنفسهم بأصحاب العدل والتوحيد ، لقولهم بوجوب الإصلاح والاصلاح ، ونفى زيادة الصفات على الذات ، على

ما عرفت ، وبأن القدم أخص وصف لله ، لا يشاركه فيه غيره ، وبأن كلامه محدث ، وبأنه لا يرى مطلقا ، وبأن الحسن والقبح عقليان ، وبوجوب رعاية الحكمة والمصلحة في أفعاله سبحانه ، وبوجوب الثواب والعقاب عقلا ، ثم بعد اتفاقهم على ذلك ، افترقوا على عشرين فرقة ، كل واحدة تكفر الأخرى ونفسها •

الاولى : منهم الواصلية القائلون : باستناد أفعالهم الى قدرهم ، وبامتناع اضافة الشر الى الله تعالى ، وبالمنزلة بين المنزلتين ، وبخطئة أحد الفريقين ، من عثمان ومقاتليه ، وبتجويز أن يكون عثمان لا مؤمنا ، ولا كافرا ، وأن يخلد في النار ، وكذا على ومقاتلوه ، وحكموا بأن عليا وطلحة والزبير بعد وقعة الجمل لو شهدوا على بقله ، لم تقبل شهادتهم ، كشهادة المتلاعبين ، وتفظن أنت ان أتقنت مذهبك ، لما وافقوا فيه ولما خالفوا •

الثانية : العمرية أتباع عمرو بن عبيد ، هم مثل الواصلية فيما مر ، الا انهم عموما في تفسير الفريقين في قضية عثمان وعلى •

الثالثة : الهذيلية : أصحاب أبو الهذيل بن حمدان العلاف ، شيخ المعتزلة ، أخذ عن عثمان بن خالد الطويل ، وعن واصل بن عطاء أيضا قالوا : بفناء مقدورات الله تعالى ، وهو قريب من قول الجهمية ، وقالوا : ان حركات أهل الجنة ضرورية ، مخلوقة لله سبحانه ، اذ لو كانت مخلوقة لهم ، لكانوا مكلفين ، ولا تكليف في الآخرة ، وان أهل الخالدين : تنقطع حركاتهم ، ويصيرن الى جمود دائم ، وسكون ، ويجتمع في ذلك السكون ، اللذات لأهل الجنة ، والآلام لاهل النار ، وانما أرى كتب

هذا ، لانه التزم في حدوث العائم ، انه لا فرق بين حوادث لا أول لها ، وحوادث لا آخر لها ، وقيل : انه قدرى الاولى ، وجهمس الاخرة ، وأن صفات الاله غير ذاته ، سوى ارادته ، فانها عندهم حادثة لا في محل ، وبعض كلامه لا في محل ، وهو قوله : « كن » ، وبعضه في محل : وهو الامر ، والنهى ، ونحوهما وبأن ارادته غير المراد ، وأن الحجة لا تقوم فيمن غاب ، الا بخبر عشرين ، وفيهم واحد أو أكثر من أهل الجنة ، ولانه لا تخطو الارض من أولياء الله ، وهم معصومون •

الرابعة : النظامية ، أصحاب ابراهيم بن سيار النظام ، وهو من شيطاين المعتزلة ، طالع كتب الفلاسفة وخط كلامهم بكلام المعتزلة ، قالوا : لن يقدر الله على أن يفعل بعباده في الدنيا ما لا صلاح لهم فيه ، ولا أن يزيد في الاخرة ، أو ينقص من ثواب أو عقاب ، وغاية تنزيهه عن القبائح ، لا يكون الا بسلب قدرته عليها ، فهم في ذلك كمن نفر من المطر الى الميزاب ، وكونه مريدا لفعله ، أنه خالقه على وفق علمه ، ومريدا لفعل العبد ، أنه أمر به ، وأن الانسان : هو الروح ، والبدن ، أخذ هذا من الفلاسفة ، ومال الى الطبيعيين منهم ، فقال : الروح جسم لطيف ، سار في البدن سريان ماء الورد في الورد ، والدهن في اللبن ، والسسم ، وان الاعراض : أجسام ، والجوهر مالف من الاعراض ، والعلم : مثل الجهل ، والايمان مثل : الكفر في تمام الماهية ، وهى : حصول الصورة في القدرة العاقلة ، والامتيار بينهما ، بأمر خارجى ، وأن الاله خلق الخلود دفعة ، والتقدم والتأخر انما هو : الكون والظهور ، وأن نظم القرآن ليس بمعجز ، انما الاعجاز : بالصرف ، والاخبار بالغيب كما مر ، والتواتر : يحتمل الكذب ، والاجماع ، والقياس ليس بحجة ، وأنه لا يفسق من خان بالسرقة ، فيما دون النصاب •

الخامسة : الأسوارية : أصحاب الاسوارى ، وافقوا النظامية فيما مر ، وزادوا أن الله لا يقدر على ما أخبر بعدمه ، أو علم ، والعبد : قادر عليه ، وأن قدرته صالحة للضدين •

السادسة : الاسكافية : أصحاب أبى جعفر الاسكافى ، قالوا : أن الله لا يقدر على ظلم العقلاء ، بخلاف ظلم الصبيان والمجانين ، فانه يقدر عليه •

السابعة : الجعفرية : أصحاب جعفر بن جعفر بن مسير بن خريب ، وافق الاسكافية ، وزادوا أن في فساق الامة من هو شر من الزنادقة ، والمجوس ، والاجماع على حد المشارب خطأ ، لأن المعتبر في الحد هو : النص ، وسارق الحبة منخلع عن الاسلام •

الثامنة : البشرية ، أتباع بشر بن المعتمد المحدث ، للعقول بالتولد ، قالو : الاعراض تقع متولدة في الجسم ، من فعل الغير ، كما اذا كانت أسبابها من فعله ، وأن القدرة والاستطاعة سلامة البنية ، وأن الله قادر على تعذيب الطفل ، ولو عذبه لكان ظلما ، ولا يستحسن في حقه ، فيقال : لو عذبه لكان الطفل بالغا عاقلا عاصيا ، وفيه تناقض ظاهر •

التاسعة : المزدارية : هو أبو موسى عيسى بن صبيح المزدار ، وهو تأميد بشر ، وترهد حتى سمى راهب المعتزلة ، قال : ان الله قادر على أن يكذب ويظلم ، ولو فعل ، اكان إلها كاذبا ظلما تعالى ربنا عن ذلك ، ويجوز أن يقع فعل من فاعلين تولد مباشرة ، وأن الناس قادرون على مثل القرآن ، وأحسن منه نظما وبلاغة ، كما قاله النظام وقت يكفر

القائل بقدمه ، وملايسن السلطان كافر ، لا يرث ولا يورث ، وكذا من قال بخلق الافعال وبالرؤية •

العاشر : الهشامية : وهو هاشم بن عمر البوطى ، المبالغ فى القدر أكثر من مبالغة سائر المعتزلة ، قالوا : لا يطلق اسم وكيل الله سبحانه ، لاستدعائه موكلا ، ولم يعلموا أنه بمعنى الحفيظ ، وأن الاعراض لا تدل على الله ، ولا على رسوله ، وأنه لا دليل له فى القرآن على حلال وحرام ، وأن الامامة لا تتعقد مع الاختلاف ، وأن عثمان ام يحاصر ولم يقتل ، وان من أفسد صلاة فى آخرها وقد افتتحها بشروطها فأولها عصية منهى عنها •

الحادية عشر : الصالحة : أتباع الصالحى ، جوزوا قيام العلم ، والقدرة ، والادارة ، ونحوها بالميت ، وخلو الجوهر عن الاعراض •

الثانية عشر : الحائطية ، أصحاب أحمد بن حائط ، وهو من أصحاب النظامية ، قالوا : أن للعالم الهين قديما ، هو الله ، وحادثا هو : المسيح ، وأن المسيح هو الذى يحاسب الناس فى الآخرة ، وهو المراد من قوله « وجاء ربك والملك » الآية ، وهو الذى يأتى فى ظل من الغمام ، وهو المعنى بقوله عليه السلام « أن الله خلق آدم على صورته » ويقولونه « حتى يضع الجبار قدمه » ، الحديث ويسمى المسيح ، لأنه درع الأجسام وأحداثها ، قال الامدى : وهؤلاء مشركون •

الثالثة عشرة : الحديبية : أتباع فضل الحديبى ، قالوا : بقول الحائطية ، وزادوا التناسخ ، وأن كل حيوان مكلف من تخطيط طويل •

الرابعة عشرة : المعمرية : أصحاب ، معمر بن عباد السلمي ، قالوا : ان الله لم يخلق غير الاجسام ، ومن العجب أن حدوث الاجسام وفنائها عنده من الاعراض ، فكيف يقول أنها من فعل الاجسام ؟ وهو المشهور بصاحب المعاني ، اذ جرز أيضا وصف المعاني بالمعنى ، وقيامه به الى غير نهاية ، وقالوا : ان الله لا يوصف بالتقدم ، لانه يدل على التقدم الزماني ، والله ليس بزمان ، وأنه لا يعلم بنفسه ، لاستلزامه الاتحاد ، وأن الانسان لا فعل له غير الارادة .

الخامسة عشرة : الثمائية : أتباع ثمامة بن الاثرس النميري قالوا : الافعال المتولدة لا فاعل لها ، اذ لا يمكن استنادها الى فاعل السبب ، لاستلزامه اسناد الفعل الى الميت ، فيما اذا رمى سهمها الى شخص ومات قبل وصوله اليه ، ولا الى الله تعالى ، لاستلزامه صدور القبيح عنه ، وأن المعرفة متولدة من النظر ، وأنها واجبة قبل الشرع ، وأن النصراني ، واليهود ، والمجوس ، والزنادقة يصيرون ترابا ، لا يدخلون الجنة ، ولا ناراً ، وكذا البهائم ، والاطفال ، وأن من لا يعاص من الكفار خالقه والعالم فعل الله بطبعه ، قال السيد : كأنهم أرادوا به ، ما يقوله الفلاسفة من الايجاب ، ويلزم قدم العالم ، وان كان ثمامة في زمان المأمون ، وله عنده منزلة .

السادسة عشرة : الخياطية : أصحاب ، أبي الحسن بن أبي عمر الخياط ، قالوا : بالقدر ، أى اسناد الافعال الى العباد ، وتسمية المعدم شيئا ثابتا ، متقرا في حال العدم ، وجبرها وعرضها ، أى الذوات المعدمات كالثابتة ، متمصة بصفات الاجناس حال العدم ، وأن ارادة

الله تعالى كونه قادرا غير مكره ولا كاره ، وهى فى أفعال نفسه الخلق ،
أى كونه خالقها ، وفى أفعال عباده الامر بها •

السابعة عشرة : الجاحظية : أصحاب عمر بن بحر الجاحظ ، وهو
ممن مزج الفلسفة بالكلام ، وهو غاية فى البلاغة ، ونهاية فى البراعة ،
قالوا : المعارف كلها ضرورة ، ولا ارادة فى الواحد منا ، انما ارادته
بفعله عدم السهو ، وبفعل الغير الميل ائيه ، وأن الاجسام ذات طبائع
مختلفة لها آثار مخصوصة كما يقوله الطبائعيون ، ويهتج انعدام
الجوهر ، وانما تتبدل الاعراض ، والجواهر باقية بحالها ، كما قيل فى
الهيرقلي ، والنار تجذب اليها أهلها ، بمعنى أنه يجذب الى نفسها أهلها ،
وأنهم يصيرون الى طبعها ولا يخلدون فيها ، عقبا ، ولا ان الله يدخلهم
فيها ، والقرآن جسد ينقلب تارة رجلا ، وتارة امرأة •

الثامنة عشرة : الكعبية : أتباع ، أبى القاسم محمد الكعبى ، كان
معتزلة بعداد ، وتأمذ من الخائط ، قالوا : فعل الرب سبحانه واقع ،
بغير ارادته ، فاذا قيل : انه يريد لافعله ، أريد أنه خالق لها ، ولافعال
غيره ، أريد أنه أمر بها •

التاسعة عشرة : الجبائية : أصحاب ، أبى على محمد بن عبد الوهاب
الجبائى ، وهو من معتزلة البصرة ، قالوا : ارادة الرب سبحانه حادثة ،
لا فى محل ، وأنه متكلم بكلام يخلقه فى جسم ، وأنه لا يرى ، والعبد
خائف ، وصاحب الكبيرة ، لا مؤمن ولا كافر ، وهو خالد فى النار ان مات
بلا توبة ، ولا كرامات للاولياء ، ويجب على الله اكمال عقل من كلف ،
وأن يهب له أسباب التكليف ، والانبياء معصومون ، وشاركه فى ذلك

ابنه أبو هاشم ، ثم انفرد الجبائي : بأن الله عالم بلا ضفة ، ولا حالة توجب العالمية ، وكونه سميعا بصيرا ، معناه أنه حي لا آفة به ، ويجوز الايلاء للعضو .

المتمة عشرين : الهشمية : أتباع هشام بن عبد السلام ، انفرد عن ابنه بءكان استحقاق الذم ، والعقاب ، بلا معصية ، مع كونه خارق للاجماع في ذلك ، وكذا للحكمة أيضا ، وبأنه لا توبة عن كبيرة مع الاصرار على غيرها ، والعلم بقبحه ، ولا توبة مع عدم القدرة ، ولا يتعلق علم واحد بمعلومين على التفصيل ، ولله أحوال لا معلومة ولا مجهولة ، ولا قديمة ولا حديثة ، وفيه تناقض .

فرقة الشيعة وهم اثنان وعشرون فرقة

الفرقة الثانية : من الكبار الشيعة : وهم اثنان وعشرون فرقة ، يكفر بعضهم بعضا : أصلهم ثلاث فرق غلاة ، وزيدية ، وامامية ، أما الغلاة : فثمان عشرة فرقة .

الاولى السبائية : أتباع ، عبد الله بن سبأ ، قال : لعلى بن أبي طالب ، كنت الانه حقا ، فنفاه على ، وقيل كان يهوديا فأسلم ، وكان في اليهودية يقول : في يوشع بن نون ، وفي موسى ، مثل ما قال في على ، وهو أول من أظهر القول : بامامة على ، ومنه تشعبت أصناف الغلاة ، قال : ان عليا لم يموت ، وانما قتل عبد الرحمن بن ماجم شيطاننا ، تصور بصورة على ، وقد كان في السحاب والرعد صوته والبرق ضحكه ، وأنه سينزل الى الارض ويملاها عدلا ، وهم يقولون عند سماع الرعد عليك السلام يا أمير المؤمنين .

الثانية : الكاملية : أتباع أبى الكامل ، قال : بتكفير الصحابة ، بترك

مبايعة على ، وبتكفير على ، وبترك طلب الحق بالتناسخ فى الارواح عند الموت ، وأن الامامة تنتسخ ، وقد تصير فى شخص نبوة ، بعد ما كانت فى آخر امامة .

الثالثة : البنانية : قال : بنان بن سمعان التميمى ، الله على صورة

انسان ، ويهلك ، الا وجهه ، وروح الله حلت فى على ، ثم ابنه محمد بن الحنفية ثم فى ابنه أبى هاشم ، ثم فى بنان .

الرابعة : المفيرية : قال : مغيرة بن سعيد العجلي ، الله جسم على

صورة رجل من نور ، على رأسه تاج من نور ، وقلبه منبع الحكمة ، ولما أراد أن يخلق الخلق تكلم بالاسم الاعظم ، فطار فوق تاج الى رأسه ، وذلك قوله « سبح اسم ربك الاعلى » الآية ، ثم كتب على كفه أعمال العباد ، فغضب من المعاصى ، فغرق فصار من عرقه بحران ، أحدهما ملح مظلّم ، والاخر حلونيّز ، ثم اطاع فى البحر فأبصر فيه ظلمه ، فانتزع بعضا منه ، فجعله الشمس والقمر ، وافنى الباقي نفيا للشريك ، ثم خلق الخلق من البحرين ، فالكفار : من المظلم ، والمؤمنون : من النير ، ثم أرسل محمدا ، والناس فى ضلال ، وعرض الامانة : وهى منع على من الامانة على السموات والارض والجبال ، فأبين أن يحملنها ، وأشفقن وحملها الانسان وهو : أبو بكر حملها بأمر عمر ، بشرط أن يجعل الخلافة بعده له ، وقوله « كمثل الشيطان » الآية ، نزلت فيهما ، فهؤلاء يقولون : الامام المنتظر هو : زكريا بن محمد بن على بن الحسن

ابن على ، وهو : حى مقيم فى جبل خاجر ، الى أن يؤمر بالخروج ، ولما قتل المغيرة ، اختلف أصحابه ، بين قائل بانتظاره ، هو وقائل ، بانتظار زكرياء ، كما كان يقول المغيرة •

الخامسة : الجناحية : قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ذى الجناحين ، الارواح تتناسخ ، وكان روح الله فى آدم ، ثم فى الانبياء ، والائمة ، حتى انتهت الى على وأولاده الثلاثة ، ثم الى عبد الله هذا ، وقالت : الجناحية : عبد الله حى مقيم بجبل بأصبهان ، وسيخرج كما مر ، وأنكروا القيامة ، واستطوا المحرمات ، كما يعلم ذلك بالوقوف على العدل للامام أبى يعقوب •

السادسة : المنصورية : أتباع أبى منصور العجلى ، عزا نفسه الى أبى جعفر محمد الباقر ، فلما تبرأ منه وطرده ، ادعى الامامة لنفسه ، قال : الامامة صارت ل محمد على بن الحسين ، ثم الى أبى منصور ، وزعموا أنه عرج الى السماء ، ومسح الله رأسه بيده ، وقال : يا بنى اذهب ، فبلغ عنى ، ثم أنزله الى الارض ، وهو الكسف المذكور فى قوله تعالى « وان يروا كسفا من السماء ساقطا » ، الاية وكان قبل ادعائه الامامة لنفسه يقول : هو على ، وقالوا : الرسل لا تنقطع ، والجنة : رجل أمرنا بموالاته ، وهو الامام ، والنار : رجل أمرنا بيبغضه ، وهو ضد الامام ، وخصمه كأبى بكر ، وعمر ، والفرائض : أبناء رجل أمرنا بموالاتهم ، والمحرمات : أبناء رجل أمرنا بمعاداتهم •

السابعة : أتباع ، أبى الخطاب الأسدى ، عزى نفسه الى جعفر الصادق ، فلما علم منه غلوه فى حقه ، تبرأ منه ، فلما اعتزل منه ، ادعى

الامر لنفسه ، قالوا : الائمة أنبياء ، وأبو الخطاب نبى ، ففرض الانبياء على الناس طاعتهم ، وزادوا أن الائمة الهة ، والحسنان أنبياء الله ، وجعفر الصادق الله ، وأبو الخطاب أفضل منه ، ومن على على هؤلاء يستحلون شهادة الزور ، لموافقيهم على مخاليفهم •

فعند جماعة منهم معمر بعد قتل أبى الخطاب ، كما كانوا يعبدونه ، والجنة نعيم الدنيا ، والنار آلامها ، والدنيا لا تبنى ، واستباحوا المحرمات وترك الفرائض ، وأن كل مؤمن يوحى اليه ، وقيل الامام بعد قتل أبى الخطاب يزيغ ، أعنى صار الى ذلك جماعة منهم ، قالوا : فى أصحاب يزيغ ، من هو خير من جبرائيل ، وميكائيل ، وهم لا يموتون ، بل اذا بلغوا النهاية يرفعون الى الملكوت ، وقيل : هو بعده عمر بن بنان العجلي ، الا انهم يقولون أنهم يموتون •

الثامنة : الغرابية : قالوا : محمد بعلى شدد الغراب بالغراب ، والذباب بالذباب ، فبعث الله جبريل الى على ، فغلظ من على الى محمد ، فيعلنون صاحب الريش ، يعنون : جبريل •

التاسعة : الذمية : لقبوا بذلك : لانهم ذموا محمدا ، لان عليا هو الاله وقد بعثه ، ليدعوا الناس اليه ، فدعا الى نفسه ، وقال بعضهم : بالهيتهم ، ولهم فى التقديم فى الاحكام الالهية خلاف •

وقيل : بالهية خمسة أشخاص ، هم ، فاطمة ، والحسنان ، زعموا أن هذه الخمسة شىء واحد ، وأن الروح حالة فيهم بالسوية ، ولا يقولون فاطمة ، تحاشيان وصفه بالتأنيث •

العاشرة : الهشامية : أصحاب الهشامين ابن الحكم ، وابن سالم الجوالقي ، قالوا : الله ذو جسد ، ثم اختلفوا ، فقال ابن الحكم طويل عريض عميق ، تتساوى هذه المقادير ، كالسبيكة البيضاء تتلألأ من كل جانب ، وله لون وطعم ورائحة ، ومحسسته ، أى الموضع الذى يحسه الطبيب .

قال السيد : كأنهم يرون بها النقص ، قالوا : ليست هذه الصفات غيره ، ويقوم ويقعد ، ويفعل ، ويتحرك ، ويسكن ، وله مشافهة بالاجسام ، ولولاها ، لم يدل عليه ، وهو يعلم ما تحت الثرى ، بشعاع يسيل منه ، والته سبعة بأشبار نفسه ، مماسا للعرش ، بلا تفاوت بينهما ، وتفاضل ، وارادته حركة ، لا هى عينه ، ولا هى غيره ، والاعراض ، ولا تدل على البارى ، والائمة معصومون دون الانبياء .

وقال ابن سالم : وهو على صورة انسان ، وله من الجوارح ماله غير الفرجين ، وله وفرة سوداء ، ونصفه الاعلى مجوف ، والانشغل مصمت ، الا أنه ليس لحما ودما .

الحادية عشرة : الزرارية : أتباع ، زرارة بن اعين ، قالوا : بحدوث الصفات ، وهو قبل حدوثها ، لا حيا ولا علما ، ولا قادرا ، ولا مريدا ، ولا سميعا ، ولا بصيرا ، الى غير ذلك .

الثانية عشرة : اليونسية : أتباع ، يونس بن عبد الرحمن المقي ، وفى كشف الغمة ، الناونسية أتباع رجل منهم ، يقال له : ناونسى ، وقيل : بل نسبوا الى قرية يقال لها ذلك ، قالوا : الله تعالى على العرش ،

تحمله الملائكة ، وهو أقوى منهم ، مع كونه محمولا لهم ، كالكرسى تحمله رجلاه ، وهو أقوى منها •

الثالثة عشرة : الشيطانية : وهو محمد بن النعمان ، الملقب : بشيطان الطاق ، ويقال لها : النعمانية ، كما في كشف الغمة ، قال : أنه تعالى نور غير جسماني ، ومع ذلك هو على صورة انسان ، وانما يعلم الاشياء بعد كونها •

الرابعة عشرة : الزرامية : قالوا : الامامة بعد علي ، لمحمد بن الحنفية ، ثم لابنه عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس ، وأولاده ، الى المنصور ، ثم حل الله في أبي مسلم ، وأنه لم يقتل ، واستحلوا المحارم ، ومنهم من ادعى الالهية •

الخامسة عشرة : المفوضة : قالوا : الله تعالى فوض خلق الدنيا الى محمد ، فهو الخلاق لها بما فيها ، بعد أن خلقه ، وقيل : الى علي •

السادسة عشرة : البدائية : جوزوا البدء على الله تعالى •

السابعة عشرة : النصرية والاسحاقية ، قالوا : حل الله تعالى في علي ، وأن ظهور الروحاني في الجسماني مما لا ينكر ، اما في جانب الحيز ، فكظهور جبريل بصورة البشر ، وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان في صورة الانسان •

الثامنة عشرة : الاسماعيلية : ولقبوا بسبعة القباب ، بالباطنية لقولهم : بباطن الكتاب دون ظاهره ، فانهم قالوا : للقرآن ظاهر وباطن ،

والمراد منه باطنه ، لا ظاهره المعلوم من اللغة ، ونسبة الباطن الى الظاهر ، كنسبة اللب الى القشرة ، والتمسك بظاهره معذب بالمشقة ، في الاكتساب وباطنه مرد الى ترك العمل بظاهره ، أخذوا بقوله تعالى « له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب » .

وهذا القول أخذوم من المنصورية ، والجناحية ، وبالقرامطة : لأن أولهم حمدان قرمط ، وهى : احدى قرى واسط ، وبالحرمية : لباحثهم المحرمات ، والمحارم ، والسبقية ، لانهم زعموا ، أنه النطقا بالشرائع ، سبعة : آدم ، ونوح . وابراهيم ، وموسى ، وعيسى ، ومحمد ، ومحمد المهدي سابعهم ، وبين كل اثنين منهم سبعة أئمة ، يتيممون شريعته ، ولا بد في كل عصر من سبعة بهم يقتدى ، وبهم يهتدى ، أمام يؤدى عن الله ، وحجة تؤدى عن الامام ، وذو مص يمص العلم من الحجة .

فهذه ثلاثة أبواب : وهم الدعاة ، فداع أكبر ، وهو رابعهم يرفع درجات المؤمنين ، وداع دونه يأخذ المهود على الباطلين من أهل الظاهر ، فيدخلهم في ذمة الامام ، ويفتح لهم باب المعرفة ، والعلم وهو خامسهم ، ومكلم قد ارتفعت درجته في الدين ، ولكن لم يؤذن له في الدعوة ، بل في الاحتجاج على الناس ، فهو يحتج ويرغب في الداعى ، كطلب الصائد وهو سادسهم .

ومؤمن يتبع الداعى ، وهو الذى أخذ عليه ، وأمن وأتقن بالعهود ، ودخل في ذمة الامام ، وحزبه وهو سابعهم .

قالوا : ذلك انذى — ذكرناه كالسموات والارضين والبحار ، وأيام

الاسبوع ، والكواكب السيارة وهى : المدبرات أمرا كما مر ، كل منها سبعة ويقول : بالبابية ، لاتباع طائفة منهم بابك ، الحرص فى الخروج بأذربيجان ، وبالحمرة : السهم الحرة فى أيام بابك ، ولتسميتهم المخالفين لهم من المسلمين حمرا .

وبالاسماعيلية ، لاثباتهم الامامة لاسماعيل بن جعفر الصادق ، وهو أكبر أبنائه ، وقيل : لانتسابهم بزعمهم الى محمد بن اسماعيل ، وأصل دعوتهم ابطال الشرائع ، لان الكبارية : وهم طائفة من المجوس ، راموا عند شوكة الاسلام ، تأويل الشرائع على وجوه ، تعود الى قواعده أسلافهم ، وذلك أنهم اجتمعوا فتذكروا ما كان عليه أسلافهم من الملك .

وقالوا : لا سبيل لنا الى دفع المسلمين لغلبتهم ، واستيلائهم على الملك ، لكننا نحتال لهم بتأويل شرائعهم ، الى ما يعود الى قواعدها ، ونستدرج به الضعفاء منهم ، فان ذلك يوجب اختلافهم ، واضطراب كلمتهم ، ورأسهم فى ذلك حمدان بن قرمط ، وقيل : عبد الله بن ميمون القداح ، ولهم فى الدعوة مراتب .

الرزق : وهو تفرس حال المدعو ، أهل هو قابل للدعوة ؟ أم لا ؟ ولذلك منعوا انقاء البذر فى السبجة ، أى الدعوة فيمن ليس قابلا لها ، ومنعوا التكلم فى بيت فيه سراج ، أى فى موضع فيه فقيه ، أو متكلم ثم التأنيس باستمالة كل من الدعويين ، الى ما يميل بهواه وطبعه ، من زهو ، وخلاعة ، فان كان يميل الى الزهو زينه فى عينه ، وقبح له نقيضه ، وان كان يميل الى الخلاعة ، زينها وقبح نقيضها ، حتى يحصل له الانس ، ولم يوجب قضاء الحائض صومها ، دون صلاتها ، والغسل من

المنى دون البول ، ولما كان عدد الركعات فى الصلوات الخمس مختلف ، الى غير ذلك من الامور العبقريّة ، وانما شككوا فى هذه الاشياء ، وطووا الجواب عنها ، لتتعلق قلوبهم بمراجعتهم فيها •

ثم الربط : وهو أمران : الاول : أخذوا الميثاق منه ، بأن يقولوا قد جرت سنة الله بأخذ المواثيق ، والعهود ، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى « واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم » ثم يأخذون من كل أحد ميثاقا ، يجب اعتقاده ، وهو أن لا يفشى لهم سرا •

الثانى : حوالته على الامام ، فى حل ما أشكل عليه من الامور التى ألقاها عليه ، فان العالم الذى لا يقدر على حلها أحد سواه ، حتى يترقى عن درجته ، وينتهى الى الامام •

ثم التدليس : وهو دعوى موافقة أكابر الدين والدنيا لهم ، حتى يزداد ميله الى ما دعاه اليه ، ثم التأنيس وهو بتمهيد مقدمات يقبلها ويسلمها المدعو ، ويكون سابقا الى ما يدعوه اليه من الباطل ، ثم الخلع عن الاعتقادات الدينية ، فاذا آل حال المدعو الى ذلك ، أخذوا له فى الاباحة والبحث عن الاستعجال الى الذات •

وتأويل الشرائع ، كقولهم والوضوء عبارة : عن موالاة الامام ، والتيمم هو : الاخذ من المأذون عند غيبة الامام ، الذى هو الحجة •

والصلاة : عبارة عن الناطق ، الذى هو الرسول ، بدليل قوله تعالى « ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » •

والاحتلام : عبارة عن افشاء شئ من أسرارهم ، الى من ليس أهلا لها ، لغير قصد منه •

• والغسل : تجديد العهد •

• والزكاة : تركية بمعرفة ما هم عليه من الدين •

• والكعبة : النبي والباب : على ، والصفاء : هو النبي ، والمروءة : على •

• والميقات : هو الاستئناس •

• والتلبية : اجابة المدعو •

• والطواف : بالبيت سبعا موالاة الائمة السبعة •

• والجنة : راحة الابدان عن التكليف •

• والنار : مشقتها بمزاولة التكليف ، الى غير ذلك من خرافاتهم ومضلاتهم •

ومن مذهبهم : أن الله لا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ، ولا جاهل ، ولا قادر ، ولا عاجز ، وكذا في جميع الصفات ، وذلك أن الاثبات الحقيقي ، يقتضى المشاركة بينه وبين الموجودات ، وهو : تشبيه ، والنفى المطلق ، يقتضى مشاركته للمعدومات ، وهو تعطيل ، بل هو واجب هذه الصفات ، واب المتضادات •

وربما خلطوا كلامهم بكلام الفلاسفة ، فقالوا : أنه تعالى أبدع

بالامر العقل التام ، ويتوسطه النفس : التي هي ليست تامة ، فاشتاقت الى العقل التام ، مستفيضة منه ، فاحتاجت الى الحركة من نقصان ، الى الكمال ، ولم تتم الحركة الا بآلتها ، فحدثت الاجرام الفلكية ، وتحركت حركة دورية ، بتدبير النفس ، فحدثت بتوسطها الطبائع البسيطة العضوية .

وبتوسط البسائط : حدثت المركبات من المعدن ، والنبات ، وأنواع الحيوانات ، وأفضلها : الانسان ، لاستعداده لفيض الانوار القدسية عليه ، ولا اتصاله بالعالم العلوى ، وحيث كان العالم العلوى مشتملا على عقل كامل كلى ، ونفس ناقصة كلية ، يكون مصدرا للكائنات ، وجب أن يكون في العالم السفلى عقل كامل ، يكون وسيلة الى النجاة ، وهو الرسول الناطق .

ونفس ناقصة : يكون نسبتها الى الناطق ، في تعريف طرق النجاة ، نسبة النفس الاولى الى العقل الاول ، فيما يرجع الى ايجاد الكائنات ، وهى : الامام ، الذى هو وصى الناطق ، وكما أن تحرك الافلاك بتحريك العقل والنفس ، كذلك النفوس الى النجاة ، بتحريك الناطق والوصى ، وعلى هذا في كل عصر وزمان ، هذا ما كان عليه قدماءهم ، وحين ما ظهر الحسن بن محمد الصباح جدد الدعوة ، على أنه الحجة : التي تؤدى عن الامام ، الذى لا يجوز خلو الزمان عنه .

وحاصل كلام ما لا يقوم في الاحتياج الى المعلم ، ثم انه منع العوام عن الخوض في العلوم ، والخواص عن النظر في الكتب المتقدمة ، كي لا يطلع على فضائهم ، ثم أنهم تقلسفوا ، ولم يزلوا مستهزئين

بالنواميس الدينية والامور الشرعية ، وتحصنوا بالحصون ، وكثرت شوكتهم ملوك السوء منهم ، فأظهروا اسقاط التكاليف ، واباحة المحرمات ، وصاروا كالحيوانات العجماء ، بلا ضابط دين ، ولا رادع شرعى ، نعوذ بالله من الشيطان وأتباعه •

وأما الزيدية : وهم المنسبون الى زيد بن على زين العابدين ، فثلاث فرق :

الاولى : الجارودية ، أصحاب أبى الجارود ، الذى سماه الباقر سرحوبا ، وفسره بأنه شيطان يسكن البحر •

قالوا : فى النص من النبى فى الامامة على على وصفا لا تسمية ، والصحابة : كفروا بمخالفته ، وتركهم الاقتداء به بعد النبى ، والامامة بعد الحسن والحسين ، شورى فى أولادهما ، فمن خرج منهم بالسيف ، وهو : عالم شجاع ، فهو امام كما مر •

واختلفوا فى الامام ، أهو محمد بن عبد الله بن الحسين بن على الذى قتل بالمدينة فى أيام المنصور ؟ فذهب طائفة منهم الى ذلك ، وزعموا أنه لم يقتل ، أو محمد بن القاسم بن على بن الحسين ، صاحب الطالعان ، الذى أسر فى أيام المعتصم ، وحمل اليه ، فحبسه فى داره حتى مات ، فذهبت طائفة أخرى اليه وأنكروا موته : وهو : يحيى بن عمير صاحب الكوفة ، من أحبار زيد بن على ، دعا الناس الى نفسه ، واجتمع اليه خلق كثير ، وقتل فى أيام المستعين بالله ، فذهب اليه طائفة ثالثة ، وأنكروا قتله •

الثانية : السليمانية : أصحاب سليمان بن جرير ، قالوا : الامامة شورى فيما بين الخلق ، وانما تنعقد برجلين من خيار المسلمين ، وتصح امامة الفضول ، مع وجود الافضل ، وأبو بكر وعمر امامان ، وان خطأ الامة في البيع بينهما ، مع وجود على لكنه خطأ لم ينته الى درجة الفسق ، وكفروا عثمان وطلحة والزبير وعائشة •

الثالثة : البيترية : أصحاب بيتر النوجي ، وافقوا السليمانية ، الا أنهم توقفوا في عثمان •

قال السيد : هذه فرق الزيدية ، وأكثرهم في زماننا مقلدون ، ويرجعون في الاصول الى الاعتزال ، وفي الفروع الى مذهب أبى حنيفة ، الا في مسائل قليلة •

قلت : ومن ها هنا تعلم معنى قول الشيخ أبى عماد ، في الموجز بعد كلامه مع الزيدية ، وانما هذا من الرموز على الزيدية خاصة ، لانهم يتعاطون المناظرة ، ومضاهاة الاباضية في مذهبهم ، فليست أعلم لهم خلافا ، الا في ثلاثة أمور قولهم في الامانة ، بالاولى ، مع تركهم تخطية لكل من والى ، ثم تجويزهم لعلى تحكيم الحكمان ، وقولهم بتشريك أهل التأويل ، ممن زعم أن الله يرى يوم القيامة ، على مقالة طائفة من الاباضية في التشريك ، وأراد بالطائفة عيسى بن عمير وتلميذه ، كما في شرح الجهالات •

قال شيخنا : هي مقالة النكار أيضا ، ولم أقف عليها ، لكننى أجدد

الفحص عنه عند الكتابة ، وهى مقالة الصفرية ، والنظام أيضا من المعتزلة .

وأما الامامة : فقد قالوا : بالنص الجلى على امامة على ، وكفروا الصحابة ، ووقعوا فيهم وساقوا الامامة الى جعفر الصادق ، واختلفوا فى المنصوص عليه بعده ، والذى استقر عليه رأيهم ، أنه ابنه موسى الكاظم ، وبعد على بن موسى ، الرضى ، وبعده محمد بن على النقى ، وبعده الحسن بن على الزكى ، وبعده محمد بن الحسن ، وهو الامام المنتظر ، ولهم فى كل من المراتب التى بعد جعفر اختلافات .

وكانت الامامية أولا على مذهب أئمتهم ، حتى تمادى بهم الزمان ، فاختلوا وتشعب متأخروهم : الى معتزلة ، والى اخبارية يعتقدون ظاهر ما وردت به الاخبار المتشابهة ، وهؤلاء ينقسمون الى متشابهة ، يجرون المتشابهات ، على أن المراد بها : خلو ظواهرها ، والى سلفية : يعتقدون أن ما أراد بها حق بلا تشبيه ، بل تفويض والى ملتحمته بالفرق الضالة ، فهذه جملة فرق الشيعة .

فرقة المرجئة وهم خمس فرق

الفرقة الثالثة : من الكبار المرجئة : لقبوا بذلك لانهم يرجون العمل على ، النية ، والاعتقاد ، وقيل لغير ذلك ، وهم خمس فرق :

الاولى الونسية : أتباع يونس النمرى ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، والمحبة بالقلب ، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات ، فهو مؤمن ، ولا يضر معها ترك الطاعات ، وارتكاب المعاصى ، ولا يعاقب

عليها ، وابليس كان عارفا بالله ، وانما كفر باستكباره ، وترك الخضوع لله تعالى .

الثانية : العبيدية : أتباع عبيد المكذب ، زادوا على الاولى ، أن علم الله سبحانه لم يزل شيئا ، غير ذاته تعالى ، وكذا سائر صفاته ، وأنه على صورة الانسان .

الثالثة : الغسانية : أتباع غسان الكوفي ، قالوا : الايمان هو المعرفة بالله ورسوله ، وبما جاء من عند الله ، ورسوله اجمالا ، وهو يزيد ولا ينقص ، وذلك الاجمال : مثل أن يقول قد فرض الله الحج ، ولا أدرى ؟ أين الكعبة ! وبعث الله محمدا ولا أدرى ؟ أهو الذي بالمدينة ؟ أو غيره ! وحرّم الله الخنزير ، ولا أدرى ؟ أهو هذه الشاة ! أم غيرها ! وغسان كان يحكى هذا القول عن أبى حنيفة ، ويعدّه من المرجئين .

قلت : نعم هو منهم كما تقدّم ، وان قال السيد كالعصّد تبعا له في تنزيهه مشهور ، قال الآمدى : ومع هذا فأصحاب المقالات ، قد عدوا أبا حنيفة وأصحابه مرجئة أهل السنة .

الرابعة : الثرمانية أصحاب ثوبان المرجى ، قال : الايمان هو المعرفة ، والاقرار بالله ورسوله ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعل .

وأما ماجاز فيه مروان بن غيلان الدمشقى ، وأبو شمر ، ويونس بن عمران ، والفضل الرقاش ، وكلهم اتفقوا على أنه تعالى لو عفى في

القيامة عن عاص ، لعفى عن كل ما هو مثله ، وكذا لو أخرج واحدا من النار ، لأخرج كل من هو مثله ، ولم يجزوا بخروج المؤمنين من النار •

واختص بن غيلان أو غيلان من بينهم بإسناد الأفعال الى العباد ، إذ قد جمع بين الأرجاء ، والقول بالقدر ، وجواز أن يكون الامام قرشيا •

الخامسة : الثومية : أصحاب معاذ الثومنى ، قالوا : الايمان هو المعرفة ، والتصديق ، والمحبة ، والاخلاص ، والاقرار بما جاء به الرسول ، وترك بعض ذاك كفر ، وليس بعضه ايمانا ، ولا غير ايمان ، وكل معصية لم يجمع على أنها كفر ، فصاحبها يقال فيه ، أنه فسق ، وعصى لانه غاسق وعاصى •

ومن ترك الصلاة مستحلا كفر للتكذيب •

ومن تركها بنية القضاء لم يكفر •

ومن قتل نبيا أو لطمه كفر لا للقتل ولا للطمة بل لانه دليل تكذيبه ، وبغضه ، وبه قال ابن الراوندى ، وبشر المريسي •

وقالوا : السجود للصنم علامة الكفر ، قال العضد : فهذه هي المرجئة الخالصة ، ومنهم من جمع الى الأرجاء ، القدر كالصالح ، يعنى الحسن بن صالح ، وأبى شمر ، ومحمد بن شبيب ، وغيلان •

الفرقة النجارية وهى ثلاث فرق

الفرقة الرابعة : من الكبار النجارية ، أصحاب محمد بن الحسن النجار ، وافقوا الاشاعرة فى خلق الأفعال ، وإن الاستطاعة مع الفعل ،

وان العبد يكتسب ، والمعتزلة فى نفى زيادة الصفات ، وحدوث الكلام .
ونفى الروية ، ووافقهم على ذلك ، ضرار بن عمر ، وحفص الفرد ، كما
مر ، وهم ثلاث فرق •

الاولى : البرغوثية ، قالوا : كلام الله اذا قرئ فهو عرض ، واذا
كتب فى أى شئ فهو جسم •

الثانية : الزعفرانية ، قالوا : كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو
مخلوق ، ومن قال كلام الله غير مخلوق فهو كافر •

الثالثة : المستدركة على الزعفرانية ، بأن كلام الله تعالى مخلوق
مطلقا ، لكننا وافقنا السنة الواردة بأنه غير مخلوق ، واجماع المنعقد
عليه فى نفيه ، وأولناه ، بأن حملنا قولهم غير مخلوق ، على أنه غير
مخلوق ، على هذه الترتيب ، والنظم ، من هذه الحروف والاصوات ، بل
هو مخلوق على غير هذه الحروف ، وهذه حكاية عنها •

وقالوا : قول مخالفينا كلها كاذبة ، حتى قولهم لا اله الا الله ،
قلت : وأصحابنا يعدون النجارية من المرجئة •

« فرقة الجبرية والمشبهة »

الفرقة الخامسة : من الكبار الجبرية ، والجبر : هو اسناد فعل
العبد الى الله سبحانه ، من كل وجه كما علمت ، الجبرية متوسطة بين
الجبر والتفويض ، بمعنى أنها غير خالصة فى القول بالخير المخلص ، تثبت
للعبد كسبا ، كالاشعرية ، والنجارية ، والضرارية ، والاباضية ، وخالصة
لا تثبته كالجهمية أصحاب جهنم بين صفوان الترمذى •

قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً ، وأن الله لا يعلم الشيء قبل وقوعه ، وعلمه ، حادث ، لا في محل ، ولا يتصف الله سبحانه بما يوصف به غيره ، اذ يلزم منه التشبيه كالعلم والحياة ، والجنة ، والنار ، يغنيان بعد دخول أهلها فيهما ، حتى لا ينفي موجود ، سوى الله سبحانه ، فكما تفرد بالقدم يتفرد بالبقاء ، ووافقونا في نفى الروية ، وخاق الكلام ، ووافقوا المعتزلة أيضاً ، وبعض أصحابنا في إيجاب المعرفة بالعقل ، قبل ورود الشرع ، ونحن نعد أيضاً هذه من المرجية •

الفرقة السادسة : الكبار المشبهة ، الذين شبهوا الله بخلقه ، وقد عدوهم فرقة واحدة ، وإن اختلفوا في طرق التشبيه •

فمنهم مشبهة غلاة الشيعة القائلة بالتجسيم ، والحركة ، والانتقال والحلول ، وغير ذلك مما مر •

ومنهم مشبهة الحشوية ، القائلة : بأنه جسم لا كالأجسام من لحم ودم لا كاللحم والدماء ، وله الأعضاء والجوارح ، وتجاوز عليه الملامسة والمصافحة ، والمعانقة ، لأمخلصين الذين يزورونه في الدنيا ، ويزورهم •

حتى نقل عن بعضهم أنه قال : اعفوني عن اللحية والفرج ، وأسأؤني عما وراء ذلك ، ومنهم مشبهة الكرامية : أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام ، قيل هو بكسر الكاف وتخفيف الراء وفيه ، قيل الفقه فقه أبي حنيفة ، والدين دين محمد بن كرام ، وأقوالهم في التشبيه متعددة ، مختلفة ، غير أنها لا تنتهي ، إلى من يعبأ به ، ويبالي بقوله •

ولذلك قال العضد ، فاقترضنا على ما قاله زعيمهم ، وهو أن الله على العرش من وجه العلو مماس له ، من الصفحة العليا ، ويجوز عليه النزول ، والحركة ، واختالفوا في أيماء العرش أم لا ؟

وقال بعضهم : ليس هو على العرش ، بل مجاور للعرش ، واختلفوا هل مجاورته ببعد متناه ؟ وبغير متناه ؟ ومنهم من أطلق عليه لفظ الجسم ، ثم اختلفوا : هل متناه من الجهات كلها أو من جهة ؟ من تحت فقط ؟ أو ليس متناها ؟ بل هو غير متناه في جميع الجهات ؟

وقالوا : تحل الحوادث في ذاته تعالى ، وزعموا أنه انما يقدر على الحوادث الحالة فيه ، دون الخرجة عن ذاته •

ويجب على الله أن يكون أول خلقه حيا : يصح منه الاستدلال ، وأن النبوة والرسالة صفتان قائمان بذات الرسول ، سوى الوحي ، وسوى كلام الله ، بالتبليغ وسوى المعجزة ، والعصمة ، وصاحب تلك الصفات رسول ، بسبب اتصافه بها من غير ارسال •

ويجب على الله ارساله ، ولا يجوز ارسال غيره الرسول ، وهو حينئذ اذا أرسل رسول ، فكل مرسل رسول ، بلا عكس كلي ، ويجوز عزل المرسل عن كونه مرسلا دون الرسول ، فانه لا يتصور عزله عن كونه لا رسولا ، وليس من الحكمة رسول واحد ، بل لا بد من تعدده •

وجوزوا امامين في عصر واحد ، كعلي ومعاوية ، الا أن امامة علي على وفق السنة ، بخلاف امامة معاوية ، لكن يجب على رعيته طاعته •

وقالوا : الايمان : هو الاقرار الذى وجد من الذر ، حين ، قال تعالى لهم « أأست بربكم قانوا بلى » وهو باق فى الكل . على السوية ، الا المرتدين ، وايمان المنافقين كايمان الانبياء ، لاستواء الجميع فى ذلك الايمان ، والكلمتان ليستا بايمان ، الا بعد الردة ، وكل هؤلاء من المرجئة عندنا ، ومنهم الاشاعرة أيضا ، وهم وان فرقوا من المرجئة ونزهوا أنفسهم عنهم ، لا محيد لهم ، لانهم كما عذمت فى كثير من المسائل يستتون من مذاهبهم ، وان حصل لهم فى بعضنا تهذيب وتقبيح ، وعلى ذلك درج صاحب كشف الغمة .

ثم لا يخفى عليك ان أتقنت ما أسلفناه فى كتابنا ، ما هو معتقدهم ، فلا معنى لاعادته ولو اجمالا ، ولا يذهب عليك المشبهة المرححين بالتجسيم ، والمرححين بالتشبيه على حقيقة التشبيه مشركون دون القائلين بدلا على حقيقة التشبيه ، فان هؤلاء منافقون ، فان اللازم للمذهب ، ليس بمذهب على الاصح .

فرقة الخوارج

الفرقة السابعة : من الكبار الخوارج : والمراد بهم المحكمة القائلون لا حكم الا الله ، وقد أسلفنا أن أول من قالها : عروة ، قالوا ذلك عند خروجهم على على ، عند انكارهم التحكيم ، وهم على مقتضى تقسيم العضد اثنتان وعشرون فرقة .

أولها : المحكمة القائلون : بأن كل من ذهب اماما من قريش أو من غيرهم وعدل فهو امام ، وان غير وجار ، وجب عزله ، أو قتله ، ولم يوجبوا نصب الامام ، وكفروا مرتكب الكبيرة ، وعثمان ، وبعض الصحابة .

الثانية : البيهسية ، أتباع بيهس ابن الهيثم بن جابر ، وفي كشف
الغمة أبي بيهس ، وأنظروا الاصح .

قالوا : الايمان : هو الاقرار ، والعلم بالله وبالرسول ، وبما جاء
به ، فمن وقع فيما لا يعرف أحلال هو أم حرام ؟ فهو كافر ، لوجوب
الفحص عليه ، حتى يعلم الحق .

وقيل : لا يكفر حتى يرفع أمره الى الامام .

وقيل : لا حرام الا في قوله تعالى « قل لا أجد فينا أوحى الى محرما
على طاعم » الآية .

وقيل : اذا كفر الامام كفر الرعية ، حاضرا أو غائبا ، والاطفال
كآبائهم ايمانا وكفرا .

وقال بعضهم : السكر من شراب حلال لا يؤاخذ صاحبه بما قال ،
أو فعل ، بخلاف السكر من شراب حرام .

وقيل : السكر مع الكبيرة كفر ، ووافقوا القدرية في اسناد الافعال
اليهم .

الثالثة : الازارقة : اتباع أبي راشد نافع بن الازرق ، قالوا كفر
على بالتحكيم ، وهو الذى أنزل في شأنه « ومن الناس من يعجبك قوله في
الحياة الدنيا » ، وابن ملجم في قتله محق ، وهو الذى أنزل فيه « ومن

الناس من يثري نفسه » وفيه قال عمران بن حطان بكسر الحاء ، رضى الله عنهما :

يا ضربة من تقى ما أراد بها
الا ليلن من ذى العرش رضوانا
انى لاذكره يوما فأحسبه
أوفى البرية عند الله ميزانا

وكفروا عثمان ، وطاحه ، والزبير ، ومن معهم ، وقضوا بتزيل يدهم ،
وكفروا القعدة عن القتال وان كانوا موافقين لهم فى الدين •

وقالوا : تحرم التقية فى القول ، والعمل ، ويجوز قتل أولاد
المخالفين ، ونسائهم ، ولا رجم على الزانى المحسن ، اذ هو غير مذكور
فى القرآن ، ولا حد للذف على النساء ، بمعنى أنه ان كان القاذف امرأة
لم يحد ، لان المذكور فى القرآن هو صفة الذين ، وهى للمذكورين ، قال
السيد : قال الامدى وأسقطوا حد قذف المحسنين من الرجال ، دون
النساء ، أى المقذوف المحسن ان كان رجل لا يحد قاذفه ، وان كان امرأة
يحد قاذفها •

قال السيد : وهو أظهر ، وأطفال المشركين فى النار مع آبائهم ،
ويجوز نبى كان كافرا ، وان علم كفره بعد النبوة ، ومرتكب الكبيرة كافر ،
وقد ذكر صاحب كشف الغمة عنهم ، أكثر من ذلك ، فليراجع وقد تعرض
للرد عليهم فى المسائل ، كما فعل مع غيرهم •

الرابعة : النجذات : بنو نجدة بن عامر النجدى ، منهم العاذرية ، الذين عذروا الناس بالجهالات فى الفروع ، وذلك أن نجدة وجه ابنه مع حبيس لاهل القطيف ، فقتلوههم ، وأسروا نسائهم ونكصوهم قبل انقسامه ، واكلوا من الغنيمة قبلها ، أيضا فلما رجعوا الى نجدة أخبروه بما فعلوا ، فقال لهم : يسعكم ما فعلتم ، فقالوا له : ألم تعلم أنه لا يسعنا ، فعذرهم اجهالتهم ، فاختلف أصحابه بعد ذلك ، فمنهم من تابعه .

وقالوا : الدين أمران ، أحدهما معرفة الله ورسوله ، وتحريم دماء المسلمين ، أى المنافقين لهم ، والاقرار بما جاء به الرسول ، جملة ، فهذا لا يعذر فيه الجاهل .

والثانى : ما سوى ذاك ، والجاهل له معذور ، فهؤلاء منهم سموا عذرية .

وقالت : النجذات كلها لا حاجة للناس الى الايمان ، بل الواجب عليهم رعاية التصفية فيما بينهم ، ويجوز لهم نصبه ، بمعنى أن تلك الرعية لا تتم الا بامام يحملهم عليها ، ووافقوا الازارقة فى التكفير ، وخالفهم فى احكام التصفية .

الخامسة : الصفرية ، أصحاب زياد بن الاصفر ، الذى حفظته من كتبنا ، أنهم أتباع عبد الله بن الصفار ، وهم يخالفون الازارقة فى تكفير القعدة عند القتال ، اذا كانوا موافقين لهم فى الدين ، وفى اسقاط الرجم ، فانهم لم يسقطوه ، وفى أطفال الكافرين ، فانهم لم يكفروهم ، ولم يقولوا بتخليدهم فى النار .

وجوزوا التقية في القول ، دون الفعل ، وقالوا : المعصية الموجبة للحد ، لا يسموا أصحابها الا بها ، فيقال له مثلا ، سارق ، أو زان ، أو قاذف ، ولا يقال له كافر ، وما لا حد فيه لعظمته ، كترك الصلاة ، والصوم ، كفر ، فيقال لصاحبها : كافر ، ، وجوزوا دون دار العلانية .

السادسة : الاباضية ، أصحاب عبد الله بن اباض رضى الله عنه ، في وصفهم في الاعتقاد ، ببعض ما سيأتى ، وأخطأ نسبة القول بالاستطاعة قبل الفعل اليهم ، الا أن يكون قولاً لبعض الفرق منهم ، وهو غير مشهور .

قال : وتوقفوا في تكثير أولاد الكفار وتمزيبهم ، وتوقفوا أهو شرك أم لا ؟ وفي جواز بعثه رسولا ، بلا دليل ، ومعجزة ، وتكليف أتباعه فيما يوحى اليه .

قال السيد : أى ترددوا ان ذلك جائز أم لا ؟

قال العضد : وافترقوا فرقا أربعا .

الاولى : الحفصية ، أتباع أبى حفص ابن أبى المقدام ، والذي في بعض كتبنا ابن أبى المقدات ، ولم أره في كشف الغمة ، وأنظر الاصح من النقلين ، قال : زادوا على الاباضية ، أن بين الايمان والشرك معرفة الله تعالى ، فانها خصلة متوسطة بينهما ، فمن عرف الله ، وكفر بما سواه من رسول ، أو جنة أو نار ، أو نحو ذلك فهو كافر لا مشرك .

قلت وهذا بعينه هو مذهب ابن الحسب وشيخه بأن اليهود والنصارى عندهم كفار غير مشركين ، كما يعلم مما مر .

الثانية : اليزدية ، ويريد بها والله أعلم اتباع عبد الله بن يزيد الغزاري ، وهم النكار المشهورون بمساواة ، قالوا : أصحاب الحدود مشركون ، وكل ذنب شرك وفيها قاله عنهم نظر ، كما يعلم بالوقوف على كتبنا ، ان كان المراد بهم من ذكرنا •

الثالثة : الحارثية ، أصحاب أبي الحارث الاباضى ، خالفوا الاباضية فى القدر ، أى كونه أفعال العباد مخلوقة لله ، وفى كون الاستطاعة قبل الفعل ، وفيه نظر بالنسبة الى الاستطاعة •

الرابعة القائلون بطاعة ، لا يراد بها الله قال السيد : زعموا أن العبد اذا أتى بما أمر به ، ولم يقصد به الله ، كان ذلك طاعة •

السابعة : العجاردية ، أصحاب عبد الرحمن بن عجرد ، وفى كشف الغمة ابن عبد الكريم ، وهو من أصحاب أبى بيهس ، ثم خالفه زادوا على النجدات ، بعد أن وافقوهم فى مذهبهم ، وجوب البراءة من الطفل حتى يدعى الاسلام بعد البلوغ ، ويجب دعاؤه اليه اذا بلغ ، وأطفال المشركين فى النار ، قال : وهم عشر فرق •

الاولى : اليمونية ، أتباع أصحاب ميمون بن عمران ، قالوا : باسناد الفعل الى قدرة العبد ، وبأن الاستطاعة قبل الفعل ، وبأن الله يريد الخير دون الشر ، ولا يريد المعاصى كما هو مذهب المعتزلة ، وأن أطفال الكفار فى الجنة ، ويروى عنهم تجويز نكاح بنات البنين ، وبنات البنات وبنات أولاد الاخوة ، وانكار سورة يوسف ، زعموا أنها قصة ، وأن قصة الفسق لا يجوز أن تكون قرآنا •

الثانية : الحمزية ، أصحاب حمزة بن ادرك ، وافقوا الميمونية فيما ذهبوا اليه ، الا أنهم قالوا : أطفال الكفار في النار .

الثالثة : الشعبية ، أصحاب شعيب بن محمد ، وهم كالميمونية الا في القدر .

الرابعة : الحازمية ، أتباع حازم ابن عاصم ، وافقوا الشعبية ، ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر على ، ولا يصرحون بالبراءة منه ، كما يصرحون بالبراءة من غيره .

الخامسة : الخلفية ، أصحاب خاف الخارجي ، وهم خوارج كرمانه ومكرمان ، أضافوا القدر خيره وشره الى الله سبحانه ، وحكموا بأن أطفال المشركين في النار بلا عمل ولا شرك .

السادسة : الاطرافية ، هم أصحاب ريس ، وهو رجل من سجستان يقال له غالب ، وقد سماها أصحاب كشف الغمة العطوية ، لاتباعهم عطية بن الاسود ، وهم على مذهب حمزة ، الا أنهم عذروا أهل الاطراف فيما لم يعرفوه من الشرعيات ، اذا أتوا بما يعرف لزوم من جهة العقل ، وقالوا : ينفي القدرة المؤثرة عن العبد .

السابعة : المومية ، وهم كالحمزية ، الا أن المؤمن عندهم من عرف الله بأسمائه وصفاته ، ومن لم يعرفه كذلك ، فهو جاهل لا مؤمن ، وفعل العبد مخلوق لله تعالى .

الثامنة : الجهولية : وهم كالحمزية أيضا ، الا أنهم قالوا : تكفى معرفته ببعض أسمائه ، فمن علمه كذلك فهو عارف به مؤمن •

التاسعة : الصلتية ، أتباع عثمان بن الصلت ، وقيل الصلت بن الصامت ، وهم كالعجاردية الا أنهم قالوا : من أسلم واستجار بنا توليناه وتبرأنا من أطفاله ، حتى يبلغوا ، فيدعوا الى الاسلام فيقبلوا ، أو ينفكروا •

العاشرة : من فرق العماروة الثعلابية ، أصحاب ثعلب بن عامر ، قالوا : بولاية الاطفال صغارا ، كانوا ، أو كبارا ، حتى يظهر منهم انكارا أهل الحق بعد البلوغ ، وقد نقل عنهم أيضا أن الاطفال ، لا حكم لهم من ولاية وعداوة ، الى أن يدركوا ، ويرون أخذ الزكاة من العبيد اذا استغنوا واعطائهم لها اذا افتقروا ، وتفرقوا أربع فرق •

الاولى : الاخنسية ، أصحاب أخنس بن قيس ، وهم كالثقالبية ، الا أنهم امتازوا عنهم بأن توقفوا فيمن هو في دار التقية من أهل القبلة ، فلم يحكموا عليه بايمان ولا كفر ، الا من علم حاله من ايمانه ، أو كفره وحرموا الاغتيال بالقتل ، لمخالفهم ، والسرقه من أموالهم ، ونقل عنهم أنه يجوز تزويج المسلمات من مشركى قومهم •

الثانية : المعبدية أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، خالفوا الاخنسية في التزويج ، والثعلابية في زكاة العبد أى في الاخذ والدفع •

الثالثة : الشيبانية ، أصحاب شيبان ابن سلمة قالوا : بالجبر ونفى القدرة الحادثة •

الرابعة : المكرمة ، أصحاب كرم العجلى ، قالوا : ان تارك الصلاة كافر ، لا أنه لتركها بذ لجهل بالله ، فان من علم الله أنه مطلع على سره وعلايته ويجازيه على طاعته ومعصيته ، لا يتصور منه الاقدام على ترك الصلاة ، وكذا كل كبيرة ، فان مرتكبها كافر لجهل بالله ، ومخالفة الله ومعاداته لعباده باعتبار العاقبة ، وما هم صائرون اليه عند موافاة الموت ، لا باعتبار أعمالهم التى هم فيها ، اذ هى غير موثوق بدوامها ، فكذا نحن ، فمن وصل الى حالة الموت ، فان كان مؤمنا فى تلك الحالة واليئناه ، وان كان كافرا عادينا .

قال السيد : فاذا فرق الخوارج عشرون ، وفيه بحث ، لان العجاردة عشر فرق : نضمها الى الست السابقة ، تصير ستة عشرة ، وتتشعب من الشعلبية ، والاباضية ، مع الست عشرة فرق أخرى ، فالمجموع كما قال : عشرون وفيه بحث ، لان المقسم لا يعد مع أقسامه فلا تعتبر الشعلبية عشرة أقسام ، والعجاردة مع فرقها الاربع ، بل تنفى عنها بهذه فتكون الفرق حينئذ تسع عشرة ، وأيضا اذا اعتبرت فرق الاباضية وفرق الشعلابة معا ، كانت الفرق كلها اثنتين وعشرين ، واعتبار أحد الاربعة دون الاخرى ، تحكم محض ، قلت : هذا ما قرره السيد ، تبعا للعضد ، وعليه فيجب أن تكون فرق الخوارج عشرين مع عدة لهما :

الفرقة الناجية

الثامنة : الناجية : أهل السنة ، والجماعة الذين هم الاشاعرة ، والسلف من المحدثين مع ما تقدم ، فيكون المجموع ثلاثا وسبعين فرقة ، وأما على اعتبارها تسع عشرة ، واثنين وعشرين ، فيلزم عليهما أما الزيادة عنها ، أو النقص فاذا فهمت ما ذكرت فتقول ، أن الناس كما

قلنا أولا قد أكثروا في توجيه اعتبار الفرق ، وأن كل فرقة تدعى أنها -
الناجية ، فاذا كان الامر كذلك صح أن يعتبر المشبهة فرقتان ، وهم
الحشوية والكرامية •

وأما القائلون بالتجسيم على حقيقته ، فهم داخاؤون في الشيعة •

وفي المرجية ست فرق ، الخمسة السابقة ، والسادسة : هي
الاشعرية كما قدمنا ، والمحكمة ثمان عشرة بإسقاط الاباضية الخلف منها ،
مع ما تقدم ويكون المجموع : اثنين وسبعون فرقة •

مع القطع الثامنة من الكبار ، التي هي الناجية ، المتممة للثلاث
والسبعين فرقة ، هي الاباضية الخلف ، المنسوبة إلى عبد الله
بن أباض ، ولا عبرة بمن تشعب منهم ، كالزيدية ، والصنسية ، والخلفية ،
وغيرهم •

ثم انه لا يخفى عنك أن مرجع الفرق الثمانية الكبار عند التحقيق
إلى الاربعة السابقة ، أولا فان ما عدا المحكمة ، والمعتزة ، والشيعة ،
داخل في المرجئة ، وان تشعب عن كل منها كثيرا ، وقد اعتبرها بعضهم
مستا ، وبعضهم اثنتى عشرة ، وعرضنا الاختصار ، وأنت اذا تتبعت كتابنا
لا يخفى عليك ، اعتقاد الاباضية الخلف ، المذكورين ، الذي عليه نحى ،
وعله نموت ، بتوفيق الله تعالى •

وهذه الفرق ، هي التي وصى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
والخليفةتان من بعده ، وعلى طريقتهم مات أكثر الصحابة ، كأبي عبيدة

بن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وابن مسعود ، وأبى ذر ، وحذيفة ، وسلمان ، الفارسي ، وصهيب ، وبلال ، وعبد الرحمن بن عوف ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم من خيار الصحابة ، وخيار التابعين ، كجابر بن زيد ، وأبى بلال ، وعروة ، وأبى حمزة ، وعبد الله بن أبياس ، وحرثوص بن زهير ، وغيرهم من يطول تعدادهم ، وكذا تابع اتباعين ، وغيرهم في كل طبقة ممن يعلمون بالوقوف عليهم ، في السير ، والطبقات ، والجواهر ، وكشف الغمة ، في ذكر افتراق الامة ، وغيرها ، ثم لا بأس علينا أن نعيد ذكر اعتقاد الفرقة المحقة اجمالا واختصارا .

فنقول : انما جاء اختلاف الناس من قبل تسعة أصول ، وهي التوحيد والعدل ، والقدر ، والولاية ، والعداوة ، والامر ، والنهي ، والوعد ، والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين وأن لا منزلة بين المنزلتين ، والاسماء ، والاحكام .

فانا ندين لله تعالى بأنه ليس كمثل شئ في ذات ولا في صفة ، ولا في فعل ، وبأنه لا يرى مطلقا ، وبأنه في كل مكان بالحفظ والتدبير ، وبأن استواءه غير معقول ، وبأنه كونه في الاشياء ومعها ، على معنى العلم بها ، والزيادة والنقصان فيها ومنها .

وبأن أسماءه هو ، وصفاته هو ، وبأنه عدل لا ينسب اليه الجور في حكم ولا في فعل .

وبتصويب أهل النهى ، وأن المنكرين على التحكيم ، بعد حكم الله .

وبأن أفعال العباد اكتسبوها وعملوها ، وبأن الاستطاعة مع الفعل .

وبأن الله خالق كل شيء ، وعليم بكل شيء ، ومريد لكل فعل .

وبأن القدرة مطلقا من الله .

وبأنه خالق اكلامه ووحيه ، ومحدثه جاعله وبأنه موال ، ومعاد ،

وبأن ولايته وعداوته لا تتغيران .

وبولاية المسلمين كافة ، وبراءة الكافرين كافة ، وبولاية المذكورين

في كتابه ، أنهم من أهل الجنة .

وبعكسه ، وبولاية المخصوص الموفى .

وبعكسه ، وبراءة المخالفين ، وبأن الولاية لا يزيلها الا البراءة فيها

بالذات .

وبالعكس ، وبأن الوقوف في مجهول الحال ، فرض بأن الله أمر

بطاعته ، ونهى عن معصيته ، وبأن طاعته كلها ايمان ، وليست معصيته

كلها كفرا ، وبأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان في كل زمان

على قدر الطاقة ، وبأن الامامة واجبة مع وجود شروطها .

وبأن الله صادق في وعده ووعيده ، وبخلو أهل الجنة في الجنة ،

وأهل النار في النار ، وبأنهما دائمتان .

وبأن ثوابه لاهل الثواب لا يشبهه ثواب ، وعقابه لاهل العقاب

لا يشبهه عقاب .

وبأن منزلة النفاق بين منزلة الايمان ومنزلة الشرك ، وبأن المتصف
بواحد من الثلاثة لا يتصف بالآخر •

وبأن لا منزلة بين منزلة الايمان ومنزلة الكفر •

وبتكفير من زعم أن اطاعة الله كلها ، توحيد ، ومعصيته كلها شرك •

وبأن الله يغفر الصغائر باجتنب الكبائر ، ولا يغفر الكبائر الا
بالتوبة ، وبتكفير المرأة التي تؤتى فيما دون فرجها •

وأهل التأويل والمخطئين في تأويلهم ، وبأن خطأهم فيه لا يخرجهم
الى الشرك ، وبأن الاسماء تابعة للاحكام ، وبأن أحكام الموحدين بينهم
واحدة ، الا الولاية والتسمية بالاعيان ، فلا يستحقها الا المؤمن الموفى •

وبأن القاعد في دار التوحيد هو التوحيد في شرك الاعتقاد ، ولا
في الزلة ، والقاعد في دار الشرك هو الشرك ، وبأنه يحرم على المسلم أن
يتخذ دار الشرك دارا •

وقد قررنا أحكام الدارين ، والسيرة فيها في النيل ، فليراجع ، وبأن
أهل انكتاب ليسوا منافقين ، ولكنهم مشركون ، وبتكفير من بدل أحكام
الله ، وأحكام رسوله ، وبتكفير من أنكر الرأي ، والسنة ، أو أحدها •

وبأن حجة الله على عباده الكتب ، والرسل ، على الاشهر •

وبأن لا هجرة بعد فتح مكة ، وبأن معرفة الله لا تنال بالتكفير ،

ولا بالاضطرار ، وانما تنال بالاكْتِسَاب والتعلم ، الى غير ذلك من المسائل
الجلية ، والاحكام الجميلة •

وليكن هذا آخر ما قصدنا جمعه من معالم الدين ، في هذا المختصر ،
والله الموفق للصواب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليمًا كثيرًا « سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين » •

قد وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب الشريف ، المسمى « بمعالم
الدين » في يوم ثاني والجمعة من شهر المحرم سنة ١٣١٥ على يد العبد
الفقير الحقير المقر على نفسه بجميع التقصير « عبد الرحمن بن محمد
بن سالم بن سيف الرواحي » •

نسخه لآخيه الأريب الأريحي ، سالم بن محمد بن سالم بن سيف
الرواحي ، رزقه الله حفظه مبانيه ، وفهم معانيه ، ووفقه للعمل بما فيه
أنه ولي ذلك •

فهرس الموضوعات

الموضوع	المصفحة
« المرصد الخامس »	
في الكلام ٠٠٠ وفيه مقاصد	٩
المقصد الأول : الكلام يضاف تارة الى الله تعالى على معنى	
نفى الخرس	٩
المقصد الثانى : فى اختلاف القائلين بالكلام النفسى	١٦
المقصد الثالث : كلام الاشـاعرة فى القرآن	٢٠
المقصد الرابع : اختلاف العلماء فى القرآن	٢٤
« المرصد السادس »	
فى الرؤىة : وفيه مقصدان	٢٩
المقصد الأول : فى الاستدلال على امتناع رؤيته مطلقا	٢٩
المقصد الثانى : فى الاستدلال على الامتناع بالدليل العقلى	٤١
« المعام الرابع »	
فى النبويات وما يتعلق بها ٠٠٠ وفيه مراصد	٤٩
المرصد الأول : فى خصوص النبويات ٠٠٠ وفيه مقاصد	٤٩
(م ١٦ — معالم الدين ج ٢)	

الموضوع	المصفحة
المقصد الأول : في معنى النبوة والنبي والرسالة	
والرسول	٤٩
المقصد الثاني : في حكم الرسالة	٥١
المقصد الثالث : في فائدة بعثة الرسل	٥٢
المقصد الرابع : في تأييد الرسل بالمعجزات	٥٣
المقصد الخامس : في دلالة المعجزة	٥٦
المقصد السادس : ان قولنا دلالة معجزة عائدة	٥٨
المقصد السابع : في وجوب تصديق الرسل عليهم السلام	٦١
المقصد الثامن : في اثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم	٦٤
المقصد التاسع : في معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم	٦٧
المقصد العاشر : الدال على نبوته صلى الله عليه وسلم	٧٢

« المرصد الثاني »

فيما جاء نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وفيه مقاصد	٨٤
المقصد الأول : في تصديق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم	
ووجوب الايمان به	٨٤

الموضوع	المصفحة
المقصد الثانى : قد علمت أن أول الوجبات معرفة الله ...	
الى آخره	٨٦
المقصد الثالث : فى أحكام المنكر والمستحيل والناسى والجاهل	
والثناك والسماع	٨٩
المقصد الرابع : فى ولاية من جاء بالجملة التى يدعو اليها	
صلى الله عليه وسلم	٩٤
المقصد الخامس : قواعد الاسلام أربعة	٩٦
المقصد السادس : قواعد الكفر أربعة	٩٩
المقصد السابع : فى قول صاحب العقيدة أسهم الاسلام ثمانية	١٠١
المقصد الثامن : فى فرز الدين معرفة دلائله منازل	١٠٤
المقصد التاسع : حرز الدين وحفظه	١٠٥
المقصد العاشر : تحديد الدين وتمييزه	١٠٦
المقصد الحادى عشر : مسالك الدين وطرقه أربعة	١٠٧
المقصد الثانى عشر : فيما يجب على المكلف من الامر والنهى	١٠٩
المقصد الثالث عشر : فيما ندين لله تعالى به من الصلاة	
فرضا ونفلا	١١٢

« المرصد الثالث »

- ١١٤ في الولاية والبراءة وفيه مقاصد
- ١١٤ المقصد الأول : الناس ثلاثة ٠٠٠ مسلم ، ومنافق ، ومشرک
- ١١٥ المقصد الثاني : في الولاية ٠٠٠ وحقيقتها الحب
- ١٢٠ المقصد الثالث : في سبب وجوب الولاية
- ١٢٢ المقصد الرابع : ولاية الأشخاص
- ١٢٥ المقصد الخامس : في البراءة ٠٠٠ وهي البغض

« المرصد الرابع »

- في المال ٠٠٠ وهي الشرائع وأحكامها
- ١٢٩ وما يتعلق بذلك ٠٠٠ وفيه مقاصد
- ١٢٩ المقصد الأول : يجب علينا مع البلوغ معرفة الملك وأحكامها
- ١٣٣ المقصد الثاني : في جملة ما أنزل الله سبحانه من الكتب
- ١٣٤ المقصد الثالث : المشهور أن جملة الانبياء والرسل ٠٠٠
- ١٣٧ المقصد الرابع : في معنى السنة
- ١٤٠ المقصد الخامس : في اطلاق الكفر شرعا على الشرك والنفاق
- ١٤٣ المقصد السادس : في اطلاق الايمان على التوحيد والعمل

الموضوع	المصفحة
المقصد السابع : فى معنى الالزام ... وهو التكليف	١٤٤
المقصد الثامن : يجب أن نعلم أن لله جملة الملائكة	١٤٧
المقصد التاسع : يجب علينا أن نعلم أن جملة المسلمين من بنى آدم غير الانبياء والمرسل	١٥١
المقصد العاشر : فيمن يستحب معرفته من الملائكة	١٥٣
المقصد الحادى عشر : فى الاشهر الحرم	١٥٧
المقصد الثانى عشر : أشهر المدة التى وقع فيها الصلح للذنبى صلى الله عليه وسلم مع المشركين	١٥٩
المقصد الثالث عشر : الاشهر التى يقع فيها الحج	١٦٠
المقصد الرابع عشر : فى معرفة الكبائر	١٦١
المقصد الخامس عشر : اعلم أن من لم يأت بخمس فهو كافر ... الى آخره	١٦٦
المقصد السادس عشر : فى الاسـ...تطاعة	١٦٨
« المرصد الخامس »	
فى أحوال الآخرة ٠٠ وفيه مقاصد	١٧٠
المقصد الأول : فى اشراط الساعة	١٧٠

المصفحة

الموضوع

- المقصد الثاني : في عذاب القبر ١٧١
- المقصد الثالث : في إعادة المدوم لتوقف المعاد الجسماني عليه ١٧٤
- المقصد الرابع : في الاجماع على جواز حشر الاجسام ووقوعه ١٧٩
- المقصد الخامس : هل يعدم الله الاجزاء البدنية ثم يعيدها أو يعزقها ثم يعيد فيها التأليف ١٨٤
- المقصد السادس : في حكاية مذهب الحكماء المنكرين لحشر الاجسام ١٨٥
- المقصد السابع : في الصراط ١٨٩
- المقصد الثامن : في الميزان ١٩١
- المقصد التاسع : في الشفاعة ١٩٢
- المقصد العاشر : في الايمان بظواهر النصوص ١٩٣
- المقصد الحادي عشر : في نفوذ الوعيد ١٩٤
- المقصد الثاني : في الجنة والنار ١٩٧

- ١٩٩ الخاتمة في ذكر الفرق
- ٢٠٠ • الفرقة المعتزلة : وهم عشرون فرقة •
- ٢٠٨ • فرقة الشيعة : وهم اثنان وعشرون فرقة •
- ٢٢١ • فرقة المرجئة : وهم خمس فرق •
- ٢٢٣ • فرقة النجارية : وهي ثلاث فرق •
- ٢٢٤ • فرقة الجبرية والمشبهة •
- ٢٢٧ • فرقة الخوارج ١٧ سبعة عشر فرقة •
- ٢٣٥ • الفرقة الناجية وهم أهل السنة •

تم ولله الحمد على التمام ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الكرام •

ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم •

الحقير الى ربه القدير عبده

عبد الرحمن بن محمد بن سالم بن سيف

الرواحي •• في يوم رابع خلون من ربيع الأول سنة ١٣١٥ •

مطابع سجل العرب

